
رفع الغاشية
عن
المجاز والتأويل وحديث الجارية
كتاب يبطل عقائد وشبهات
المجسمة الحشوية بالدلائل القاطعة الجلية
تأليف
نضال بن إبراهيم آله رشي


رفع الغاشية
كتاب يبطل عقائد وشبهات
المجسمة الحشوية بالدلائل القاطعة الجلية
تأليف نضال بن إبراهيم آله رشي


رفع الغاشية
عن
المجاز والتأويل وحديث الجارية


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

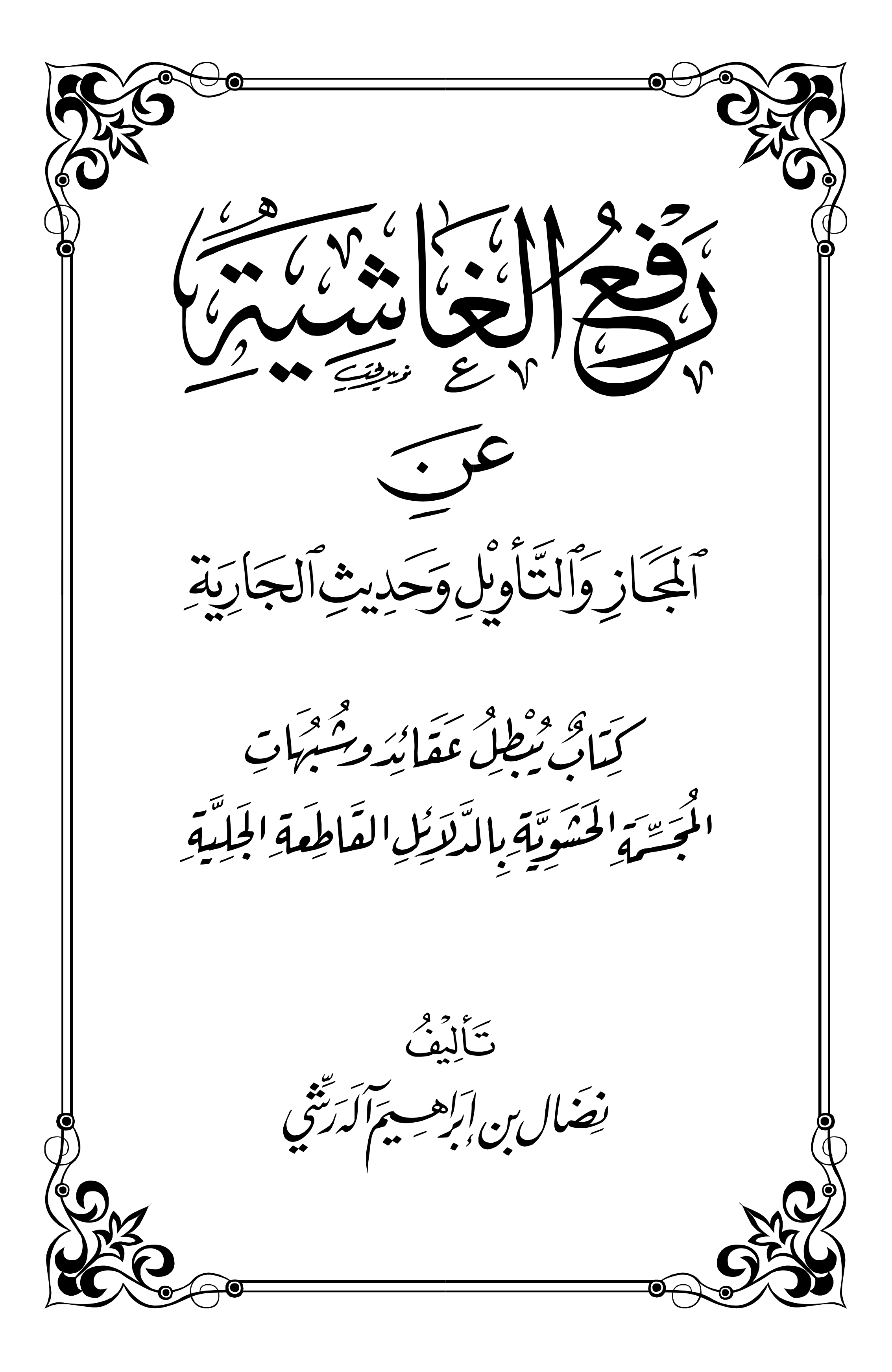
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م

٢٧رقم موافقة الإعلام : ٩٤٨٢٧

تاريخ : ٢٦ / ٣ / ٢٠٠٧م

ﻓيطلب الكتاب من المؤلف

سوريا– دمشق – هاتف : ٠٩٤٥٤٠٥٠٦١


رَفعُ الغاشِيَةِ
عَنِ
ٱلمجَازِ وَٱلتَّأْوِيلِ وَحدِيثِ ٱلجارِيَةِ
كِتابٌ يُبْطِلُ عقَائِدَ وشُبُهَاتِ
المُجسِّمَةِ الحشَوِيَّةِ بِالدَّلائِلِ القَاطِعَةِ الجَلِيَّةِ
تأليف
نِضال بن إبراهيم آله رشّي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ الله الأوَّلِ الآخر ، وصلَّى الله وسلَّم على الأوَّل نبوَّةً والآخر ، وعلى آله وأصحابه الذين حازوا المفاخر ، ومَن تبعهُم إلى اليوم الآخر .

أمَّا بعد :

فلمَّا كان أُسُّ الشرائع ومَقصِدُ الرسالات توحيدَ الله تعالى : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء : ٢٥] ، ومِن توحيده سبحانه تنزيهُهُ عن الحدوث ومشابهة الخلق : ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم : ٦٥] ، ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص : ٤] ، ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد : ٣] ، وجرى على ذلك أنبياءُ الله جلَّ وعلا ورسلُهُ وعلى رأسهم سيِّدُ الخلق صلَّى الله عليه وسلَّم ، ثم مِن بعده أصحابُهُ وأتباعُهُم ، وورَّثَ ذلك الأوَّلُ للآخر ، ثم وَرِثَهُ مَن بَعدَهُم كابراً عن كابر ، ولا بدَّ في كلِّ عصر من ظهور الهوى والضلال وخاصةً بعد عصر النبوة : « خيرُ الناس قرني ، ثم الذين يلونهم » ، ثم ظهرت فرقةٌ مِن الفرق قد اتَّبَعَت رأيَها آخذةً بظواهر نصوصٍ تَوَهَّمُوا صحَّةَ استدلالِهم بها ، فأوقعهم في مهاوي الرَّدَى رأيُهُم ، واستَقَلُّوا بما رَأَوا ، ولم تنفعهم نصيحةٌ ، ولا رَدْعٌ ، ولا مَنْعٌ ، ولا قَمْعٌ ، ولا يَزال يَرِثُ هذا الرأيَ والهوى ومجانبةَ الهُدَى شِرذِمَةٌ انتشر في هذا الزمانِ فسادُ معتقدِها انتشاراً كبيراً ، فعَمَّ به ضَرَرُهُم حتى طَالَ عقائدَ كثيرٍ من المسلمين أصولاً وفروعاً ، كان لا بدَّ من بيان فساد ما ذهبوا إليه نصيحةً لله ورسوله ولأئمَّةِ المسلمين وعامَّتِهم ، فكتبتُ هذه الرسالةَ مُوَضِّحاً فيها أسبابَ زَلَلِهم ونتيجةَ إنكارِهم لأُمور سَلَّم لها العقلُ ، وجاء بها الشرعُ : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [إبراهيم : ٤] ، وقد قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن رأى منكم منكراً فليُغَيِّرْهُ بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه » ،

وليس هنالك مُنكَرٌ أعظمَ مِمَّا يناقض التوحيدَ وتنزيهَ الحقِّ تعالى ، راجياً من المولى الكريم الهادي إلى صراطٍ مستقيم أن يجعلَها خالصةً وهدايةً ، وأن يكتبَ لها القبولَ ، وينفعَ بها ، ويصرفَ عنها شرَّ الحاسدين وكيدَ الكائدين والمعاندين والمكابرين ، إنه سميع مجيب ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

كَتَبَهُ

فقيرُ رحمةِ ربِّهِ ومغفرتِهِ ورضوانِهِ

نضال بنُ إبراهيمَ آله رشي

١/ صفر/ ١٤٢٩هـ

٨/ شباط/ ٢٠٠٨م

دمشق الشام حماها اللهُ تعالى

تمهيد

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نحمدك يا من لا شريك لك ، ولا مثيل ولا شبيه ، تعاليت وتنزهت عن صفات الحوادث ، لا شيء قبلك ولا معك ، أنت الأول بلا بداية ، والآخر بلا نهاية ، لا يُشبهك شيءٌ من خلقك ، سبحانك أن يكون لك مكان أو زمان ، حمدَ عبدٍ مُقرٍّ لك بالوحدانية ، مُنَزِّهٍ لك عن الحدود والغايات ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، وأصلي وأسلم على خير خلق الله وأعلمهم به سيدنا محمد أفضل صلاة ، كلَّما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأزواجه أمهات المؤمنين ، وأصحابه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنَّ الجهل والأهواء والبدع المخالفةَ لما أنزل الله سبحانه تزداد كلَّما بعُد الناس عن عهد النبوَّة ، وعهد السلف الصالح ، ونحن الآن في هذا الزمان الذي ظهر فيه أناس همُّهمُ الشذوذُ ، ومخالفةُ السلف والأئمةِ وأهلِ السنة والجماعة ، الموسومين بالأشاعرة والماتريدية ، بل يعكسُ أولئك الأمرَ ، فيجعلون أنفسهم أهل السنة ، ويجعلون أهل السنة هم المبتدعةَ ، ويدَّعون أنَّهم متَّبعون للسلف ، والسلف منهم بَراء ، فحاشا السلف أن يكون فيهم جاهل مُشبِّهٌ مجسم ، وهم خيار عباد الله ، المشهودُ لهم بالخيرية من سيد البرية صلَّى الله عليه وسلَّم .

ذكرُ أهل السنة وبيانُ فضيلتهم :

اعلم أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة أتباعَ الإمامين الإمام أبي الحسن الأشعريِّ ، وإمام الهدى أبي منصور الماتريديِّ رحمهما الله تعالى هم أتباع السلف وأتباع

المذاهب الأربعة من الحنفيَّة والمالكيَّة والشافعيَّة وفضلاء الحنابلة ، وهم سواد هذه الأمَّة الأعظم ، وأئمَّة هذا الدين القويم ، ونحن نرفع رؤوسنا فوق الشمس باتباع هؤلاء أهل الهدى ، وقد جاءت البشرى إشارةً لهذين الإمامين ولأتباعهما في كلام الحبيب المحبوب صلَّى الله عليه وسلَّم ، وأيضاً جاءت الإشارة بخذلان مخالفيهم ، وأنَّهم يخرجون من الإسلام كما يخرج السهم من الرَّمِيَّة ، وإليك بيانه :

روى الإمام البخاري في « صحيحه » عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عنِ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « أتاكم أهل اليمن ، هم أرق أفئدة ، وألين قلوباً ، الإيمان يمان ، والحكمة يمانية . . . » الحديث[١] .

وفي حديث البخاري أيضاً ، عن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال : (جاءت بنو تميم إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فقال : « أبشروا يا بني تميم » ، قالوا : أما إذ بشرتنا فأعطنا ، فتغير وجه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فجاء ناس من أهل اليمن ، فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم : « اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم » ، قالوا : قد قبلنا يا رسول الله)[٢] .

وأبو موسى الأشعري رضي الله عنه يَمَنِيٌّ ، وقد عنون البخاري عند هذا الحديث بقوله : (باب : قدوم الأشعريين وأهل اليمن ، وقال أبو موسى عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم : « هم منِّي وأنا منهم »)[٣] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ ﴾ [المائدة : ٥٤] ، قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « هم قومُ هذا » ، وضرب بيده على ظهر أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه[٤] .

---

(١) « صحيح البخاري » ، كتاب المغازي ، باب (قدوم الأشعري وأهل اليمن) ، الصفحة (٧٤٤) ، رقم (٤٣٨٨) .
(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب المغازي ، باب (قدوم الأشعري وأهل اليمن) ، الصفحة (٧٤٤) ، رقم (٤٣٨٦) .
(٣) المرجع السابق .
(٤) رواه بهذا اللفظِ الحافظُ ابنُ عساكر في « تبيين كذب المفتري » ، الصفحة (٤٩) ، ورواه ابن=

قال شيخ الإسلام الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى : (وقدِ استوعب الحافظ ـ أي : ابن عساكر ـ في كتاب « التبيين »[1] الأحاديث الواردةَ في هذا الباب ، وهذا ملخصها : قال علماؤنا : بشَّر فيها صلَّى الله عليه وسلَّم بأبي الحسن الأشعري إشارة وتلويحاً ، كما بشَّر بأبي عبد الله الشافعي رحمه الله تعالى في حديث : « عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً »[2] ، ومالكٍ رحمه الله تعالى في حديث : « يوشك أن يضرب الناس آباط الإبل ، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة »[3] ، وممن وافق على هذا التأويل ـ أي : الذي في حقِّ الإمام الأشعري ـ وأخذ به من حفَّاظ المحدِّثين وأئمتهم الحافظُ الجليل أبو بكرٍ البيهقيُّ فيما أخبرنا به يحيى بن فضل العمري في كتابه ، عن مكي بن علام ، أخبرنا الحافظ أبو القاسم الدمشقيّ ، أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراويّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقيّ ، قال : أمَّا بعد : فإن بعض أئمَّة الأشعريين رضي الله عنهم ذاكرني بمتن الحديث الذي أنبأناه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ، أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب ،

= أبي شيبة في « مصنفه » (١٢/ ١٢٣) ، برقم (١٢٣١١) ، والطبرانيُّ في « المعجم الكبير » (١٧/ ٣٧١) ، برقم (١٠١٦) ، وغيرُهُم عن عياض الأشعري ، وقال الحافظ الهيثميُّ في « مجمع الزوائد » (٧/ ٨٠) : (رجاله رجال الصحيح) .

(١) انظر « تبيين كذب المفتري » للحافظ ابن عساكر ، الصفحة (٤٥) ، باب (ما روي عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم من بشارته بقدوم أبي موسى وأهل اليمن ، وإشارته إلى ما يظهر من علم أبي الحسن) .

(٢) رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٩/ ٦٥) ، والخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » (٢/ ٦١) ، والحافظ البيهقي في « مناقب الشافعي » (١/ ٢٦) ، وانظر « تهذيب الكمال » (٢٤/ ٣٦٣ـ٣٦٤) .

(٣) رواه الحاكم في « المستدرك على الصحيحين » (١/ ١٦٨) ، رقم (٣٠٧) ، وقال : (صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه) ، والترمذيُّ في « سننه » ، كتاب العلم ، باب (ما جاء في عالم المدينة) ، الصفحة (٦٠٨) ، رقم (٢٦٨٠) ، وقال : (هذا حديث حسن) ، والنسائيُّ في « السنن الكبرى » ، (٢/ ٤٨٣) ، رقم (٤٢٩١) ، كلُّهُم بلفظ : « يضرب الناس أكباد الإبل » ، وغيرُهُم بألفاظ أخرى .

حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، حدثنا وهب بن جرير ، وأبو عامر العقديّ ، قالا : حدثنا شعبة ، عن سماك بن حرب ، عن عياض الأشعري قال : لمَّا نزلت ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ [المائدة : ٥٤] ، أومأ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى أبي موسى ، فقال : « هم قومُ هذا » .

قال البيهقي : وذلك لِمَا وُجِدَ من الفضيلة الجليلة ، والمرتبةِ الشريفة للإمام أبي الحسن الأشعريّ رحمه الله تعالى ، فهو من قوم أبي موسى وأولادِه الذين أوتوا العلم ، ورزقوا الفهم ، مخصوصاً من بينهم بتقوية السُّنَّة ، وقمع البدعة بإظهار الحجَّة وردِّ الشبهة ، والأشبه أن يكون رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّما جعل قوم أبي موسى من قومٍ يُحِبُّهُم ويُحِبُّونَهُ ؛ لِمَا علم من صحَّة دينه ، وعرف من قوَّة يقينه ، فمَن نحا في علم الأصول نحوهم ، وتبع في نفي التشبيه مع ملازمة الكتاب والسُّنَّة قولَهُم ؛ جُعل من جملتهم . هذا كلام البيهقي .

ونحن[١] نقول ولا نقطع على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : يشبه أن يكون نبي الله صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّما ضرب على ظهر أبي موسى في الحديث الذي قدمناه ، للإشارة والبشارة بما يخرج من ذلك الظهر في تاسع بطن ، وهو الشيخ أبو الحسن ، فقد كانت للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم إشارات لا يفهمها إلا الموفَّقون ، المؤيَّدون بنور من الله ، الراسخون في العلم ، ذووا البصائر المشرقة ، ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور : ٤٠] ، وعن مجاهد في قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ [المائدة : ٥٤] ، قال : قوم من سبأ ، قال ابن عساكر : والأشعريون قوم من سبأ ، قلت : وقال علماؤنا : إنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم لم يُحَدِّث في أصول الدين أحداً بحديث حدثه للأشعريين ، وأنَّهم الذين اختصوا بسؤاله عن ذلك ، وإجابتِهِ لهم ، ففي « صحيح البخاري » وغيره عن عمران بن الحصين قال : إنِّي لجالس عند النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ، إذ جاءه قوم من بني تميم ، فقال : « اقبلوا البشرى يا بني تميم » ، قالوا : قد

---

(١) أي : الإمام تاج الدين السبكي .

بشرتنا فأعطنا يا رسول الله ، قال : فدخل عليه ناس من أهل اليمن ، فقال : « اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم » ، قالوا : قبلنا يا رسول الله ، جئنا لنتفقه في الدين ، ونسألَك عن أول هذا الأمر . كذا في لفظ ، وفي لفظ البخاري : جئناك نسألك عن هذا الأمر ، قال : « كان الله ولم يكن شيء غيره »[١] ، وفي رواية : « ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، ثم خلق السماوات والأرض ، وكتب في الذكر كل شيء . . . »[٢]) انتهى كلام الإمام السبكي[٣] .

وقال تاج الدين السبكي أيضاً : (اعلم أن أبا الحسن لم يبدع رأياً ، ولم يُنشِ مذهباً ، وإنما هو مقرِّرٌ لمذاهب السلف ، مناضلٌ عمَّا كانت عليه صحابة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فالانتساب إليه إنَّما هو باعتبار أنَّه عقد على طريق السلف نطاقاً ، وتمسك به ، وأقام الحجج والبراهين عليه ، فصار المقتَدِي به في ذلك ، السالكُ سبيلَه في الدلائل ، يسمى أشعرياً)[٤] .

هذا فيما يتعلق بالإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى ، أمَّا إمام الهدى أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى ، فقد جاءت البشرى به إشارة وتلويحاً ، وذلك بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لتفتحن القسطنطينيَّة ، ولنعم الأمير أميرها ، ولنعم الجيش ذلك الجيش »[٥] ، ومعلوم أنَّ الذي فتح القسطنطينة إنَّما

---

(١) « صحيح البخاري » ، كتاب بدء الخلق ، باب (ما جاء في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ ﴾ [الروم : ٢٧]) ، الصفحة (٥٣٢) ، رقم (٣١٩١) ، مع بعض زيادة في لفظه .

(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب التوحيد ، باب ﴿ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ ﴾ [هود :٧] ، الصفحة (١٢٧٦) ، رقم (٧٤١٨) .

(٣) « طبقات الشافعية الكبرى » ، (٣/ ٣٦٢) ، عند ترجمة الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، برقم (٢٢٣) ، وانظر « تبيين كذب المفتري » للحافظ ابن عساكر ، الصفحة (٥١) ، باب (ما روي عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم من بشارته بقدوم أبي موسى وأهل اليمن ، وإشارتِهِ إلى ما يظهر من علم أبي الحسن) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) رواه الحاكمُ في « المستدرك على الصحيحين » ، (٤/ ٤٦٨) ، وقال : (وهذا الحديثُ =

هو القائد محمد الفاتح رحمه الله تعالى ، وهو حَنَفِيٌّ ماتريديٌّ ، صوفيُّ المشرب ، والجيش المذكور قد حوى الأشاعرة والماتريدية ، فلو كانوا جهميَّةً معطِّلة مشركين ـ كما يقول ابن القيِّم في « نونيَّته »[1] ـ كيف يمدحهم رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ؟!

ويكفي الإمامَ أبا منصور الماتريديَّ رحمه الله تعالى ما أطبق عليه أهل العلم أنَّه إذا أُطلق لقب إمام الهدى انصرف إليه ، والله يفعل ما يشاء ويرضى!

ذكرُ أهل البدعة وما وَرَدَ فيهم :

وأمَّا أهل البدعة من الحشوية « الوهابية » : فقد جاءت الإشارة في كلام النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بوصفهم ، وبيان منزلتهم في الإسلام ، وأنَّهم خوارج هذه الأمة سابقاً ولاحقاً ، سلفاً وخلفاً ، وإليك البيانَ :

روى البخاري في « صحيحه » عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينا النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يقسم ذات يوم قسماً ، فقال ذو الخويصرة ـ رجل من بني تميم ـ : يا رسول الله : اعدل ، قال : « ويلك مَن يعدلُ إذا لم أعدل ؟ » ، فقال عمر : ائذن لي فلأضرب عنقه ، قال : « لا ، إنَّ له أصحاباً يحقرُ أحدُكم صلاتَه مع صلاتهم ، وصيامَه مع صيامهم ، يمرقون من الدين كمروق السهم من الرَّمِيَّة . . . » الحديث[2] .

وذو الخويصرة ممن ظهر من المشرق منهم كما سيأتي في حديث أحمد ،

= صحيحُ الإسنادِ ، ولم يخرجاه) ، ووافقه على تصحيحه الحافظ الذهبيُّ ، وأورده الحافظُ ابنُ عبد البر في « الاستيعاب » ، (١/ ١٧٠) ، وقال : (إسنادُهُ حسنٌ) ، وقال الحافظُ الهيثميُّ في « مجمع الزوائد » (٦/ ٣٢٣) : (رواه أحمدُ والبزار والطبرانيُّ ورجالُهُ ثقاتٌ) .

(١) انظر « نونية ابن القيم » بشرح الهراس (٢/ ٣١٠) ، وقد عَقَدَ فصلاً خاصاً تحت عنوان (بيان أن المعطلَّ شرٌّ من المشرك) ، يريد بالمعطِّلة أئمةَ أهل الحقِّ أهلِ السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية .

(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب الأدب ، باب (ما جاء في قول الرجل : ويلك) ، الصفحة (١٠٧٤) ، رقم (٦١٦٣) .

وانظر إلى سوء أدبه وفظاظته وجلافته مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ثم انظر إلى خوارج زماننا ـ أعني : الوهَّابيَّة ـ تجد أنَّ سوء الأدب والغلظة والفظاظة ميراث بينهم ، وتظهر لي إشارةٌ تبيِّن سبب فلاح أهل السُّنَّة من الأشاعرة ، وخذلان الخوارج الحشويَّة ، وهي أنَّ سبب خذلانهم هو عدم قبولهم البشرى من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، والحديث قد مرَّ ، لكن أعيده لتظهر الفائدة جليَّةً ، قال عمران بن الحصين رضي الله عنه : (جاءت بنو تميم [وذو الخويصرة منهم] إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فقال : « أبشروا يا بني تميم » ، قالوا : أَمَا إذ بشَّرتنا فأعطنا [وهذا سوء أدب] ، فتغيَّر وجه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم [وهل تغيَّر وجه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلاَّ من سوء أدبهم ؟] ، فجاء ناسٌ من أهل اليمن [وأبو موسى الأشعريُّ منهم ، والأشعريُّون معهم كما مرَّ تبويب البخاريّ لذلك] ، فقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم » ، فقالوا : قد قبلنا يا رسول الله)[1] .

والحديث لم يبيِّن ما هي البشرى ، فانظر إلى الفرقتين (بنو تميم) وذو الخويصرة منهم ، (والأشعريُّون) وأبو موسى ـ ومِن ثَمَّ أبو الحسن ـ منهم ، أساءت بنو تميم الأدب ، ولم يقبلوا البشرى ، وقبل البشرى أهل اليمن ، والحال في زماننا هو هو ، الأشاعرة والماتريديَّة ، والحشويَّة الخوارج ، الأشاعرة والماتريديَّة أتباع الحق المُحِبُّونَ المُعَظِّمُونَ ، والحشويَّة أصحابُ الجَلافة وقلَّة الأدب ، كما هو أصلهم ذو الخويصرة .

وروى البخاريُّ عن سويد بن غَفَلة قال : قال عليٌّ رضي الله عنه : سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول : « يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة ، لا يجاوز إيمانُهُم حناجَرهم . . . » الحديث[2] .

---

(١) ما جاء بين معقوفين فمن كلام المؤلف .

(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب المناقب ، باب (علامات النبوة في الإسلام) ، الصفحة (٦٠٦) ، رقم (٣٦١١) .

انظر إلى هذا الوصف ، ثم انظر إلى حشويَّة زماننا وخوارجِه ، أليس هذا الوصف ينطبق عليهم ؟

وانظر إلى قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « يقولون من خير قول البرية » ، مع قولهم ودعواهم التَّمَسُّك بـ(الكتاب ، والسنة ، والسلف) .

ويحتمل أن يكون اللفظ في الحديث مقلوباً ، أي : يقولون من قول خير البرية ، وهي أحاديثه صلَّى الله عليه وسلَّم ، فهم يزعمون التَّمَسُّك بالسُّنَّة ، لكن هيهات هيهات ، الزعم شيء ، والحقُّ شيء آخر .

فإن قال قائل : الخوارج أصحاب ذي الخويصرة قد خرجوا وانتهوا ، وهؤلاء ليسوا منهم ، فأقول : إنَّ حديثَ البخاريّ الأخير يبيِّن أنَّهم سيظهرون في آخر الزمان ، ولسنا نحن في أوَّل الزمان ، وما علمنا في التاريخ أنَّ أحداً من الفئات ظهر بهذا الوصف ، وسيأتيك مزيد بيان فاصبر .

روى أحمد في « مسنده » عن شريك بن شهاب ، قال : كنت أتمنَّى أن ألقى رجلاً من أصحاب النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم يحدِّثني عنِ الخوارج ، فلقيت أبا برزة رضي الله عنه. . . فقال ـ أي : أبو برزة ـ : أحدِّثك بما رأت عيناي ، وسمعت أذناي. . . قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « يخرج مِن قِبَلِ المشرق رجال ، كأنَّ هذا ـ أي : ذا الخويصرة ـ منهم ، هديهم هكذا ، يقرؤون القرآن[1] ، لا يُجاوز تَراقِيَهُم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميَّة ـ ووضع يدَه على صدره ـ سيماهمُ التحليق ، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم. . . » إلى أن قال : « شَرُّ الخَلقِ والخليقة »[2] . فاحفظ هديَهُم وسمتَهُم لما سيأتي .

فالجواب أولاً لمن قال : إنَّ الخوارج قد قُتِلُوا وانتهوا ، بدليل رواية مسلم :

---

(١) قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « سيخرج من أمتي أقوامٌ أشدَّاءُ أحِدَّاءُ ذَلِيقَةٌ ألسنتُهُم بالقرآن ، لا يُجاوزُ تَرَاقِيَهُم » رواه أحمد في « مسنده » (٣٤/٩٧) ، برقم (٢٠٤٤٦) ، وإنَّك إذا استقرأْتَ قارئي القرآنِ ممن يُحَسِّنُ صوتَه ويتغنَّى به في هذا الزمان وجدتَ أكثرَهُم من الحَشَويَّة الخوارجِ أتباعِ ابنِ عبد الوهاب .

(٢) رواه الإمام أحمد في « مسنده » (٣٣/٢٦) ، رقم (١٩٧٨٣) ، وغيرُه .

« يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحقِّ »[1] : أنَّ هذه الرواية لا تفيد قتل الكلِّ ؛ لأنَّه لم يُؤَكَّد بنائب المصدر ، فلم يقل : يقتلهم كلَّهُم ، وليس الأمر ببقاء أشخاصهم ؛ لأنَّ هؤلاء إنَّما يرث المتأخِّرُ منهم المتقدِّم ، وهذا يفيده قولُه صلَّى الله عليه وسلَّم في رواية أحمد : « لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم » ، بل في رواية أخرى : « حتى يخرج آخرهم مع الدَّجَّال »[2] ، هذا شيء ، والشيء الآخر : أن تنظر إلى وضعه صلَّى الله عليه وسلَّم يدَه على صدره وقولِه : « سيماهمُ التحليق » ، وأن تنظر أين يضع خوارج زماننا أيديَهم في الصلاة ، فإنَّ معنى التحليق الارتفاع ، فإن قلت : هو من حلق الرأس ، فنقول : قد حصل كلٌّ من الفعلين ، فإنَّهم عندما خرجوا من نجد ، وقتلوا المسلمين ، واستباحوا دماءهم وأموالهم ؛ كانوا يأمرون كلَّ مَن يَتَّبِعُهُم أن يحلق رأسه ، حتى النساء[3] ، قال العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى في « حاشيته » المشهورة : (وإلا فيكفي فيهم ـ أي : في تسميتهم والحكمِ عليهم أنَّهم خوارج ـ اعتقادهم كفرَ مَن خرجوا عليه ، كما وقع في زماننا في أتباع عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد ، وتغلبوا على الحرمين ، وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة ، لكنَّهمُ اعتقدوا أنَّهم همُ المسلمون ، وأنَّ مَن خالف اعتقادَهُم مشركون ، واستباحوا بذلك قتلَ أهل السُّنَّة ، وقتلَ علمائهم ، حتى كَسَرَ اللهُ تعالى شوكتَهم ، وخَرَّبَ بلادَهُم ، وظفر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومئتين وألف)[4] .

---

(١) « صحيح مسلم » بشرح النووي ، كتاب الزكاة ، (٧/ ١٦٨) ، رقم (١٠٦٥) .

(٢) « مسند الإمام أحمد » (٣٣/ ٤٤) ، برقم (١٩٨٠٨) .

(٣) انظر « الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية » للعلامة أحمد بن زيني دحلان (٢/ ٢٤٤ ، ٢٤٥) (ذكر فتنة الوهابية وتملك الفرنسيس) ، وفيه يقول السيد الشيخ عبد الرحمن الأهدل مفتي زبيدة : (لا حاجة إلى التأليف في الرد على الوهابية ، بل يكفي في الرد عليهم قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « سيماهم التحليق » ، فإنه لم يفعله أحد غيرُهُم من المبتدعة) ، وانظر أيضاً كتاب « صدق الخبر في خوارج القرن الثاني عشر » ، الصفحة (١٢٢ ، ١٢٣) .

(٤) حاشية ابن عابدين « رد المحتار على الدر المختار » (٣/ ٣٠٩) ، كتاب البغاة .

فانظر إلى قول العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى : (واستباحوا قتل أهل السُّنَّة) ، فهذا منه دليل أنَّ الوهابيَّة أتباعَ محمد بن عبد الوهاب ليسوا من أهل السُّنَّة ، وانظر إلى قوله : (عساكر المسلمين) .

ثم نقول : إنَّ كلمة التحليق تطلق على الحلق الذي هو إزالة الشعر بالموسى ، وعلى الارتفاع ، فتكون في الحديث إمَّا من عموم المجاز كما يقول الحنفيَّة ، أو من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه بالنظر إلى المجاز ، وهذا جائز عند الشافعيَّة ، فتكون صفتهم في كلِّ عصر مختلفة ، أو يكون على تعدد صفاتهم بتعدد خروجهم[١] ، وهذا أيضاً جائز كما هو معلوم في علم الأصول ، وأمَّا الممنوع من اجتماع الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ، فهو إذا أريدا معاً في حالة واحدة في وقت واحد ، كاستحالة أن يكون الثوب ملكاً وعاريةً على لابسه في زمان واحد ، وهذا عند الحنفيَّة ، أمَّا هنا فلم يُرادا في حالة واحدة ، ولا وقت واحد ، بل في اختلاف أحوالهم على اختلاف خروجهم وظهورهم في الأزمان ، فعادت المسألةُ اتفاقيَّةً ، والله تعالى أعلم .

وقد قال الإمام تقيُّ الدين السبكيُّ في وصف هذه الطائفة : (وأمَّا الحشوية فهي طائفة رذيلة جهال ، ينتسبون إلى أحمد ، وأحمد مُبَرَّأٌ منهم. . . وما زالوا من حينَ نبغوا مُستَذَلِّينَ ، ليس لهم رأسٌ ولا مَن يناظر ، وإنَّما كانت لهم في كلِّ وقت ثوراتٌ ، ويتعلَّقون ببعض أتباع الدول ، ويكفي الله شَرَّهُم ، وما تعلقوا بأحد إلا كانت عاقبتُهُ إلى سوء[٢] ، وأفسدوا اعتقادَ جماعة شذوذٍ من الشافعية وغيرِهم ، ولا سيما بعض المحدِّثين الذين نقصت عقولُهُم أو غلب عليها مَن

---

(١) قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « سيخرجِ أناسٌ من أمَّتي من قِبَل المشرق ، يقرؤون القرآن ، لا يُجاوِزُ تَرَاقِيَهُم ، كلَّما خرج منهم قَرنٌ قُطِع ، كلَّما خرج منهم قَرنٌ قُطِع ، حتى عَدَّهَا زيادةً على عشر مرات ، كلَّما خرج منهم قَرنٌ قُطِع ، حتى يخرج الدَّجَّالُ في بَقِيَّتِهِم » رواه أحمد في « مسنده » (١١/ ٤٥٥) ، برقم (٦٨٧١) .

(٢) ويشهد لكلام الإمام السبكيِّ ما يحصل في أيامنا هذه والتي قبلها في بعض البلاد الإسلامية والعربية .

أضلَّهُم ، فاعتقدوا أنَّهم يقولون بالحديث)[١] .

فانظر يا أخي مُمعِناً ، واطلبِ الحقَّ تجده ، واعلم أنَّ الأشاعرة والماتريديةَ هم سواد الأمَّة الأعظم ، الذين أُمِرنا أن نكون معهم ، وهم أتباع أئمة المذاهب الأربعة ما عدا شرذمة من حشوية الحنابلة ، وأنَّ هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة ، والنادر لا حكم له .

وبعد هذا التمهيد نشرع في المقصود من الباب الأول الذي عقدناه للكلام على (الحقيقة والمجاز) مستعينين بالله تعالى .

* * *

(١) « السيف الصقيل » ، الصفحة (١٦) .

الباب الأول

الحقيقة والمجاز



الباب الأول

الحقيقة والمجاز

أبدأ الكلام أولاً على الحقيقة والمجاز ، وبيان أنَّ أكثر اللغة العربية وفي القرآن والسنة مجاز ، وأنَّ العرب الفصحاء قد يختلط عليهم الفرق بينهما ، فقد يفهمون الكلام على حقيقته ، ويكون المقصود منه المجاز ، وسأوضح ذلك إن شاء الله سبحانه مع الشواهد والأدلة التي لا تُبقي لمنكر حجّة ، وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الحقيقة : هي في اللغة وصف بزنة فَعِيْل ، إما بمعنى اسم الفاعل ، فيكون مأخوذاً من حقَّ الشيءُ : إذا ثبت ، أو بمعنى اسم المفعول ، ويكون مأخوذاً من حَقَقْتُ الشيءَ بمعنى : أثبتُّه .

فمعنى الحقيقة على الأول : الثابتُ ، وعلى الثاني : المُثبَتُ ، والتاء في (الحقيقة) ليست للتأنيث ، وإنَّما للنقل من الوصفيّة إلى الاسميّة .

والحقيقة اصطلاحاً : الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب .

المجاز : مصدر ميمي على وزن مِفْعَل ، أصله : مِجْوَز ، نقلت حركة الواو ، وهي الفتحة للجيم الساكنة ، ثم تحرَّكتِ الواو بحسب ما كانت عليه أولاً ، وانفتح ما قبلها بحسب ما هي عليه الآن ، فصار مجازاً ؛ لأنَّ المشتقات تتبع الماضي المجرد في الصِّحَّة والإعلال ، وفعلُهُ الماضي (جاز) ، فلذلك أعلُّوا المجاز ، وأصلها في اللغة من جاز المكانَ يجوزُهُ : إذا تعداه ، ثم نُقل هذا اللفظ اصطلاحاً إلى الكلمة الجائزة ، أي : المتعدِّية مكانَها الأصليَّ ، ليستعمل ذلك اللفظ في غير ما وضع له .

والمجاز اصطلاحاً : الكلمة المستعملةُ في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب لعلاقةٍ مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادة المعنى الوضعي .

والعلاقة هي ما أوجب المناسبة والمقاربةَ المقتضيةَ لصحة نقل اللفظ عن المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي كالمشابهة وغيرها .

أقسام الحقيقة والمجاز :

وكلٌّ من الحقيقة والمجاز لغويٌّ ، وشرعيٌّ ، وعُرفيٌّ خاصٌّ ، وعُرفيٌّ عامٌّ .

فمثال الحقيقة اللغويَّة : (الأسد) ، فإنَّه وُضع في أصل التخاطب للسَّبُعِ المعروف .

ومثال المجاز اللغويّ : (الأسد) ، إذا استُعمِل في الرجل الشجاع .

فكلمة (أسد) موضوعة في الأصل للسَّبُع ، ثم جاوزت المعنى الأصليَّ إلى معنى مجازي وهو الرجل الشجاع لعلاقة بين السَّبُع والرجل ، وهي الشجاعة ، فهذا مجازٌ استعارةٍ ، حيث استُعير لفظُ (الأسد) للرجل الشجاع ؛ لأنَّ العلاقة المشابهةُ .

ومثال الحقيقة الشرعية : الصلاة للعبادة المخصوصة ، فإنَّها في الشرع وُضِعَت لهذه العبادة .

ومثال المجاز الشرعي : استعمالُ الصلاة في (الدعاء) ، كما في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إذا دعي أحدكم فليجب ، فإن كان صائماً فليُصلِّ »[1] ، أي : فليدْعُ ، فهذا مجازٌ شرعيٌّ ؛ لأنَّ الصلاة حقيقة في العبادة المخصوصة من

---

(١) رواه مسلم في « صحيحه » (٩/٢٣٦) بشرح النووي ، كتاب النكاح ، باب (الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة) ، رقم (١٤٣١) . قال الحافظ النبيه ابنُ حبان في « صحيحه » (١٢/١٢٠) ، رقم (٥٣٠٦) : (قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : (فإن كان صائماً فليصلِّ) ، يريد به : فليدْعُ ؛ لأن الصلاة دعاءٌ ، قال جلَّ وعلا لصَفيِّهِ صلَّى الله عليه وسلَّم : ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ ﴾ [التوبة : ١٠٣] ، أراد به : وادْعُ لهم) .

الركوع والسجود ، وهي في الدعاء مجازٌ شرعيّ ، والعلاقة بين المعنى الحقيقيّ والمجازيّ في الصلاة أنَّ الصلاة مشتملة على الدعاء ، وهو بعضها .

ومثال المجاز العرفيِّ الخاصّ : لفظ (فَعَلَ) إذا استُعمل في الحَدَثِ كـ(الضَّربِ) فهو عند النحويين مجاز ؛ لأنَّ حقيقته عندهم ما دلَّ على أحد الأزمنة الثلاثة ، وبه يظهر مثالُ الحقيقة العرفيَّة الخاصَّة .

ومثال الحقيقة العرفيَّة العامَّة : لفظ (الدابَّة) إذا استُعمل لذي القوائم الأربع المعهود كالحمار والفرس .

ومثال المجاز العرفيّ العامّ : لفظ (الدابَّة) لكن إنِ استُعمل للإنسان المهان ، والعلاقة بين الحقيقة العرفيَّة والمجاز العرفيِّ في لفظ (الدابَّة) قِلَّةُ التَّمييز(١) .

وقد بَيَّنتُ ما تقدم ليُعرَفَ معنى المجازِ والحقيقة عند مَن لا يعرفه ؛ وللتَّذكِيرِ به عند مَن يعرفه ، ليتضح الأمر عند الكلام على ذلك في الآيات والأحاديث ، فإنِّي وجدتُ بعضَ الناس ممّن ينكر المجاز عندما نوضح له ما تقدم يقول هذا لا يُنكَر ، فما أدري ما الذي يُنكَر ؟!

إثباتُ المجاز في القرآن :

هذا بالنسبة لمعنى المجاز والحقيقة ، وأمَّا وجود المجاز في القرآن فنقول : هذا ممَّا لا شكَّ فيه عند أهل العلم ، قال ابن قدامة المقدسيُّ في « روضة الناظر » : (والقرآن يشتمل على الحقيقة والمجاز ، وهو اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي على وجه يصحُّ ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ ﴾ [الإسراء : ٢٤] ، ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ [يوسف :٨٢ ، ﴿ جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [الكهف : ٧٧] ، ﴿ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ ﴾ [النساء : ٤٣] ، ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ ﴾ [الشورى : ٤٠] ، ﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ ﴾ [البقرة : ١٩٤] ، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ

---

(١) انظر كتاب « التلخيص » وشروحه (٤/ ٤) فما بعدها .

ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب : ٥٧] ، أي : أولياءَ الله ، وذلك كلُّه مجاز ؛ لأنَّه استعمال اللفظ في غير موضوعه)[١] .

وإنَّما تعمدت النقل عنِ ابن قدامة ؛ لأنَّه يجاريهم في الاعتقاد ، ولانتساب بعضهم إلى مذهب الحنابلة .

أمَّا بيان بعض ما هو من المجاز في القرآن تفصيلاً ، ففي قوله تعالى : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : ٨٢] مجازٌ بالحذف ، أي : اسأل أهل القرية ، أو هو من إطلاق المحل وإرادة الحال به ؛ لأنَّ إخوة يوسف ما أرادوا بنيان القرية ؛ لأنَّه لا يُسأل ، وإنَّما يُسأل سكان القرية .

وأمَّا قوله تعالى : ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف : ٧٧] ، فالإرادة مخصوصة بالإنسان والحيوان من المخلوقات ، وأمَّا الجدار فلا إرادة له لأنَّه جماد ، وإنَّما هذا كناية عن مقاربته للانقضاض ؛ لأنَّ من أراد شيئاً قاربه ، فكانت المقاربة من لوازم الإرادة ، فتجوز عنها ، فعبر عن إشرافه على الانقضاض بإرادة الانقضاض ، على طريقة الاستعارة المصرّحة التبعيّة ، بتشبيه قرب انقضاض الجدار بإرادة من يعقل .

وقوله تعالى : ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [النساء : ٤٣] ، الأصل في الغائط : ما اطمأن وانخفض من الأرض ، ويقال لموضع قضاء الحاجة : (غائط) ؛ لأنَّ العادة أن تقضى الحاجة في المنخفض من الأرض ، حيث هو أستر ، ثم اتسع حتى صار يطلق على النَّجْو نفسِهِ ، فكني بالغائط عن العَذِرَة ؛ إذ كان سبباً له .

وقوله تعالى : ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى : ٤٠] ، الجزاء لا يسمى سيئة حقيقةً ، وإنَّما هو مجاز من باب المشاكلة .

---

(١) « روضة الناظر وجنة المناظر » للمقدسي ، مع شرحه « نزهة الخاطر العاطر » للدومي(١/ ١٥٠) ، الأصل الأول من الأدلة كتاب الله (الحقيقة والمجاز في القرآن) .

وقوله تعالى : ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [البقرة : ١٩٤] ، فالقصاص حقٌّ ، فلا يكون اعتداءً ، فيكون من باب المشاكلة .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب : ٥٧] ، أي : أولياءَه ، وذلك بحذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مُقامه ؛ لأنَّ الله سبحانه يستحيل أن يلحقه الأذى .

وأيضاً قوله تعالى : ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة : ٩٣] ، أي : حُبَّ العِجل ، من حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مُقامه .

ومن المجاز العقلي في القرآن : ﴿وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ﴾ [الأنعام : ٦] ، فالأنهار لا تجري ؛ لأنَّ النهر هو المكان الذي يجري فيه الماء ، وإنَّما الذي يجري هو الماء ، وهذا من إسناد الفعل الذي هو الجريان إلى السبب الذي هو مكان الماء ، ويحتمل أن يكون من إطلاق المحلِّ على الحالِّ .

ومن المجاز المرسل قوله تعالى عن القائل : ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف : ٣٦] ، فالخمر لا يُعصَر ، وإنَّما يُعصَر العنب ، ثم يصير خمراً ، فهو من باب ما يَؤُوْل إليه الشيءُ ، أي : أعصر عنباً يصير خمراً ، ويسمى مجازَ الأَوْل .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة : ٦] ، وقوله تعالى : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل : ٩٨] ، فهذا من المجاز المرسل من إطلاق المُسَبَّبِ الذي هو القراءةُ والقيامُ على السبب الذي هو الإرادة ؛ لأنَّك لا تقرأ القرآن ثم بعد أن تنتهي تستعيذ بالله من الشيطان الرجيم .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء : ٢] ، أي : الذين كانوا يتامى ثم بلغوا ، فهو من المجاز المرسل ، ويسمى مجازَ الكَون ، باعتبار ما كان عليه .

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة : ١٩] ، أي : يجعلون أناملهم ، فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض ؛ لأنَّهم لو أدخلوا أصابعهم كلَّها في آذانهم لماتوا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء : ٩٢] ، أطلق البعضَ الذي هو الرقبة ، وأراد الكلَّ الذي هو العبد ، وليس له أن يَعتق الرقبة دون سائر الجسد ، هذا وكثير من الآيات يطول فيها التعداد والشرح ، والعاقل يكتفي بأقلَّ من هذا .

إثباتُ المجاز في الحديث :

وأمَّا المجاز في الحديث الشريف فَمِمَّا لا يكاد يُحصَى ، فمن ذلك الحديث القدسي ، وهو قوله تعالى : « يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ، قال : يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ »(١) ، قال المازري رحمه الله تعالى في « شرحه لمسلم » : (قد فُسِّرَ في الحديث معنى المرض أنَّ المراد به مرض العبد المخلوق ، وأضاف الباري سبحانه ذلك إلى نفسه تشريفاً للعبد وتقريباً له ، والعرب إذا أرادت تشريف أحد أحلته محلَّها ، وعَبَّرت عنه كما تُعَبِّر عن نفسها ، وأمَّا قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لو عدته لوجدتني عنده » فإنَّه يريد ثوابي وكرامتي ، وعَبَّر عن ذلك بوجوده على جهة التَّجَوُّز والاستعارة ، وهذا سائغ شائع في لسان العرب)(٢) .

فيكون من حذف المضاف في قوله سبحانه : (لوجدتني) أي : وجدتَ ثوابي .

ومنه قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا تسبّوا الدهر ، فإنَّ الله هو الدهر »(٣) ، أي : خالقُ الدهر ؛ لأنَّ الدهر مخلوق ، قال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان : ١] ، فيكون على هذا من باب حذف المضاف

---

(١) رواه مسلم في « صحيحه » (١٦/ ١٢٥) بشرح النووي ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب (فضل عيادة المريض) ، رقم (٢٥٦٩) .

(٢) « المعلم بفوائد مسلم » للمازري (٢/ ٣٧٠) ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب (فضل عيادة المريض) ، رقم (٢٥٦٩) .

(٣) رواه مسلم في « صحيحه » (١٥/ ٣) بشرح النووي ، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها ، باب (النهي عن سب الدهر) ، رقم (٢٢٤٦) .

وإقامة المضاف إليه مُقامه ، قال في « لسان العرب » : (الدهر : الأمد الممدود ، وقيل : الدهر ألفُ سنة . . . أمَّا قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا تسبّوا الدهر ، فإنَّ الله هو الدهر » ، فمعناه : أنَّ ما أصابك من الدهر فالله فاعلُه ليس الدهرَ ، فإذا شتمت به الدهر فكأنَّك أردت به الله)[١] .

ومن المجاز في الحديث قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّ كل ما ينبت الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يُلِمُّ »[٢] ، فقد أسند النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم الإنبات إلى الربيع على سبيل التجوُّز ، وإنَّما المُنبتُ هو الله جلَّ وعلا ، وإثبات الفعل على الحقيقة لا يصحُّ لغير الله تعالى ؛ لأنَّه خالق كلِّ شيء ، وهذا من المجاز العقلي ، الذي هو إسناد الفعل إلى السبب .

ومنه أيضاً قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن قتل قتيلاً له عليه بيِّنة فله سَلَبُه »[٣] ، والحقيقة أنَّه قتل حياً ، ثم صار ميتاً ؛ لأنَّه في أثناء القتل كان حياً ، وهذا غيض من فيض .

وإنني أقول لمن ينكر المجاز في القرآن : يلزمكم أن تنكروا أحكام التجويد ، وبيانُ ذلك : أنَّكم تقولون : إنَّ العرب تفهم الكلام سليقة ـ وسيأتي خلاف هذا ـ فإذا قلنا لكم : ما تقولون في قوله تعالى : ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة : ٩٣] ، هل العجل ممَّا يُشرب كما هو ظاهر الآية ؟ فإنَّكم ستقولون : لا ، إنَّما معناها : أُشربوا في قلوبهم حُبَّ العجل .

فنقول لكم : هذا هو عين ما نقوله ، لكنَّنا نضع لهذا قاعدة نسميها المجاز المرسل ، وهو من باب حذف المضاف الذي هو (حُبَّ) ، وإقامة المضاف إليه الذي هو (العِجْل) مُقامه .

---

(١) انظر « لسان العرب » ، مادة (د . هـ . ر) .

(٢) رواه مسلم في « صحيحه » (٧/ ١٤١) بشرح النووي ، كتاب الزكاة ، باب (التحذير من الاغترار بزينة الدنيا) ، رقم (١٠٥٢) .

(٣) رواه البخاري في « صحيحه » ، كتاب فرض الخمس ، باب (من لم يخمس الأسلاب ، ومن قتل قتيلاً فله سلبه . . .) ، الصفحة (٥٢٢) ، رقم (٣١٤٢) .

فإذا قالوا : إنَّ العرب تفهم ذلك سليقة .

قلنا لهم : الصحابة رضي الله عنهم أخذوا القرآن عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من غير قواعد التجويد التي وُضِعت فيما بعد من الإخفاء ، والإدغام ، والإقلاب ، وغيرها ، ونحن وأنتم عندما قرأنا القرآن بدأنا أولاً بتعلم أحكام التجويد ، وبناءً على هذه القاعدة قرأنا القرآن ، ومع هذا فإنَّكم لا تنكرون أحكام التجويد ، ولا تُبَدِّعُونَ أنفسَكُم ، ولا تُبَدِّعُونَ غيرَكُم بذلك مع أنَّه مُحدَثٌ مُبتدَع ، كذلك لا يُفهَم القرآن والسنة وكلام العرب إلاَّ بتعلم لغتهم وتصرفاتها مجازِها وحقيقتها ، وقد وضع علماء البيان واللغة لذلك قواعد سَمَّوهَا علم البيان ، فأنكرتموه ، وبدَّعتم ، وضللتم ، وربَّما كفرتم مَن يقول بالمجاز مع أنَّه موافقٌ لقواعد الشرع واللغة وتصرفاتها ، فما الذي جعلكم تفرقون بينهما ؟

وكذلك علم النحو والإعراب ، فإنَّ العرب تتكلَّم ، وتعرب من غير قواعد ، ولا يستطيع العربي أن يلحن :

ولست بنحْويٍّ يلوك لسانه ... ولكن سَلِيقيٌّ أقول فأعرب

لكن لَمَّا دخلتِ العجم في الإسلام بدأ اللحن يظهر ، فوضع سيِّدنا عليٌّ ـ على المشهور ـ قواعدَ في علم النحو ، وأمر أبا الأسود الدؤليَّ بذلك ، وقد نصَّ العلماء على أنَّ من البدعة ما هو فرض كفاية كعلم النحو ، قال الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى : (فرض الكفاية : وهو تحصيل ما لا بدَّ للناس منه في إقامة دينهم من العلوم الشرعية ، كحفظ القرآن ، والأحاديث ، وعلومهما ، والأصول ، والفقه ، والنحو ، واللغة ، والتصريف . . .)[١] .

لكنَّنا لم نسمع أحداً من هؤلاء المبتدعة الحشويَّة أنكر النحو ، ولا التجويد ، ولا غيره إلاَّ علم البلاغة وخاصةً المجاز ، لماذا ينكرون هذا النوع من العلم خاصة ؟ تعرف الجواب ـ إن شاء الله تعالى ـ عندما تقرأ هذا الكتاب .

وأنا أقول ناصحاً : إنَّ هؤلاء الذين يَدَّعُونَ اتِّبَاعَهُم للسلف ، وينسبون

(١) « المجموع » ، المقدمة ، باب (أقسام العلم الشرعي) ، القسم الثاني (١/ ٢٦) .

أنفسهم لهم ، لن يفهموا كتاب الله عزَّ وجلَّ ولاحديث رسوله الكريم صلَّى الله عليه وسلَّم طالما أنَّهم بعيدون عن فهم لغة العرب مجازِها وحقيقتِها ، وخاصَّة علمَ البيان ، وهذا إن أرادوا الوصول إلى الحق الحقيق ، وطالما أنَّهم بعيدون أيضاً عنِ الاطلاع على أشعار العرب التي هي ديوانهم ، والتي كان ابن عباس رضي الله عنهما يحيل عليها ، ولما سئل عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم : ٤٢] ، قال : (إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر ، فإنَّه ديوان العرب ، أَمَا سمعتم قول الشاعر :

اصبر عقاق إنَّه شر باق   قد سن قومك ضرب الأعناق

وقامت الحرب بنا على ساق

قال ابن عباس : هذا يوم كرب وشدة)[1] .

فانظر إلى حبر هذه الأمة ـ الذي دعا له النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بقوله : « وعلمه التأويل »[2] ـ كيف فَسَّرَ القرآنَ بالشعر والمجاز ، ولم يقع فيما وقع فيه الحشويَّة من جعل الساق حقيقة لله عزَّ وجلَّ ، وهل فَهِمَ ابنُ عباس من هذه الآية إلاَّ المجاز فأوَّل كشف الساق بكشف الكرب والشدة ، والساقُ في البيت المذكور للحرب ؟

---

(١) رواه الحاكمُ في « المستدرك » ، الجزء (٢) ، الصفحة (٤٩٩) كتاب التفسير ، تفسير سورة القلم ، وقال : (هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد) ووافقه الحافظُ الذهبيُّ في « التلخيص » ، قال الحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ رحمه الله تعالى محسِّناً لهذه الرواية ومُصَحِّحاً لغيرها : (قال الخطابيُّ : تَهَيَّبَ كثيرٌ من الشيوخ الخوضَ في معنى الساق ، ومعنى قول ابنِ عباس : أن الله تعالى يكشفُ عن قدرتِهِ التي تَظهَرُ بها الشِّدَّةُ . . وأسند البيهقيُّ الأثرَ المذكورَ عن ابن عباس بسندين كلٌّ منهما حَسَنٌ . . . وأسند البيهقيُّ من وجهٍ آخرَ صحيحٍ عن ابن عباس قال : يُريدُ يومَ القيامة) . انظر « فتح الباري » ، الجزء (١٣) ، الصفحة (٤٣٧) ، كتاب التوحيد ، باب (قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢ ، ٢٣]) .

(٢) رواه الإمام أحمد في « مسنده » (٤/ ٢٢٥) ، برقم (٢٣٩٧) ، وابنُ حبان في « صحيحه » (١٥/ ٥٣١) برقم (٧٠٥٥) .

فأيّ ساق لها ؟! والساق حقيقةً إنَّما تكون لجسم له أعضاء ، فهل يقولون : إنَّ للحرب ساقاً لا نعلمها ؟!

وذكر الإمام القرطبيُّ رحمه الله تعالى أيضاً مثلَ قول ابن عباس عن عمر رضي الله عنه حيث قال : يا أيها الناس عليكم بديوانكم شعر الجاهلية ، فإنَّ فيه تفسيرَ كتابِكُم ومعانيَ كلامِكُم[1] .

ثم نسمع بعضهم يعيب على مَن يستدل بقول الأخطل :

قد استوى بشر على العراقِ   من غير سيف ودم مهراقِ

ويقول : تستدلون بقول نصراني ؟!

والجواب : أنَّ ابن عباس وعمر رضي الله عنهم لما أحالوا على أشعار العرب لم يفرقوا بين نصرانيٍّ وعابد صنم .

وأنا أسألهم مَن هم شعراء العرب الجاهليّون وما عقيدتُهُم ؟

فأهل الحقِّ عندما يستدلون بمثل شعر الأخطل إنَّما يستدلون بلغته لا بعقيدته .

وإليك قول أهل اللغة في معنى الساق ، قال صاحب « لسان العرب » : (الساق في اللغة الأمر الشديد ، وكَشْفُهُ مَثَلٌ في شدَّة الأمر ، كما يقال للشحيح : يَدُهُ مغلولة ، ولا يدَ ثَمَّ ولا غُلَّ ، وإنَّما هو مَثَلٌ في شدَّة البخل ، وكذلك هذا ، لا ساق هناك ولا كشف ، وأصله أنَّ الإنسان إذا وقع في أمر شديد يقال : شَمَّرَ ساعِدَهُ وكَشَفَ عن ساقه ، للاهتمام بذلك الأمر العظيم)[2] .

فهل هنالك أوضح من هذا ، ثمَّ اعلم أنَّ أصل هذا التخبط الذي يقعون فيه إنَّما سببه ضيق دائرة معرفتهم باللغة من حيث مجازُهَا وحقيقتُهَا ، وذلك أنَّ هذه اللغةَ أكثرُهَا جارٍ على المجاز ، وقلَّ ما يخرج الشيء منها على الحقيقة ، كما قاله

---

(١) « الجامع لأحكام القرآن » (١٠/ ٧٣) ، تفسير سورة النحل ، الآية (٤٧) .
(٢) « لسان العرب » ، مادة (س . و . ق) .

ابن جني اللغويُّ في كتابه « الخصائص »[1] ، فمَن لم يميِّز بين حقيقة الكلام ومجازه خبط خبط عشواء ، ولم يعرف النهار من العشاء .

بيانُ وقوع الاشتباه بين الحقيقة والمجاز في عهد النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابه :

هذا وأبيِّن هنا خطأ مَن يقول : إنَّ العرب تميِّز بين الحقيقة والمجاز سليقةً ، فأقول له : لوِ اطَّلَعتَ على القليل من الحديث لما قلتَ ما قلتَ ، وإليك بياناً شافياً لذلك :

روى البخاري في « صحيحه » عن عَديِّ بن حاتم رضي الله عنه ، قال : لمَّا نزلت : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض ، فجعلتهما تحت وسادتي ، فجعلت أنظر في الليل ، فلا يستبين لي ، فغدوت على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فذكرت له ذلك ، فقال :« إنَّما ذلك سواد الليل وبياض النهار »[2] ، وفي رواية أحمد :« فأخذت خيطين من شعر »[3] ، فهذا عَديُّ بن حاتم رضي الله عنه قد حمل قوله تعالى على الحقيقة ، وجعل الخيطين على حقيقتهما ، فوقع فيما وقع فيه .

هل عَديُّ بن حاتم رضي الله عنه من العجم ؟!

ألم يختلط عليه الأمر ، وبيان ذلك : أنَّ استعمال الخيط الأسود لليل والخيط الأبيض للنهار إنَّما هو استعارة ، وقوله سبحانه : ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ أخرج الاستعمال من الاستعارة إلى التشبيه ، فشبَّه الليل بالخيط الأسود ، والفجرَ الذي هو أوَّل

---

(١) « الخصائص » ، (٣/ ٢٤٧) ، باب (فيما يؤمنه علم العربية من اعتقادات دينية) .

(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب الصوم ، باب (قول الله تعالى : ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧]) ، الصفحة (٣٠٨) ، رقم (١٩١٦) ، والعقال : الحبل ، انظر « فتح الباري » (٤/ ١٥٨) .

(٣) « مسند الإمام أحمد » (٣٢/ ١١٧) ، رقم (١٩٣٧٥) ، حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .

النهار بالخيط الأبيض ، ووجه الشبه البياض والسواد ، كما تقول : رأيت أسداً ، فهذا مجاز استعارة ، فإذا زدت ، وقلت : من فلان ، عاد تشبيهاً .

وربَّما يقول البعض : إنَّما اشتبه الأمر على عَديٍّ رضي الله عنه ؛ لأنَّ الرواية ليس فيها : ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، فلذلك اشتبهت عليه .

والجواب : أنَّه رواه مسلم بلفظ : « لمَّا نزلت : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، قال له عَديُّ بن حاتم : يا رسول الله ، إنِّي أجعل تحت وسادتي عقالين ، عقالاً أبيض ، وعقالاً أسود ، أعرف الليل من النهار ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّ وسادتك لعريض ، إنَّما هو سواد الليل وبياض النهار »[١] .

وفي رواية الطبراني : (. . . فلم أتبين ، فذكرتُ ذلك لرسول صلَّى الله عليه وسلَّم ، فضحك ، وقال : « إن وسادك إذاً لعريض طويل ، إنما هذا الليل والنهار »[٢] ، أي : إنما هو سواد الليل وبياض النهار .

قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى : (حديث عَديٍّ هذا يقتضي أنَّ قولَهُ تعالى : ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ نزل متصلاً بقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ وأنَّ عديَّ بن حاتم حمل الخيط على حقيقته وفهم من قوله : ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ من أجل الفجر ففعل ما فعل بالعقال الأبيض والأسود ، وهذا بخلاف حديث سهل بن سعد ، فإنَّ فيه أنَّ الله لم ينزل ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ إلاَّ منفصلاً عن قوله ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾)[٣] .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : (وأمَّا عَديٌّ فكأنَّه لم يكن في لغة

---

(١) « صحيح مسلم » بشرح النووي (٩/ ٢٠٠) ، كتاب الصوم ، باب (صفة الفجر الذي تتعلق به أحكام الصوم) ، برقم (١٠٩٠) .

(٢) « المعجم الكبير » (١٧/ ٧٩) ، برقم (١٧٦) ، وانظر « سنن أبي داود » كتاب الصوم ، باب (وقت السحور) ، برقم (٢٣٤٩) .

(٣) « المفهم » (٣/ ١٤٧) ، كتاب الصوم ، باب (قول الله تعالى : ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾) .

قومه استعارة الخيط للصبح ، وحمل قوله : ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ على السببيَّة ، فظنَّ أنَّ الغاية تنتهي إلى أن يظهر تمييز أحد الخيطين من الآخر بضياء الفجر ، أو نَسِيَ قولَه : ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ ، حتى ذكَّرَه بها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم)[١] .

وإليك دليلاً أوضح بياناً وأقوى حجَّةً في أنَّ العرب يشتبه عليها الفرق بين المجاز والحقيقة ، روى الإمام مسلم في « صحيحه » عن عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها قالت : (قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أَسرَعُكُنَّ لحاقاً بي أطولكنَّ يداً » ، قالت : فكُنَّ يتطاولن ، أيتهُنَّ أطولُ يداً ، قالت : فكانت أطولَنا يداً زينبُ ؛ لأنَّها كانت تعمل بيدها ، وتَصدَّقُ)[٢] .

وفي رواية ابن حبان في « صحيحه » قال : (فأَخَذْنَ قَصَبَةً يَتَذَارَعْنَهَا)[٣] .

قال الإمام النووي في « شرح مسلم » : (معنى الحديث : أنَّهنَّ ظَنَنَّ أنَّ المرادَ بطول اليد طولُ اليد الحقيقية ، وهي الجارحة ، فَكُنَّ يَذرَعْنَ أيديَهُنَّ بقصبة ، فكانت سودة أطولَهن جارحة ، وكانت زينب أطولَهن يداً في الصدقة وفعل الخير ، فماتت زينب أَوَّلَهُنَّ ، فعلموا[٤] أنَّ المراد طولُ اليد في الصدقة والجود)[٥] .

هل هناك صورةٌ أوضحُ وأبينُ من هذه الصورة ، فهذه أمَّهات المؤمنين ، أَلسْنَ عرباً ؟ وهل يشكُّ عاقلٌ أنَّهُنَّ يعرفن لغة العرب ؟ هل بقي بقيَّةٌ لقول مَن يقول : إنَّ العرب تميِّز وتعرف الكلام من غير معرفةٍ للمجاز ؟

---

(١) انظر « فتح الباري » (٤/ ١٦٠) ، كتاب الصوم ، باب (قول الله تعالى : ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة : ١٨٧]) .

(٢) « صحيح مسلم » بشرح النووي (١٦/ ٨) ، كتاب فضائل الصحابة ، باب (من فضائل زينب أم المؤمنين) ، برقم (٢٤٥٢) .

(٣) « صحيح ابن حبان » (٨/ ١٠٩) ، كتاب الزكاة ، باب (صدقة التطوع) ، رقم (٣٣١٥) .

(٤) كذا في « شرح مسلم » والصواب : فعلمن .

(٥) « شرح النووي على صحيح مسلم » (١٦/ ٨) ، كتاب فضائل الصحابة ، باب (من فضائل زينب أم المؤمنين) ، برقم (٢٤٥٢) .

لكن هؤلاء المُدَّعِينَ التَّمَسُّك بالسلف لا يقرؤن إلاَّ الكتيبات الصغيرة ، وما أدري ما يمنعهم من العلم وتعلُّمه ، ولماذا يبقون مع تَعَنُّتِهِم وجمودِهِم ؟ ألم يأمرِ الله عزَّ وجلَّ نبيَّه صلَّى الله عليه وسلَّم بسؤال زيادة العلم بقوله : ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه : ١١٤] ، وأيضاً لمَّا سأل سيِّدنا موسى عليه الصلاة والسلام ربَّه عزَّ وجلَّ : أيُّ عبادك أعلم ؟ قال : « عالم لا يشبع من العلم ، يجمع علم الناس إلى علمه »(١) .

فلا ينبغي للجاهل أن يبقى على جهله ، ولا لطالب العلم أن يقنع بالقليل ، فالزهد بالجهل لا بالعلم ، كما هو حال الكثير اليوم ، فليس الاقتصار على قراءة حديث في « البخاري » أو « مسلم » أو غيرهما مع حمله على ظاهره هو العلمَ ، قال حماد بن سلمة : (مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ، ولا شعير فيها)(٢) ، وهذا كلامه فيمن لا يعرف النحو ، وروى الخطيب عن شعبة ، قال : (من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمثل رجل عليه برنس ، وليس له رأس)(٣) .

وأيضاً جَعْلُ العلم محصوراً مقصوراً على رجلين ـ ابنِ تيمية وتلميذِه ابنِ القيِّم ـ ممَّا لا ينبغي لعاقل أن يقول به ، كيف يعقل أنَّ كلَّ العلماء والأئمة على ضلالة وخطأ ، وهذان الرجلان على الحقِّ ؟ الأُمَّة لا تجتمع على ضلالة ، فينبغي للعاقل أن يقرأ ، ولا يكونَ إمَّعة .

ثم يعيبون علينا التقليد في الفروع ، وتراهم مُقَلِّدِينَ مُتَّبِعِينَ في العقائد دون جدال لما قاله ابن تيمية وتلميذه ابنُ القيِّم ومَن على شاكلتهما ، والفرق بيننا وبينهم أنَّنا نُقَلِّدُ السلف الصالح ، وهم يُقَلِّدُونَ الخلف ، ثم هم يقلدون في أصولهم مُقَلِّداً ، ونحن في الفروع نقلد مجتهداً ، فابن تيمية مُقَلِّدٌ لمذهب الإمام

---

(١) رواه ابن حبان في « صحيحه » (١٤/ ١٠١) ، كتاب التاريخ ، باب (بدء الخلق) ، رقم (٦٢١٧) .

(٢) « تدريب الراوي » (٢/ ٩٩) ، النوع السادس والعشرون ، صفة رواية الحديث .

(٣) المرجع السابق نفسُه .

أحمد ابن حنبل رحمه الله تعالى ، ومن العجب أنَّنا نسمع أناساً ينكرون تقليد ابن تيمية للإمام أحمد ، ويظنونه فوق ذلك ، وما هذا إلاَّ جهل بحال الرجل ، ارجعوا إلى كتبه وكتب من ترجمه ، وانظروا فتاواه ليتبين لكم أنَّه مُقَلِّد ليس غير .

ما يَلزم مُنكرَ المجاز ، ومَن يُجرِي النُّصُوصَ على ظواهِرهَا :

ولا بدَّ لمن أنكر المجاز وحمل الكلام على حقيقته ، والنصوصَ على ظواهرها من الوقوع في طَامَّاتٍ كُبرَى من التجسيم والضلال ، وفي بيان ذلك أقول : واعجباً لك يا مَن تحمل الكلام على ظاهره! ما لا يعلمه إلاَّ الله ، أي ظاهر له ؟!

هل ظاهر الاستواء إلاَّ القعود ، وظاهر النزول إلاَّ الانتقال ، فإذا نظرنا في قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥] ، وظاهر الاستواء القعود ، وكان هذا مستحيلاً في حقِّه سبحانه ، وجب صَرفُ الكلام عن ظاهره تنزيهاً لله سبحانه وتعالى عن مشابهة خلقه .

ولكن كلام هؤلاء يُبدِي عنِ اعتقادهم أنَّ الله تعالى جالس على العرش ، ولا كلام لنا مع الجهلاء ؛ لأنَّهم حينئذٍ من عُبَّاد الأصنام! يعبدون صنماً ، أو شخصاً كبيراً جداً جداً لا يحيط العقل بمقداره ، لكن من خلال ما قرأنا للمعاصرين من أتباع ابن تيمية ، ومن كلامنا معهم تبيَّن لنا أنَّ التخبط في كلامهم سببه جهل في اللغة وأصول الدين كما سبق ، وحمل الكلام على ظاهره ، على أنَّ للاستواء خمسة عشر معنى ، فبأي معنى نفسره ، إن فسرناه بالجلوس والقعود كما هو حقيقة الكلام يكون كفراً ؛ لأنَّه يلزم منه أنَّه جسم ، ومَنِ اعتقد أنَّ الله جسم فهو كافر ، إذاً لا بدَّ لنا من صرفه إلى معنى يليق بذاته سبحانه ، فإذا صرفناه إلى القهر والغلبة جاز ذلك في اللغة ؛ لأنَّه من معاني الاستواء ، وإن صرفناه إلى الاستيلاء جاز أيضاً ، فلا بدَّ أن نجمع بين نفي ما يستحيل على الله سبحانه وبين ما يجوز في اللغة ، عندها يصحُّ التأويل ، ولا يكون هذا تعطيلاً كما يَدَّعُون ، بل هو عين التنزيه والإيمان ، وعند رفضهم للتأويل نقول لهم : فَوِّضُوا المعنى

إلى الله سبحانه وتعالى ، ودعوا ما تسبق إليه أفهامُكُمُ التي ما عرفتْ لغةَ العرب ، وما فهمتْ كلامَ ربِّها ، ودعوا قول ابن تيمية الذي منع التفويض وبدَّع قائليه ، حيث قال : (فتبين أنَّ قول أهل التفويض الذين يزعمون أنَّهم متَّبعون للسُّنَّة والسلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد)(١) ، كبرت كلمةً تخرج من فمه ؛ لأنَّك ستعلم أيُّها القارىء أنَّ التفويض مذهب سلف هذه الأُمَّة وخلفِها ، فهذا يلزم منه رمي السلف بالإلحاد ، والعياذ بالله .

فإن كان لا يعلم تأويل المتشابه إلاَّ الله على قول مَن يقف في الآية على اسم الجلالة في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران : ٧] ، فأيُّ بدعة وإلحاد أن أفوِّض العلم إلى عالمه ، وإن كان الوقف على القول الآخر على قوله سبحانه : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران : ٧] ، فأيُّ شيء في التأويل على معنى تقبَلُه اللغةُ ، ويوافق تنزيه الله سبحانه عن صفة الحوادث ، والجهة ، والمكان ، والقعود .

وقد قلتُ أكثر من مرَّة : إنَّ سبب تَخَبُّطِهِم جهلُهُم باللغة ، وهذا واقع ، لكن الأعظم من ذلك اتباعهمُ الأعمى لابن تيمية وابن القيِّم ، فإنَّهم يُصِرُّونَ على أنَّ الله سبحانه فوق العرش بذاته ، وقد نقل ابن طولون في كتابه « ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر » : أنَّ ابن تيمية صرَّح في بعض تصانيفه بأنَّ الله سبحانه بقدر العرش لا أكبر ولا أصغر ، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً ،وسيأتي معك تمام عقيدته وضلاله ، وأنَّ هذا جزء من طامّاته ، ومَن قرأ « بيان تلبيس الجهميَّة » لابن تيمية ، و« النونيَّة » لابن القيِّم ، وعرف تلبيسهما وتمويههما ، يعلم علم اليقين أنَّهما يعتقدان أنَّ الله جسم محيط بالعالم .

قال ابن تيمية في رده على « أساس التقديس » : (ومن المعلوم بالاضطرار أنَّ اسم الواحد في كلام الله لم يقصد به سلب الصفات ، وسلب إدراكه بالحواس ، ولا نفي الحدِّ والقدْر ونحو ذلك من المعاني التي ابتدع نفيها الجهميَّة وأتباعُهم ،

---

(١) « درء تعارض العقل والنقل » ، لابن تيمية (١/ ١١٨) .

ولا يوجد نفيها في كتاب ولا سُنَّة ، ولا عن صاحب ، ولا أئمة المسلمين)[1] .

فهل رأيت كيف ينفي ورود تنزيهه سبحانه عن أن يكون محسوساً مدركاً بالحواس ، وإثبات كونه كذلك إثبات للجسميَّة ؛ لأنَّه لا يُحَسُّ ويُدرَكُ إلاَّ الجسم ، ثم ينفي أن يكون وُجِدَ في الكتاب والسُّنَّة أو قول أحدٍ نفيُ الحدِّ عن الله سبحانه ، بل سيأتي ما هو صريح في أنَّهم يعتقدون أنَّ الله جسم .

ولا تعجب ؛ فقد صرَّح ابن القيِّم بالجلوس على العرش في « نونيَّته » :

(هـذا وثـانٍ قـال : أنـت مليكنـا ... وسـواك لا نـرضـاه مـن سلطـان

إذ حزت أوصاف الكمال جميعَها ... ولأجـل ذا دانـت لـك الثقـلان

ولقد جلستَ على سرير الملك مُتـ ... ـتصفـاً بتـدبيـر عظيـم الشـأن)[2]

---

(١) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٤٨٤) .

(٢) كذا أثبتَ هذا اللفظَ عنه معاصرُهُ الحافظُ الثبت الثقة الإمام تقي الدين السبكيُّ في كتابه « السيف الصقيل في الردِّ على ابن زفيل » ، الصفحة (٢٠٠) ، وقال الإمام السبكي بعد أن أورد هذه الأبيات مختصِراً : (هذا تصريحٌ بالجلوس) ، وفي النسخة المطبوعة بشرح الهراس (٢/ ٣١٩) ، وغيرِها :

وقـد استـويـتَ علـى سـريـر الملـك واسْـ ... ـتـوليـتَ مـع هـذا علـى البلـدان

ولعل هذا من تلاعبات الحشويَّة خشيةَ الفضيحة ، فلا تُدفع نسخة الإمام السبكي المعاصر له بما عند المتأخرين ، قال الإمام السبكيُّ في كتابه « السيف الصقيل » الصفحة (١٩ـ ٢٠) مبيناً حالَ ابن قيِّم وحقيقةَ قصيدتِه النونيَّة : (ثم حَدَثَ من أصحابه ـ ابنِ تيمية ـ من يُشيع عقائدَه ، ويُعَلِّمُ مسائِلَهُ ، ويُلقِي ذلك إلى الناس سِرّاً ، ويكتُمُه جهراً ، فعمَّ الضَّرَرُ بذلك ، حتى وقفتُ في هذا الزمان على قصيدةٍ نحوِ ستة آلاف بيت ، يذكر ناظِمُها ـ ابنُ قيِّم الجوزيَّة ـ فيها عقائدَه وعقائدَ غيرِه ، ويزعُمُ بجهلِهِ أنَّ عقائدَه عقائدُ أهل الحديث . . . وهي تقريرٌ للعقائدِ الباطلةِ وبوحٌ بها ، وزيادةٌ على ذلك ، وهي حملُ العوام على تكفير كلِّ مَن سِواه وسوى طائفته . . . وناظمُها أقلُّ من أن أذكرَ كلامَهُ لكنني . . .) . وفيه يصف ابنَ قيِّم بالجهلِ ، والوقاحةِ ، والكذب ، والجُرأَةِ ، وأنَّه مُتَشَبِّعٌ بما لم يُعْطَ ، وأنَّه يَرَى أنَّه لا مسلم إلاَّ هو وطائفته التي ما برحت ذليلةً حقيرة ، ولمَّا قرأ له الأبياتَ الموجودةَ في « نونيته » ـ (١/ ٣٧١) و(٢/ ١٧٩) بشرح الهراس ـ ورأى قذارةَ لفظه فيها قال في ردِّهِ عليه : (فهل سمع أحدٌ بأنَّ هذا كلام أهل العلم ؟! وما دعاني إلى الوقوف على هذا الوَسِخ ؟! ينبغي أن يُأتى له مجلى مثلُه ، يتكلم معه زيبق المشاعلي ، أو غرير المرقد ، أو . .) انتهى كلام الحافظ السبكي ، « السيف الصقيل » ،=

ومن ذلك قول ابن القيِّم في « النونيَّة » :

(فحقيقة التجسيم إن تك عندكم — وصف الإله الخالق الديان
بصفاته العليا التي شهدت بها — آياتُه ورسله العدلان
فتحملوا عنا الشهادة واشهدوا — في كلِّ مجتمع وكلِّ مكان
أنَّا مجسمةٌ بفضل الله وَلْـ — ـيشهدْ بذلك معكمُ الثقلان[1]

= الصفحة (١٦٨) . وفي كتاب « بدائع الفوائد » (٤/ ٨٤١) ينقل ابن قيِّم قعودَ الله تعالى على العرش ، وإقعادَه محمداً صلَّى الله عليه وسلَّم معه مُقِرّاً لذلك والعياذ بالله تعالى ، وهو الذي أثنى على كتاب الدارمي المجسم « النقض على بشر المريسي » ، والذي فيه ـ الصفحة (٧٤) ـ : (. . . وإنَّه ،تعالى ، ليقعدُ عليه ـ العرشِ ـ ، فما يفضل منه إلا قدرُ أربع أصابع ، وإنَّ له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا ركبه مَن يُثقله) ، وفي هذا المعنى يقول ابنُ قيِّم في « نونيته » التافهة (٢/ ٣٠١) :

والله أكبر مَن غدا لسريره — أطّ به كالرحل للركبان

(١) « النونية » (١/ ٣٧٠) بشرح الهراس ، يريد بأوصاف الإله ما يفهمُه هو من معان باطلةٍ ، كفهمه القعود من الاستواء ، والحركةَ والنقلةَ من النزول والمجيء والإتيان ، والأعيانَ من اليد والساق والقدمِ ونحوِها ؛ لذلك قال الحافظ الإمام تقي الدين السبكي في « السيف الصقيل » عند تعليقه على هذه الأبيات ـ الصفحة (١٦٦) ـ : (نقول له : أنت أبديتَ لنا اعتقادَك ، ووصفتَ بأمور يمتحن فيها كلُّ عاقل منصف ، إذا عُرضت على خالٍ من الأغراض كلِّها ؛ من امرأة ، أو صبي ، أو أعجمي ، أو عربيٍّ عاميٍّ ، وعموم الناس هل يفهمون من الاستواء ، والقعود ، والنزول ، والمجيء ، والإتيان ، والوجه ، واليد ، والساق ، والقدم ، والجنب ، والعين ، والانتقال في الدرجات ، وغير ذلك مما قد ذكرتَه معنى الجسم ، ويرسم ذلك في نفسه أوَّلاً ؟ فإن قال : إنَّه لا يفهم منها إلاَّ معنى الجسم ، فيكفيك إثماً عند الله إضلالُ مثل هؤلاء ، وحملُهُم على اعتقاد التجسيم الذي تزعم أنت بلسانك أنَّك لا تقول به ، فالمحقَّق منك إضلال أكثر العالم ، وأمَّا أنت في نفسك فإن كذبتَ في إنكار التجسيم ، فقد جمعتَ إلى فساد الاعتقاد الكذبَ ، وإن صدقتَ في زعمك ، فقد لَبَّسَتْ عليك نفسُك وخَيَّلَتْ لك فرقاً ، أو كان عندك فرقٌ الله أعلم به . هذا في الباطن الذي أمره إلى الله في الآخرة ، وأمَّا في الدنيا فإنَّ في قبول قولك عندنا نظراً ، فإن قُبِلَ أو لم يُقبَل ـ وإن كنا لم نقل بالتكفير ولا بالقتل ـ فلا أقل من القدر الذي ينكف به ضررك عن المسلمين ، وهذه الأشياء التي ذكرناها هي عند أهل اللغة أجزاءٌ لا أوصاف) .

وقال أيضاً :

إنَّ المجــيء لــذاتــه لا أمــره كــلا ولا ملــك عظيــم الشــان

والله ما احتمل المجيء سوى مجي ءِ الــذات بعــد تبيــن البــرهــان

من أين يأتي يا أولي المعقول إن كنتــم ذوي عقــل مــع العــرفــان

مـن فـوقنـا أو تحتنـا أو عـن شمـا ئلنــا ومــن خلــف وعــن أيمــان

واللهِ لا يــأتيهــم مــن تحتهــم أبــداً تعــالــى الله ذو السلطــان

كـلا ولا مـن خلفهـم وأمـامهـم وعــن الشمــائـل أو عــن الأيمــان

واللهِ لا يـــأتيهـــمُ إلاَّ مِـــنَ الْـ ـعُلْوِ الذي هو فوق كلِّ مكان)[1]

هل هذا إلاَّ وصف الأجسام ؟ فإمَّا أن يكون سبحانه بجهة من العالَم ، وإلاَّ فهو معدوم!!

هذا ما زعمه الألباني تقليداً لابن تيمية وتلميذه ابن القيِّم ، حيث اعتبر نفيَ أهل الحق للجهات عن الله تعالى ـ نفيَهم أن يكون فوق خلقه فوقيَّةً حسيَّة ، أو تحتهم ، أو أمامهم ، أو خلفهم ، أو عن يمينهم ، أو شمالِهم ، أو متصلاً بالعالم ، أو منفصلاً عنه ـ اعتبر ذلك نفياً لوجوده تعالى ، وعدَّه التعطيلَ المطلق ، والجحدَ الأكبر بجهله[2] ، وهذا الرجل وغيره لو عرفوا ربَّهم ، وفهموا قولَه سبحانه وتعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ما قالوا ما قالوه ، لكن الذي في ذهنهم إنَّما هو المخلوق المتحيز ذو الجسم ؛ لذا أصَّلوا من حسهم ما قاسوا به المخلوق على الخالق ؛ لأنَّه لا يوجد مخلوق ليس خارج العالم ، ولا داخله ، ولا فوق ، ولا تحت ، ولو ميَّز الألباني ومِن قَبلِهِ ابنُ القيِّم وشيخُه ابنُ تيمية بين الضدين والنقيضين لَمَا وقعوا فيما وقعوا فيه ، ولا تعجب من قولي هذا ؛ فقد قاله الإمام التقيُّ السبكيُّ رحمه الله تعالى[3] ، وبيانه : أنَّ الضدين

---

(١) « النونية » (١/ ٢٧٢) بشرح الهراس .

(٢) انظر « مختصر العلو » للألباني ، الصفحة (٥٣) .

(٣) وهذا نص الإمام التقي السبكي في أثناء رده على ابن القيِّم : (فهذا فشار كبير ممن لا يعرف الضدين ولا النقيضين. . .) . « السيف الصقيل » ، الصفحة (٨٩) الرد على كلام الناظم في=

صفتان وجوديتان يستحيل اجتماعهما ، كالسواد والبياض يتعاقبان في مكان واحد وقد يرتفعان ، أي : قد لا يوجدان ، فقد يكون الشيء لا أبيض ولا أسود ، ويكون أحمر ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم ، فالشيء إمَّا موجود وإمَّا معدوم ، والوجود والعدم لا يجتمعان في شيء واحد ولا يرتفعان ، فوجود زيد وعدمه لا يجتمعان ، إمَّا أنَّه موجود أو معدوم ، أمَّا أنَّه ليس بموجود ولا معدوم فهذا مستحيل ، ثمَّ إنَّ خارجَ العالم وداخلَهُ ضدان ، وأيضاً الفوق والتحت ضدان ، فلا يجتمعان ، وقد يرتفعان ، فالشيء الحادث إمَّا خارج وإمَّا داخل ، إمَّا فوق وإمَّا تحت ، لكن يرتفعان عمَّن يستحيل عليه ذلك ، وهو واجب الوجود المخالف للحوادث جلَّ وعلا ، فلا يكون خارج العالم ، ولا داخل العالم ، ولا فوق ، ولا تحت ؛ لأنَّه ليس كمثله شيء ، ولو فهم هؤلاء معنى قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] لم يتفوَّهوا بذلك ، وبيانه : أنَّ قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ، والشيء هو الموجود ، فإذا نظرنا في هذا الكون وفي صفاته نجد أنَّه أجرام وأعراض قائمة بهذه الأجرام ، فكلُّ ما في هذا الكون إمَّا جسم له حيِّز من الفراغ ، وهو في جهة ، أو عَرَضٌ قائم بهذه الأجرام ، وهذه الأجرام تتحرك ، وتنزل ، وتصعد ، وتتغيَّر ، وتغيب ، وتحضر ، وتفنى ، ولها بداية ، ولها نهاية ، إلى غير ذلك ، والله ليس كمثله شيء ، وبذلك استدلَّ سيِّدنا إبراهيم على النمروذ على عدم إلهيَّة الكواكب بالتحرُّك والانتقال والغياب ، فهذه الأعراض تدُلُّ على الحدوث ، وكلُّ ما هو حادث لا بدَّ أن يكون له بداية ، ولا قديم إلاَّ الله سبحانه ، فلا بدَّ أنَّه تعالى يخالفُها ذاتاً وصفاتٍ ؛ لأنَّ كلَّ ما سوى الله تعالى هو غيره سبحانه ، والغَيْرَان إذا اشتركا في تمام الماهية ، أو في صفة من الصفات ـ كما لو كان زيدٌ مثلَ عمرٍو في الفقه ـ فهما مِثْلانِ ؛ فمثلاً : زيدٌ غير عمرٍو ، فلا بدَّ لأن يكون زيد مثلَ عمرٍو أن

= الزمان هامش ، وعلق الإمام الكوثري رحمه الله تعالى على كلام ابن القيِّم بقوله : (مَن يُعَلِّمُ هذا البجباجَ النفاج أنواعَ التقابل والفرقَ بين الضدين والنقيضين ، ومَن يفهمه أن الخروج والدخول ضدان لا نقيضان ، قد يرتفعان عما ليس بجسم ، بخلاف النقيضين ؟) .

تكون تمام ماهية زيدٍ كتمام ماهية عمرٍو ، أو صفةٌ من صفات زيدٍ مثل صفةٍ من صفات عمرٍو ، وإلاَّ ليسا بمثلين .

فالله سبحانه غير الكون ، والكون غير الله ، إذاً هو لا يشبه شيئاً من هذا الكون لا بصفة ولا بذات ، فلا يكون جسماً ، ولا له حيِّز من الفراغ ، ولا فوق ، ولا تحت ، ولا يتحرك ، ولا يتغيَّر ، ولا يتكلَّم بآلة ، ولا له أعضاء ، ولا يقوم ، ولا يجلس . . . إلى آخر ما هو من صفة المخلوقات ، فالله سبحانه لا يشبه شيئاً من خلقه ، ولا يشبهه شيءٌ من خلقه ، والآية ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] من المحكم الذي لا نسخ فيه ولا تأويل ، فإذا جاءت آية من المتشابه نحملها على هذا المحكم ؛ مثال هذا : قوله تعالى لإبليس عليه اللعنة : ﴿ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص : ٧٥] لَمَّا علمنا من الآية المحكمة أنَّ الله سبحانه لا يشبه شيئاً من خلقه علمنا أنَّ الله سبحانه لم يخلق آدم كما يصنع الآدمي ، وأنَّه ليس له أعضاء فيحتاجَ لإيجاد الشيء مباشرةً لمصنوعه ومعالجة ؛ لأنَّه سبحانه إذا أراد شيئاً فإنَّما يقول له : كن ، فيكون ، والعرب تطلق اليدين على الذات دون اليدين ، قال ابن منظور في « لسان العرب » : (وهذا ما قَدَّمَتْ يداك ، وهو تأكيد ، كما يقال : هذا ما جَنَتْ يداك ، أي : جنيتَهُ أنتَ ، إلاَّ أنَّك تؤكِّد بها . . . والعرب تقول لمن عمل شيئاً يُوبَّخُ به : يداك أَوْكَتَا وفوك نفخ ، قال الزجَّاج : يقال للرجل إذا وُبِّخَ : ذلك بما كسبت يداك ، وإن كانتِ اليدان لم تجنيا شيئاً ؛ لأنَّه يقال لكلِّ مَن عمل عملاً : كسبت يداه ؛ لأنَّ اليدين الأصل في التصرف)[1] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد : ١] ، ولا يجوز أن يقال فيما ورد من ذلك : إنَّها صفات أعيان ، ولا يجوز أيضاً أن نحملَها على معنى الجوارح ، قال في « اللسان » : (والأفعال تنسب إلى الجوارح ، قال : وسمِّيت جوارحَ لأنَّها تَكْتَسِب)[2] ، فيكون معنى الآية على هذا : ما منعك ألاَّ

---

(١) « لسان العرب » ، مادة (ي . د . ي) .
(٢) « لسان العرب » ، مادة (ي . د . ي) .

تسجد لما خلقت أنا ، هذه هي لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم لنعقلها ونفهمها .

وبعد أن فرغنا من الكلام على المجاز وما يلزم من جهل نفاته وضلالهم ، ومثلنا لذلك ببعض زلات ابن تيمية وتلميذه ابن القيِّم الناشئة عن تركهم لهذا الأصل العظيم ، نشرعُ في الكلام على التأويل ، وبيانِ معناه ، وذكرِ نُقُولِ كبار أئمة السلف والخلف القائلين بجوازه ووقوعه ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

* * *



الباب الثاني

التأويل

٤

الباب الثاني

التأويل

التأويل : هو في الأصل : الترجيع ، قال في « لسان العرب » : (وأَوَّلَ الكلامَ وتَأَوَّلَهُ : دَبَّرَهُ وقَدَّرَهُ ، وأَوَّلَهُ وتَأَوَّلَهُ : فَسَّرَهُ. . . والمراد بالتأويل : نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصليِّ إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ. . . وسئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال : التأويل والمعنى والتفسير واحد. . . الليث : التأوُّل والتأويل : تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ، ولا يصح إلاَّ ببيان غير لفظه ، وأنشد :

نحن ضربناكم على تنزيله　　　فاليوم نَضْرِبْكم على تأويله

وأَوَّلْتُهُ : صَيَّرْتُهُ إليه ، الجوهري : التأويل : تفسير ما يَؤُولُ إليه الشيءُ)[1] .

وفي الشرع : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمِل الذي يراه موافقاً بالكتاب والسُّنَّة مثل قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ [الروم : ١٩] ، إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً ، وإن أراد إخراج المؤمنِ من الكافر ، أو العالِمِ من الجاهل كان تأويلاً[2] .

وبهذا يظهر عدم صحة ما قاله ابن القيِّم في « نونيته »[3] ، حيث زعم بطلان التأويل بهذا المعنى الذي ذكرناه ، إذ قَصَرَهُ على التفسير وظهور المعنى .

---

(١) « لسان العرب » ، مادة (أ . و . ل) .

(٢) انظر « التعريفات » للجرجاني ، باب التاء ، الصفحة (٥٠) .

(٣) « النونية » (١/ ٢٨٥ و٢٩٥) بشرح الهراس ، وانظر « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » ، الصفحة (١٥٦) .

وهذا منه من العجائب ؛ لأنَّ حملَ التأويل على معنى التفسير في باب المتشابهات تحريف الكلم عن مواضعه ، وملاحظةَ ظاهِرٍ للمتشابه جَهلٌ يأباه كثير من العامّة ، فضلاً عن الخاصّة ، وأنَّى يُتصوَّر ظاهرٌ في المتشابه ، ومعلومٌ أنَّ ظاهر المتشابه كالوجه واليدين والعين إنَّما هو الجارحة ، كما مرَّ بك ، فكيف يُلاحظ هذا الظاهر ، وهذا منه إمَّا جهل وإمَّا زيغ ـ نسأل الله السلامة ـ فإن كان جهلاً فما ينبغي له أن يتكلَّم فيما لا يعلم :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

وإن كان زيغاً فلا كلام ، وعلى كلا الاحتمالين يلزم التشبيه .

ثم اعلم أنَّ ابن تيمية وتلميذه البار ابن القيِّم وأتباعَهما من حشويَّة زماننا إنَّما أخذوا ما قالوه تقليداً لأمثال ابن حامد وصاحبه القاضي أبي يعلى الحنبلي[1] ، وابن الزاغوني ، وزادوا عليهم .

قال الإمام الحافظ أبو الفرج ابن الجوزيِّ رحمه الله تعالى في كتابه « دفع شبه التشبيه » : ورأيت من أصحابنا ـ أي : الحنابلة ـ مَن تكلَّم في الأصول ـ أصول الدين ـ بما لا يصلح ، وانتدب للتصنيف ثلاثة : أبو عبد الله بن حامد ، وصاحبه القاضي ـ أي : أبو يعلى ـ وابن الزاغوني ، فصنفوا كتباً شانوا بها المذهب ، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام ، فحملوا الصفات على مقتضى الحسّ ، فسمعوا أنَّ الله تعالى خلق آدم على صورته فأثبتوا له صورةً ، ووجهاً زائداً على الذات ، وعينين ، وفماً ، ولهوات ، وأضراساً ، وأضواء لوجهه هي السبحات ، ويدين ، وأصابع ، وكفّاً ، وخنصراً ، وإبهاماً ، وصدراً ، وفخذاً ، وساقين ، ورجلين ، وقالوا : ما سمعنا بذكر الرأس ، وقالوا : يجوز أن يَمسّ ويُمَسّ ، ويُدني العبدَ من ذاته ، وقال بعضهم : ويتنفس ، ثمَّ يُرضون العوام بقولهم : لا كما يُعقل ، وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات فسموها

---

(١) القاضي أبو يعلى محمد بنُ الحسين الفرّاء البغداديُّ الحنبليُّ المتوفى سنة (٤٥٩هـ) ، وهو غير الإمام الحافظِ أبي يعلى الموصليِّ صاحبِ المسندِ المتوفى سنة (٣٠٧هـ) فَلْيُتَنَبَّه .

بالصفات تسمية مبتدَعة لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عنِ الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى ، ولا إلى إلغاء ما يوجبه الظاهر من سمات الحدوث ، ولم يَقنَعوا بأن يقولوا : صفةُ فعل ، حتى قالوا : صفةُ ذات ، ثم لمَّا أثبتوا أنَّها صفات ذات قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة ؛ مثلُ يدٍ على نعمة وقدرة ، ومجيء وإتيانٍ على معنى برٍّ ولطف ، وساقٍ على شدّة ، بل قالوا : نحملها على ظواهرها المتعارفة ، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين ، والشيء إنَّما يُحمل على حقيقته إذا أمكن ، ثمَّ يتحرَّجون من التشبيه ، ويأنفون من إضافته إليهم ، ويقولون : نحن أهل السنة ، وكلامهم صريح في التشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام... ثم قلتم في الأحاديث : تحمل على ظاهرها ، وظاهر القدم الجارحة... ومن قال : استوى بذاته ؛ فقد أجراه مُجرى الحسيات ، وينبغي ألاَّ يهمل ما يثبت به الأصل ، وهو العقلُ ؛ فإنَّا به عرفنا الله تعالى ، وحكمنا له بالقدم ، فلو أنَّكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت ، ما أَنكر عليكم أحدٌ ، إنَّما حَمْلُكُم إياها على الظاهر قبيحٌ ، فلا تُدخلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي[1] ما ليس منه ، ولقد كسيتم هذا المذهب شيناً قبيحاً ، حتى صار لا يقال : حنبليٌّ إلاَّ مجسمٌ)[2] .

فانظر إلى قول هذا الإمام ، فإنَّك سترى ما قاله منطبقاً تماماً على ابن تيمية وتلميذِهِ ابنِ القيِّم ، وهما حنبليان ، ويقولان بما قاله مَن سبقهم من الحشويَّة ، بل زادوا في الضلال عليهم ، ولا ينبغي للإنسان أن ينكر شيئاً حتى يطّلع على حال مَن يدافع عنه أو يُؤَيِّدُهُ ، وإذا أردتَ كشفاً صادقاً عن هذين الرجلين ؛ فإليك بياناً في عقيدتهما :

* * *

---

(١) يُريدُ الإمامَ أحمدَ ابن حنبل رحمه الله تعالى .

(٢) « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ، الصفحة (٩٧) فما بعدها .

تَفرِيعٌ

فيما أَدَّى بابن تيمية وتلميذِهِ ابنِ القيِّم من فساد الاعتقادِ لإنكارهما التأويل

لمَّا أنكر ابنُ تيمية التأويلَ ، وقَلَّدَهُ مِن بعدِهِ تلميذُهُ ابنُ القيِّم أَدَّى بهما الأمرُ إلى الوقوع في هُوَّةِ التَّجسيم وظلماتِ التشبيه ، بل جعلا اعتقادَهُما ديناً قَيِّمَاً ، ونَصَرَا ذلك وبَدَّعَا مَن خالفهما ، ثم لَبَّسَا على الأغرار مِن أتباعهما أنَّه الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ الأمَّة ، بل جعلا ذلك عقيدةَ الأنبياء وما جاءتْ به الكتب ، إلى غير ذلك مِن الكذب والتزوير ، حتى صَدَّقَهُما الأغمارُ ، وقَلَّدَهما الجهلة ، والبيانُ آتٍ إن شاء الله تعالى .

قال ابن تيمية في رده على « أساس التقديس » ـ بعد أن تكلَّم على لسان الغير مدخلاً هذه العبارة تمويهاً فيما يظهر ـ : (وليس في كتاب الله ، ولا سُنَّة رسوله ، ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمتها أنَّه ـ أي : الله تعالى ـ ليس بجسم ، وأنَّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ، فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرعٌ ولا عقل جهلٌ وضلال)[1] .

وقال أيضاً : (فمن المعلوم أنَّ الكتاب والسُّنَّة والإجماع لم ينطق بأنَّ الأجسام كلَّها مُحدَثةٌ ، وأنَّ الله ليس بجسم ، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين ، فليس في تركي لهذا القول خروجٌ عن الفطرة ولا عنِ الشريعة)[2] .

وقال أيضاً : (وقلتم : ليس هو بجسم ، ولا جوهر ، ولا متحيِّز ، ولا في جهة ، ولا يشار إليه بحسٍّ ، ولا يتميَّز منه شيء عن شيء ، وعبَّرتم عن ذلك بأنَّه

---

(١) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ١٠١) ، وإنَّما قلنا : (تمويهاً) ؛ لأنَّه يتكلَّم على لسان أناس قد ماتوا ، ولم يكن لهم وجود في عصره ، فمن أين له أنَّهم سيردون ويجادلون بهذا الجدل ، وليس هذا إلا تَخَفِّياً تحت لسان هؤلاء ليُظهر به ما يعتقده هو ، بحيث لو حوجج لفَرَّ واحتجَّ بأنَّه ليس قولَهُ ، وإنَّما هو قول مَن يحتج لهم!!

(٢) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ١١٨) .

تعالى ليس بمنقسم ، ولا مركَّب ، وأنَّه لا حدَّ له ولا غاية ، تريدون بذلك أن يمتنع عليه أن يكون له حدٌّ وقدْرٌ ، أو يكون له قدْر لا يتناهى ، وأمثال ذلك ، ومعلوم أنَّ الوصف بالنفي كالوصف بالإثبات ، فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سُنَّة)[١] .

هذا كلام مَن يسمونه شيخ الإسلام!! إنَّما جرَّه إليه زيغُهُ وجهلُهُ وحملُهُ لكلام الحقِّ تعالى على ظاهره المعهود حِسّاً ، هروباً من التأويل .

وقال أيضاً : (والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقيَّةً حقيقيَّةً ، ليست فوقيَّة الرتبة . . . بل هو عال عليه علوّاً حقيقيّاً ، وهو العلوُّ المعروف)[٢] .

وينقل عن عثمان الدارمي[٣] المبتدع مُقِرّاً له غيرَ منكرٍ : (ولو شاء ـ أي : الله تعالى ـ لاستقرَّ على ظهر بعوضة فاستقلَت به بقدرته ، ولطفِ ربوبيته ، فكيف على عرش عظيم)[٤] .

فإن قال بعضُ المنتصرين له : هو ينقل عن غيره ؛ قلنا لهم : من رأى منكم منكراً فليغيِّره ، وأيُّ مُنكَرٍ أكبر من هذا .

وقد مرَّ بك ما نقله عنه ابن طولون من أنَّ الله سبحانه بقدر العرش لا أكبر ولا أصغر .

وقال ابن تيمية ناقلاً عن القاضي أبي يعلى مصوِّباً لباطله : (قال ـ أي : القاضي ـ وقد منعنا من إطلاق القول بالحد في غير موضع من كتابنا ، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرنا . . . حيث قال : فقد نفى ـ أي : الإمامُ أحمد ابن حنبل ـ الحدَّ عنه على الصفة المذكورة ، وهو الذي يعلمه خلقُه ، والموضع الذي أطلقه ـ أي : الحدَّ ـ محمولٌ على معنيين ، أحدهما يقال على جهة مخصوصة ،

---

(١) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٤٤٤) .

(٢) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ١١١) .

(٣) ليس هو أبا محمد عبد الله بنَ بهرام الدارميَّ صاحبَ « السنن » المتوفى سنة (٢٥٥هـ) رحمه الله تعالى .

(٤) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٥٦٨) .

وليس هو[١] ذاهباً في الجهات ، بل هو خارج العالم ، متميِّزٌ عن خلقه منفصلٌ عنهم غيرُ داخل في كلِّ الجهات ، وهذا معنى قول أحمد : حدّ لا يعلمه إلاَّ هو ، والثاني أنَّه على صفةٍ يَبِينُ بها عن غيره ويَتَمَيَّزُ . . . فهذا القول الوسط من أقوال القاضي الثلاثة هوالمطابق لكلام أحمد وغيره من الأئمة)[٢] .

وأنا أتعجب من هؤلاء الذين يستترون بالكتاب والسُّنَّة!! كيف تركوا الكتاب والسُّنَّة ، واشتغلوا وبنَوا عقيدة كفرٍ على ظاهرِ كلامٍ رُوي عنِ الإمام أحمد ؟! هذا إن قاله ، أو قصد ما فهموه!!

ثم هل يجوز عندكم التقليد في العقائد ؟

أنتم معاشر الحشويّة تعيبون علينا التقليد في الفروع ، وهذا إمامكم ابنُ تيمية وإمامُ إمامِكم أبو يعلى يقلدان الإمامَ أحمد تستراً في العقائد ، وليسا كذلك ، مع العلم بأنَّ ما نقلاه عن أحمدَ غيرُ ثابتٍ أصلاً ؛ لأنَّ صاحبَ البدعة إذا روى ما يُؤَيِّدُ بدعتَهُ يُرَدُّ ما رواه كما هو معلوم ، ولئن ثبت مثل هذا الكلام عن واحد من السلف وجب ردُّه ؛ لأنَّ الحقَّ تعالى ما علَّق الإيمان به على الرجال ، والكلام الذي يذكرونه مخالفٌ للإجماع والقطعيَّات ، كما سيأتي .

قال الإمام الحافظ أبو الفرج ابن الجوزيِّ رحمه الله تعالى في « دفع شبه التشبيه » : (فقلت لهم ـ أي : المنتسبين إلى الإمام أحمد ـ يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل ، وإمامكم الأكبرأحمد ابن حنبل يقول وهو تحت السياط : كيف أقول ما لم يقل ؟!

فإيَّاكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه . . . فلا تُدخلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه)[٣] .

ثم انظر إلى مدى علم ابن تيمية وعظم عقيدته حيث قال : (ويقول مَن يقول

---

(١) يريدُ معبودَهُ .

(٢) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٤٣٧ ، ٤٣٨) .

(٣) « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ، الصفحة (١٠١) .

منهم : مأثور عنِ ابن عباس وغيره : أنَّه ـ سبحانه ـ لا يتبعَّض فينفصلَ بعضُه عن بعض ، وهم متَّفقون على أنَّه لا يمكن تفريقه ، ولا تَجَزِّيْهِ بمعنى انفصال شيء منه عن شيء)[١] .

أليس هذا إثباتاً دون إنكار بأنَّ الله جسم متركِّب ، ومَن همُ الذين اتَّفقوا على ما يزعم ؟! ثمَّ التنزيه عنده أنَّه يستحيل انفصال بعضه عن بعض[٢] ، هل هذا الذي يتكلم عنه إلاَّ صنم لكنَّه ليس كهُبل ، فإنَّ هبل يمكن فصله ، وما في ذهنه لا يمكن ، أفلا يَعقل ؟!

ثمَّ قال عن هذا الصنم الذي تَصَوَّرَهُ : (وهذا القول ـ أي : عدم إمكان انفصال شيء منه عن شيء ـ هو الذي يُؤْثَر عن سلف الأمَّة ، وأئمَّتها ، وعليه أئمَّة الفقهاء ، وأئمَّة أهل الحديث ، وأئمَّة الصوفيَّة)[٣] .

انظر كيف يكذب على أئمَّة الدين!!

مَن قال منهم : إنَّ الله لا يمكن تفريقه ولا تجزيه ؟

متى أثبتوا له اجتماعاً حتى ينفوا عنه التفريق ؟

وما رأيت مثل هذا الرجل!! كيف يتلاعب بالعقائد وبالنصوص ، ويكذب على الأئمة والسلف ؟

ثمَّ انظر كيف يجعل أهل السُّنَّة معطِّلةً ، ويظهر عقيدته بالحدِّ حيث يقول : وأمَّا ما تزيده المعطِّلة ـ يعني : أهل السُّنَّة الأشاعرة والماتريديَّة ـ على ذلك من نفي صفاته التي وصف بها نفسَهُ ، التي يجعلون نفيَها تنزيهاً ، وإثباتَها تشبيهاً ، ومِن نفي حدِّه ، وعلوِّه على عرشه ، وسائرِ صفاته التي وصف بها نفسَهُ ، يجعلون نفيَها تنزيهاً ، ويجعلون إثباتَ ذلك إثباتاً لانقسامه وتفرقه الذي يسمُّونه تجسيماً وتركيباً ، فهذا باطل[٤] .

---

(١) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٤٧) .
(٢) انظر « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٩٢) إلى (٩٦) .
(٣) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٤٧) .
(٤) « بيان تلبيس الجهمية » (٢/ ٦٠) .

فالتنزيه ونفيُ الحدِّ الذي إثباته عين التجسيم هو أصل عظيم عند أهل الحقِّ باطلٌ من القول عنده .

ثمَّ انظر أيضاً كيف يكذب بنقل التجسيم والتركيب عن جماهير أهل الإسلام ، وسائر أهل الملل ، وسلف الأمة وأئمَّتها ، فيقول مخاطباً الإمامَ الرازيَّ : (وإن أردتَ أنَّهم وصفوه بالصفات الخبريَّة مثلِ الوجه واليد ، وذلك يقتضي التجزئة والتبعيض ، أو أنَّهم وصفوه بما يقتضي أن يكون جسماً والجسم متبعِّض ومتجزِّى ، وإن لم يقولوا : هو جسم ، فيقال له : لا اختصاص للحنابلة بذلك ، بل هذا مذهب جماهير أهل الإسلام ، بل وسائر أهل الملل ، وسلف الأمَّة وأئمَّتها)[1] .

وانظر إلى تلبيسه في كلامه حيث قال : (الوجه الثالث والستون : أن يقال : إنَّ الصحابة ، والتابعين ، وسائر سلف الأمَّة وأئمَّتها ، وأئمَّة أهل الحديث ، والفقهاء ، والصوفيَّة ، والمتكلِّمة الصفاتيَّة من الكُلاَّبيَّة ، والكَرَّامِيَّة ، والأشعريَّة ، وغيرهم من طوائف المتكلِّمين ، من المرجئة ، والشيعة ، وغيرهم في إثبات هذه الصفات الخبريَّة . . .)[2] .

انظر تهويله وتلبيسه ، وهذا أسلوبه وأسلوب تلميذه البار ، ما يحفظان إلاَّ هذه العبارات : (سلف الأمَّة ، وأئمَّة أهل الحديث . . .) ؛ وذلك لتَنفق بضاعتُهما عند الرَّعاع ، ونحن نتحدَّى مَن ينتصر لابن تيمية أن يأتي بنصوصٍ عن أئمَّة السلف أو الصوفيَّة أو أئمَّة الفقهاء أنَّهم كانوا يعتقدون شيئاً من الجسميَّة والحَدِّ والحيِّز لله تعالى ، لكنَّه افتراء يجدونه يوم القيامة .

وقال أيضاً : (وأمَّا وصفه بالحدِّ والنهاية الذي تقول أنت ـ المخاطَبُ هنا الرازيُّ ـ : إنَّه معنى الجسم ، فهم فيه كسائر أهل الإثبات على ثلاثة أقوال : منهم

(١) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٣٤) .

(٢) انظر « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٧٥) فما بعدها ، والصفات الخبرية عنده ؛ الأعيان القائمة به سبحانه ، والتي هي الأركان والأجزاء في حقنا ، تعالى الله عن ذلك .

مَن يُثبت ذلك كما هو المنقول عن السلف والأئمَّة . . .)[1] .

أيُّ سلفٍ يُثبتون الحدَّ والنهاية لله سبحانه ، هل هذا إلاَّ بهتان عظيم ؟

وإليك بيان حقيقة ما يعتقده ابن تيمية في محدوديَّة الله تعالى ، ويجعله الصوابَ ، ويخالف فيه القاضي أبا يعلى المجسم ، حيث ينقل عنه أنَّ معبودَه محدودٌ من جهة العرش فقط ، أمَّا من سائر الجهات فإنَّه ممتدّ فيها إلى ما لا نهاية ، ويخطِّئه في ذلك زاعماً أنَّ الصواب في كون معبوده محدوداً من جهاته الست ، وهذا نصه أنقله عن كتابه « بيان تلبيس الجهميّة » حيث قال : (قال ـ أي : القاضي أبو يعلى ـ في كتاب « إبطال التأويلات لأخبار الصفات » في كلامه على حديث العباس بن عبد المطلب والاستواء على العرش : فإذا ثبت أنَّه على العرش ، فالعرش في جهة ، وهو على عرشه ، وقد منعنا في كتابنا هذا ـ كتاب « إبطال التأويلات » ـ في غير موضع إطلاق الجهة عليه ـ تعالى ـ والصواب جواز القول بذلك ؛ لأنَّ أحمد ـ أي : ابن حنبلٍ ـ قد أثبت هذه الصفات التي هي الاستواء على العرش ، وأثبت أنَّه في السماء ، وكلُّ مَن أثبت هذا أثبت الجهة ، وهم أصحاب ابن كَرَّام وابنُ منده الأصبهانيُّ المُحَدِّثُ . . . ويجب أن يُحمَلَ على اختلاف كلام أحمد في إثبات الحدِّ على اختلاف حالين :

فالموضعُ الذي قال : إنَّه على العرش بحدّ ، معناه : ما حاذى العرشَ من ذاته فهو حدٌّ له ، وجهة له .

والموضعُ الذي قال : هو على العرش بغير حـدٍّ ، معناه ما عدا الجهة المحاذية للعرش ، وهي الفوق ، والخلف ، والأمام ، والميمنة ، والميسرة .

وكـان الفرق بين جهة التحت المحاذيةِ للعرش وبين غيرِها ما ذكرنا ، أنَّ جهة التحت تحاذي العرشَ بما قد ثبت من الدليل ، والعرشُ محدود ، فجازَ أن يُوصَفَ ما حاذاه من الذَّاتِ أنَّه حدٌّ وجهة ، وليس كذلك فيما عداه ؛ لأنَّه

---

(١) « بيان تلبيس الجهمية » (١ / ٥٢) ، وانظر كذلك المرجع نفسه(١ / ٤٤٥) .

لا يُحاذي ما هو محدود ، بل هو مـارٌّ في الميمنة ، والميسرة ، والفوق ، والأمـام ، والخلف إلى غيرِ غاية .

قلت[1] : هذا الذي ذكره ـ أي : القاضي أبو يعلى ـ في تفسير كلام أحمد ليس بصواب ، بل كلام أحمد كما قال أوَّلاً : حيث نفاه ـ أي : الحدَّ ـ نفى تحديدَ الحاد له وعلمَه بحدِّه ـ أي : لا يعلم حدَّهُ غيرُه سبحانه ـ وحيث أثبته[2] أثبته في نفسه. . . وأمَّا ما ذكره القاضي من إثبات الحدِّ من ناحية العرش فقط ، فهذا قد اختلف فيه كلامه ، وهو قول طائفة من أهل الإثبات ، والجمهور على خلافه ـ أي : هو متناه في الجهات ـ وهو الصواب)[3] .

هل بقي من التجسيم شيءٌ بعد هذا ؟ فقد جعل الصوابَ : أنَّ الله سبحانه محدودٌ متناهٍ ، وجعل هذا قولَ الجمهور ، فقد زاد على سوء الاعتقاد الكذبَ!!

وممَّا يعتقده أيضاً ممَّا هو معلومُ الفساد والبطلان وهو فرع القولِ بقيام الحوادث بالله تعالى القولُ بحوادث لا أوَّل لها ، وهذا نصُّه حيث قال : (إنَّ العالم قديم بالنوع حادث بالأفراد)[4] .

وقال أيضاً : (وليس في أجزاء الزمان شيء قديم ، وإن كان جنسه قديماً ، بل كلُّ جزء من الزمان مسبوق بآخر)[5] .

انظر كيف يقول بقدم الزمان النوعيِّ ـ أو الجنسيِّ ـ كما يقول بقدم العالم نوعاً ، وهل هذا إلاَّ اتباع الفلاسفة ، فأين الكتاب والسُّنَّة ؟

وقال أيضاً : (وأمَّا أكثر أهل الحديث ومَن وافقهم فإنَّهم لا يجعلون النوع حادثاً ، بل قديماً ، ويفرِّقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده)[6] .

---

(١) القائل ابنُ تيمية .

(٢) أي : حيث أثبت الإمامُ أحمد الحدَّ لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

(٣) « بيان تلبيس الجهمية » (٢/ ١٧١) إلى (١٧٤) .

(٤) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٥٦٨) .

(٥) انظر تقريره الطويل لذلك في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » (١/ ١١٦) فما بعدها .

(٦) المرجع السابق نفسه .

انظر نسبة قدم النوع إلى أكثر أهل الحديث ، إنْ هذا إلاَّ كذب وافتراء .

ومن عقيدته أنَّه يجعل الحركة لله أكمل حيث قال : (والعقلاء متَّفقون على أنَّ الأعيان المتحرِّكة ، أو التي تقبل الحركة أكمل من الأعيان التي لا تقبل الحركة ، كما أنَّهم متَّفقون على أنَّ الأعيان الموصوفة بالعلم والقدرة والسمع والبصر ، أو التي تقبل الاتِّصاف بذلك أكمل من الأعيان التي لا تتَّصف بذلك ولا تقبل الاتِّصاف به ، وهذه الطريقة هي من أعظم الطرق في إثبات الصفات ، وكان السلف يَحتَجُّونَ بها)[1] .

وفي إثبات قدم المفعولات ، وقيامِ الحوادث بالربِّ يقول : (والحركة الاختياريَّة للشيء كمالٌ له كالحياة ونحوها ، فإذا قدمنا ذاتين إحداهما تتحرَّك باختيارها والأخرى لا تتحرَّك أصلاً كانت الأُولى أكمل)[2] .

ثم قال على لسان خصوم الرازيِّ ، ولا خصم للرازيِّ غيرُه : (ويقول الخصمُ : قولُك : الحركة حادثة ، قلت : حادثة النوع أوِ الشخص ، الأوَّل ممنوعٌ ، والثاني مُسَلَّمٌ)[3] .

وقال أيضاً : (وأمَّا جنس الحوادث شيئاً بعد شيء ، فهذا شيء تنازع فيه الناس ، فقيل : إنَّ ذلك ممتنع في الماضي والمستقبل ، كقول الجهم وأبي الهذيل ، فقال الجهم بفناء الجنَّة والنَّار[4] ، وقيل : هو جائزٌ في المستقبل دون الماضي ؛ لأنَّ الماضي دخل في الوجود دون المستقبل ، وهو قول كثيرٍ من

---

(١) « درء تعارض العقل والنقل » (١/ ٣٩٧) .
(٢) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٥٩٨) .
(٣) « بيان تلبيس الجهمية » (١/ ٥٩٩) .
(٤) وابن تيمية مِمَّن له اعتقاد بفناء النار ، وقد ردَّ عليه معاصرُهُ الإمام الحافظ السبكيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الاعتبار ببقاء الجنة والنار » ، وأما تلميذه ابن القيم فقد نصر ذلك بما يستطيع من توهم الأدلة والبراهين ، وردَّ عليهما في ذلك الصنعاني في كتابه « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » ، وكذا ردَّ عليهما مُقلِّدُهُمَا الألبانيُّ في تحقيقه لـ « رفع الأستار » ، فمَن هو الجهميُّ إذاً ؟

طوائف النُّظَّار ، وقيل : بل هو جائز في الماضي والمستقبل ، وهذا قول أئمَّة أهل الملل وأئمَّة السُّنَّة)[1] .

فانظر كيف جعل القول الثاني الذي هو قول أهل السُّنَّة والجماعة قولَ كثير من النُّظَّار ، وجعل القيل الثالث الذي هو قول الفلاسفة بقدم العالم قولَ أئمَّة أهل الملل وأئمَّة المسلمين ، ومن هنا تتحقَّقُ صدقَ ما قاله الإمام الحصنيُّ صاحب كتاب « كفاية الأخيار » في كتابه « دفع شبه من شبه وتمرد » : (أنَّ ابن تيمية يكذب في نقل الإجماع)[2] .

وقال مفترياً على البخاريِّ وأئمَّة الحديث : (فإذا كان الفاعل حيّاً ، وقيل : إنَّ الحياة مستلزمة الفعل والحركة كما قال ذلك أئمَّة أهل الحديث كالبخاريِّ والدارميِّ وغيرِهما . . .)[3] .

انظر كيف يجعل الله سبحانه متحرِّكاً ، وينسب ذلك إلى البخاريِّ وأئمَّة الحديث ، وقد أطلق ابن تيمية هنا كلمةَ الدارميِّ ومرادُهُ المبتدعُ أبو سعيد عثمان بن سعيد الدَّارِميُّ المتوفى سنة (٢٨٢هـ) قدوةُ ابن تيمية في هذه الاعتقادات الباطلة ، وهو غيرُ أبي محمد عبدِ الله بنِ بهرام الدارِميِّ صاحبِ « السنن » الإمامِ المعروفِ المتوفى سنة (٢٥٥هـ) رحمه الله ، كما سبق ذكرُهُ .

وقال أيضاً : (وإن قُدِّرَ أنَّ نوعها ـ أي : المفعولات ـ لم يزل ، فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل ، بل هي من كماله ، قال تعالى : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [النحل : ١٧] ، والخلق لا يزالون معه ، وليس في كونهم

(١) « مجموع الرسائل والمسائل » (١/ ٣٧٤) .

(٢) انظر « دفع شُبَه مَن شَبَّهَ وتَمَرَّد » ، الصفحة (٩٩) ، وفيه يقول : (وهذا مما يُعَرِّفك أن ابنَ تيمية يكذب في الإجماع ، ومَن تتبع ذلك وجدَه صحيحاً ، وينقل في بعض الأحيان شيئاً ، وهو كذبٌ محقق ، وإذا نقل كلامَ الغير لم ينقله على وجهه ، وإن نقله على وجهه دسَّ فيه ما ليس من كلام ذلك المنقول ، فاعلم ذلك ، وتنَبَّه له ، واحذر تقليدَه تهلك كما هلك) .

(٣) « مجموع الرسائل والمسائل » (٢/ ٣٦١) .

لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله)[1] .

ومن أراد زيادة اطلاع فعليه بكتاب « دفع شبه التشبيه » للإمام أبي الفرج بن الجوزي رحمه الله تعالى ، وكتاب « الكاشف الصغير » للأستاذ سعيد فودة ، فقد تَتَبَّعَ ابنَ تيمية في أقواله وعقيدته وبَيَّنَها ، فعليك بهذين الكتابين ليتَّضحَ لك حقيقةُ ما عليه ابنُ تيمية وأبو يعلى وغيرُهُم مِنَ المُجسِّمة ، وينبغي لزاماً لشيوخ زماننا المنتسبين لأهل السُّنَّة مطالعةُ كتاب « بيان تلبيس الجهميَّة » لابن تيمية ، و« القصيدة النونيَّة » لتلميذه ابن القيِّم ؛ ليعرفوا حقيقة هذين الرجلين ، كفانا انخداعاً بالألقاب ، وكفانا نوماً وسباتاً وغفلةً وقِلَّةَ غَيرة ، إلى متى يُلعب بالعقيدة ونحن غافلون ؟

* * *

---

(١) « مجموع الرسائل والمسائل » (٢/ ٣٧١) .

إثبات كذب ابن تيمية في نقله حتى في الفروع

وابن تيمية ـ كما قلتُ ـ يكذب في نقل الإجماع وغيرِهِ ، ويجعل من القول الذي لا أصل له كلامَ جماهير أهل السُّنَّة ، وأئمَّة السلف ، وأئمَّة الحديث. . . إلخ ، وليس هذا في العقائد فحسب ، بل حتى في فروع الدين ، وكلام الأئمة ، وحسْب القارىء هنا مثالٌ واحد في فروع المسائل ، يبين ما ينطوي عليه ابنُ تيمية من زيغ وهوىً تهويلاً لِمَا يعتقده ، ونصرةً لباطله ولو بالكذب .

وبهذا المثال تعلم به مدى صدقِ ابن تيمية في النقل!! وأنَّ تلميذه البار ابن القيِّم آلة نسخ لشيخه ، ما يقوله شيخه ينسخه في كتبه ، والمثال الذي أبيِّنه هو نقلُهُ عنِ الأئمَّة أنَّ خبرَ الواحد يفيد العلمَ ، والمنقولُ عنهم يقولون بخلاف ما يزعمه ، وأريد منك ـ أيُّها القارىء الكريم ـ أن تصبر قليلاً وإن طال الكلام ، فإنَّنا في مقام البيان ، والصبر يناسبه .

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في كتابه « النكت على ابن الصلاح » : (. . . فقول الشيخ محيي الدين النووي : خالف ابنَ الصلاح المحقِّقون والأكثرون غيرُ متَّجهٍ ، بل تعقَّبه شيخنا شيخ الإسلام ـ أي : البُلقيني ـ في « محاسن الاصطلاح » ، فقال : هذا ـ أي : قول النووي : خالف ابنَ الصلاح المحقِّقون والأكثرون ـ ممنوعٌ ؛ فقد نقل بعض الحفَّاظ المتأخِّرين عن جمع من الشافعيَّة والحنفيَّة والمالكيَّة والحنابلة أنَّهم يقطعون بصحَّة الحديث الذي تلقَّته الأمَّة بالقبول ، قلت ـ أي : الحافظ ابن حجر ـ : وكأنَّه عنى بهذا الشيخَ تقي الدين ابن تيمية ، فإنِّي رأيت فيما حكاه عنه بعض ثقات أصحابه ما ملخَّصه : الخبر إذا تلقَّته الأمَّة بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجَبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف ، وهو الذي ذكره جمهور المصنِّفين في أصول الفقه كشمس الأئمَّة السرخسي ، وغيره من الحنفيَّة ، والقاضي عبد الوهَّاب ، وأمثاله

من المالكيَّة ، والشيخ أبي حامد الإسفراييني ، والقاضي أبي الطيِّب الطبريِّ ، والشيخ أبي إسحاقَ الشيرازيِّ ، وسليم الرازيِّ ، وأمثالهم من الشافعيَّة ، وأبي عبد الله بن حامد ، والقاضي أبي يعلى ، وأبي الخطاب ، وغيرهم من الحنبليَّة ، وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشاعرة ، وغيرهم كأبي إسحاق الإسفراييني ، وأبي بكر بن فورك ، وأبي منصور التميميِّ ، وابن السمعانيِّ ، وأبي هاشم الجُبَّائيِّ ، وأبي عبد الله البصريِّ .

قال ـ أي : ابن تيمية ـ : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة. . . وخالفه في ذلك مَن ظنَّ أنَّ الجمهور على خلاف قوله ـ أي : ابنِ الصلاح ـ لكونه لم يقف إلاَّ على تصانيف مَن خالف في ذلك كالقاضي أبي بكر الباقلانيِّ ، والغزاليِّ ، وابن عقيل ، وغيرهم ؛ لأنَّ هؤلاء يقولون : إنَّه لا يفيد العلم مطلقاً. . . إلخ)[1] .

هذا كلام ابن تيمية كما نقله عنه الحافظ ابنُ حجر ، ومثله في « مجموع الفتاوى »[2] ، ونقل قريباً منه تلميذُهُ البار ابن القيِّم آلةُ نسخِ شيخِهِ في كتابه « الصواعق المرسلة »[3] ، وإنَّني لا أخفيك أيُّها القارىء الكريم أنَّني عندما قرأتُ كلام الإمام الحصنيِّ رحمه الله تعالى ـ في أنَّ ابن تيمية يكذب في نقل الإجماع[4] ـ استكبرتُهُ ، وقلتُ : ربَّما هو تعصُّب على الرجل ، لكنَّني لما تَتَبَّعتُ كلامَ ابنِ تيمية في كتبه تَبَيَّنَ جَلِيّاً صحَّةُ ما قاله الإمام الحصنيُّ ، وإليك البيانَ مُفَصَّلاً :

أمَّا نقله عن شمس الأئمَّة السرخسي رحمه الله تعالى ، فالإمام السرخسي يقول بخلاف ما يقوله ابن تيمية تماماً ، وهذا نصُّ الإمام السرخسي في كتابه « الأصول » ، عند الكلام على خبر الواحد : (قال فقهاء الأمصار : خبر الواحد العدل حجَّة للعمل به في أمر الدين ، ولا يثبت به علم اليقين. . . وقال بعض أهل

---

(١) « النكت على ابن الصلاح » ، الصفحة (٣٧٤) .
(٢) انظر « مجموع الفتاوى » (١٣/ ٣٥١) فما بعدها .
(٣) انظر « مختصر الصواعق المرسلة » للموصلي ، الصفحة (٤٥٥) فما بعدها .
(٤) انظر « دفع شبه من شبه وتمرد » ، الصفحة (٩٩) ، وقد سبق نقلُ نصِّهِ .

الحديث : يثبت بخبر الواحد علم اليقين)[١] .

هذا كذبٌ من حيث نقله عن السرخسي ، وكذبٌ أيضاً من حيث ذَكَرَ أنَّ ثبوت العلم مذهب أهل الحديث قاطبة .

وأمَّا نقله عن غير الإمام السرخسي من الحنفيَّة ؛ فكذبٌ آخر .

قال الإمام العلامة البزدويُّ الحنفيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « كنز الوصول » عند الكلام على خبر الواحد : (وهو كلُّ خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً ، لا عبرة للعدد فيه بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر ، وهذا يوجب العمل ، ولا يوجب العلم يقيناً عندنا . . . وقال بعض أهل الحديث : يوجب علم اليقين)[٢] .

والكلام في كلام البزدوي في بيان نقل ابن تيمية كالكلام المَارِّ في كلام السرخسي ، حيث غشَّ في النقل عن الحنفيَّة ، وأنَّه مذهب أهل الحديث قاطبةً ، وانظر إلى كلام الإمام البزدوي حيث قال : (عندنا) ، فهو مذهب الحنفيَّة ، لا كما ينقل ابن تيمية وتلميذُه الناسخ ابنُ القيِّم ، وهذا الحكم ـ وهو أنَّ خبر الواحد يفيد الظَّنَّ ـ هو المذهب عند أصحابنا الحنفيَّة في الأصول والفروع ، هذا بالنسبة للنقل عن الحنفيَّة .

وأمَّا نقله عن القاضي عبد الوهَّاب ؛ فقد حكى في كتاب « الملخص » : أنَّ خبر الواحد هل يفيد العلم الظاهر أم لا ؟ ثم قال : إنَّه خلاف لفظيٌّ ؛ لأنَّ مرادهم أنَّه يوجب غلبة الظَّنِّ[٣] .

وأمَّا نقله عن الشافعيَّة ؛ فإنَّ أبا إسحاق الشيرازيَّ له قولان ـ كلاهما غير ما نقله ابن تيمية وتلميذُهُ ـ قولٌ في « التبصرة » أنَّ خبر الواحد لا يفيد العلم ،

---

(١) « أصول السرخسي » (١/ ٣٣٣) .
(٢) « كنز الوصول إلى معرفة الأصول » ، المشهور بـ(أصول البزدوي) بشرح البخاري « كشف الأسرار » (٢/ ٦٧٨) فما بعدها ، باب خبر الواحد .
(٣) « البحر المحيط » (٤/ ٢٦٤) ، أقسام خبر الواحد ، إفادة خبر الواحد العلم .

والقول الثاني في « اللمع » حيث قال : ومنها خبر الواحد الذي تلقَّته الأمَّة بالقبول ، فيقطع بصدقه. . . فهذه الأخبار تُوجب العمل ، ويقع العلم بها استدلالاً)[1] .

فالقول الثاني للشيرازي أنَّه يفيد العلم الاستدلالي ـ أي : النظري الذي يقبل التشكيك ـ لا مطلق العلم ، كما نقله عنه ابنُ تيمية!!

وأمَّا نقله عن غير مَن ذكر من الشافعيَّة ، فقد قال الإمام الزركشي الشافعيُّ في « البحر المحيط » : وقال الماوردي ، والروياني : لا يوجب العلم الباطن قطعاً ، بخلاف المستفيض ـ أي : المشهور ـ والمتواتر ، وهل يوجب الظاهر ـ أي : العلم الظاهر ـ ؟ فيه وجهان :

أحدهما : المنع ؛ لأنَّ ظاهر العلم من نتائج باطنه فلم يفترقا .

والثاني : يوجبه ؛ لأنَّ سكون النفس إليه موجبٌ له ، ولولاها كان ظناً اهـ ، وحكى صاحب « المصادر » عن أبي بكر القفَّال : أنَّه يوجب العلم الظاهر ، وكأنَّ مرادَه غالبُ الظَّنِّ ، وإلاَّ فالعلم لا يتفاوت ، وبذلك صرَّح ابن فورك في كتابه ، فقال : قائل هذا أراد غلبة الظَّنِّ. . . وجزم به أبو بكر الصيرفي ، فقال : خبر الواحد يوجب العمل دون العلم ، وقال : يعني بالعلم علمَ الحقيقة ، لا علم الظاهر ـ أي : لا يوجب حقيقة العلم ، وإنَّما غلبة الظَّنِّ المعبَّر عنها بالعلم الظاهر ـ ونَقَلَهُ ـ أي : الصيرفيُّ ـ عن جمهور العلماء ، منهم الشافعيُّ ، قال : والقائل بأنَّ خبر الواحد يفيد العلم ، إن أراد العلم الظاهر ؛ فقد أصاب ، وإن أراد القطع حتى يتساوى مع التواتر ؛ فباطل ، ونحوه قول ابن كَجّ في كتابه : إنَّا نقطع على الله تعالى بصحَّة القول بخبر الواحد ، وينزل منزلة النصِّ ، ألا ترى أنَّا ننقض

---

(١) « اللمع » للشيرازي ، الصفحة (١٥٤) ، وكلام الشيرازي في خبر الواحد يحتمل أنه الحديث المشهور ، بدليل قوله بعده : (والثاني : يوجب العمل لا يوجب العلم ، مثل الأخبار المروية في السنن والصَّحاح وما أشبهها) ، وعلى كلٍّ إن كان مقصوده بالأول خبر « الصحيحين » ؛ فقد نصَّ أنَّه يفيد العلم الاستدلاليَّ لا الضروري ؛ لأنَّه ذكر قبل ذلك ثلاثة شروط للعلم الضروري ، وليس يندرج « الصحيحان » في شيء من هذه الشروط .

حكم مَن ترك أخبار الآحاد. . . وقال الهندي : إن أرادوا بقولهم : يفيد العلم : أنَّه يفيد العلم بوجوب العمل ، أو أنَّه يفيد العلم بمعنى الظَّنِّ ؛ فلا نزاع فيه لتساويهما)[1] .

وأمَّا نقل ابن تيمية عن أبي يعلى ، فقد نقل الزركشي عنه خلاف ما نقل ابنُ تيمية ، قال الإمام الزركشي رحمه الله تعالى في « البحر المحيط » : وحكى القاضي أبو يعلى قولَ أحمد في أحاديث الرؤية : نؤمن بها ، ونعلم أنَّها حقٌّ ، يقطع على العلم بها ، قال ـ أي : أبو يعلى ـ : فذهب إلى ظاهر هذا الكلام طائفة من أصحابنا ، وقالوا : خبر الواحد إن كان شرعياً ؛ أوجب العلم ، قال ـ أي : أبو يعلى ـ : وعندي هو محمول على أنَّه يوجب العلم من طريق الاستدلال ، لا من جهة الضرورة)[2] .

فهذا أبو يعلى يقول : عندي أنَّه يوجب العلم بطريق الاستدلال ، فهو علم استدلاليٌّ نظريّ يدخله التشكيك ، فكيف يجوز لابن تيمية وتلميذِه أن ينقلا عنه أنَّه يفيد مطلق العلم ؟!

هل هذا إلاَّ إيهامٌ وتلبيس ؟

وأمَّا نقله عن سائر الحنابلة ، فاسمع ما يقوله ابن قدامة في كتابه « روضة الناظر » : (اختلفت الرواية عن إمامنا رحمه الله تعالى في حصول العلم لخبر الواحد ، فروي : أنَّه لا يحصل به ـ أي : العلم ـ وهو قول الأكثرين والمتأخِّرين من أصحابنا ؛ لأنَّا نعلم ضرورة أنَّا لا نصدِّق كلَّ خبر نسمعه ، ولو كان مفيداً للعلم لَمَا صحَّ ورودُ خبرين متعارضين ؛ لاستحالة اجتماع الضدَّين ، ولجاز نسخ القرآن والأخبارِ المتواترة به ؛ لكونه بمنزلتها في إفادة العلم. . . وإنَّما يفيد الظَّنَّ ، كما يفيد بالعمل بالمتواتر)[3] .

---

(١) « البحر المحيط » (٤/ ٢٦٣) فما بعدها .

(٢) « البحر المحيط » (٤/ ٢٦٤) مع بعض بيان .

(٣) « روضة الناظر » لابن قدامة ، مع شرحه « نزهة الخاطر العاطر » للدومي (١/ ٢١٦ ، ٢٢٠) .

فانظر إلى قول ابن قدامة حيث جعل خبر الواحد يفيد الظَّنَّ عند أكثر الحنابلة من المتقدمين والمتأخِّرين .

هذا شيء ، والشيء الآخر أنَّ المُحَشِّيَ على « روضة الناظر » عبد القادر بدران الدومي الحنبلي بَيَّنَ أنَّ القول الآخرَ عن الإمام أحمدَ بأنَّه يفيد العلم إنَّما هو ما فهمه بعض أصحابه ، وليس قد نصَّ هو على ذلك ، فقال : والذي يظهر من كلام المصنف ـ أي : ابن قدامة ـ أنَّ هذه الرواية مُخَرَّجَةٌ على كلام الإمام أحمدَ في أحاديث الرؤية ، لا أنَّها صريح كلامه ؛ لأنَّه نقل عنه أنَّه قال في أخبار الرؤية : يُقطع على العلم بها ، والذي أراه أنَّه لا يُفهم من كلام الإمام إلاَّ التخصيصُ بأخبار الرؤية ، فكأنَّه ـ أي : الإمامَ أحمد ـ يقول : إنَّ أخبارها ـ أي : الرؤيةِ ـ وإن لم تبلغ حدَّ التواتر لكنَّها احتفَّت بقرائنَ جعلتها بحيث يحصل العلم بها ، وتلك القرائن هي ظواهر الآيات القرآنيَّة المثبتة لها. . . وكذلك ما نَسَبَ إليه ـ أي : إلى الإمام أحمدَ ـ ابنُ الحاجب والواسطي وغيرُهما من أنَّه قال : يحصل العلم في كلِّ وقت بخبر كلِّ عدل وإن لم يكن ثَمَّةَ قرينةٌ ، فإنَّه ـ أي : هذا النقل ـ غيرُ صحيح أصلاً ، وكيف يليق بمثل إمام السُّنَّة أن يَدَّعِيَ هذه الدعوى ؟ وفي أيِّ كتاب رُويت عنه رواية صحيحة ؟ ورواياته رضي الله تعالى عنه كلُّها مدونةٌ معروفة عند الجهابذة من أصحابه ، والمصنف رحمه الله تعالى ـ أي : ابنُ قدامة ـ من أولئك القوم ، ومع هذا أشار إلى أنَّها رواية مخرَّجةٌ على كلامه ، ثم إنَّه تصرف بها كما ذكره هنا)[1] .

وأمَّا نقل ابن تيمية أنَّ خبر الواحد يوجب العلم هو مذهب أهل الحديث قاطبة ؛ فقد مرَّ بك القول عن شمس الأئمَّة السرخسي أنَّه قول بعض أهل الحديث ، وكذلك نَقَلَهُ الإمامُ البَزْدَوِيُّ كما مرّ ، وقال الحافظ ابن عبد البر في « التمهيد » : (وقال قوم من أهل الأثر ، وبعض أهل النظر : إنَّه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعاً. . . الذي نقول به : إنَّه يوجب العمل دون العلم ، كشهادة

---

(١) « نزهة الخاطر العاطر » للدومي (١/ ٢١٦ ، ٢١٧) مع بعض إيضاح .

الشاهدين والأربعة سواء ، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر)[١] .

فهل ظهر صحَّةُ نقل ابن تيمية وتلميذِهِ أنَّ مذهب أكثر أهل الحديث القول بأنَّ خبر الواحد يفيد العلم دون الظن ؟!

وقال الحافظ ابن عبد البر قبل هذا : واختلف أصحابنا في خبر الواحد العدل ، هل يوجب العلم والعمل جميعاً ، أم يوجب العمل دون العلم ؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنَّه يوجب العمل دون العلم ، وهو قول الشافعي ، وجمهور أهل الفقه والنظر)[٢] .

فأين قول ابن تيمية : إنَّ خبر الواحد يفيد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف ؟! فأيُّ سلفٍ ، وأيُّ خلف يقصد ؟ إذا كان الحنفيَّة ، وأكثر المالكيَّة ، وأكثر الحنابلة وأحمد معهم ـ كما بينه الدوميُّ الحنبليُّ ـ والشافعي ، وأكثر أهل النظر ، وأكثر أهل الحديث يقولون بظنيَّة خبر الواحد!!

هذا هو مَن يسمونه شيخ الإسلام ، وهذا هو تلميذه ابن القيِّم الذي قلَّد شيخه تقليداً أعمى ، ولم ير غيره .

وإليك أيضاً زيادة بيان تبين لك مدى صحَّة نقله :

قال الإمام القدوة العلم النوويُّ رحمه الله تعالى : وأمَّا خبر الواحد ، فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر ، سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر ، واختلف في حكمه ، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ، فمن بعدهم من المحدثين ، والفقهاء ، وأصحاب الأصول : أنَّ خبر الواحد الثقة حجةٌ من حجج الشرع ، يلزم العمل بها ، ويفيد الظَّنَّ ، ولا يفيد العلم. . . وأمَّا مَن قال : إنَّه يوجب العلم ، فهو مكابرٌ للحسِّ ، وكيف يحصل العلم ؟! واحتمال الغلط والوَهَم والكذب وغير ذلك متطرِّقٌ إليه ، والله أعلم)[٣] .

---

(١) « التمهيد » لابن عبد البر (١/ ٨) .

(٢) « التمهيد » لابن عبد البر (١/ ٨) .

(٣) « شرح النووي على صحيح مسلم » ، المقدمة (١/ ١٣١ ، ١٣٢) ، باب (صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن) .

وأمَّا نقله عن أكثر أهل النظر ؛ فقال الإمام البيهقيُّ رحمه الله تعالى : (ولهذا الوجه من الاحتمال ترك أهل النظر من أصحابنا الاحتجاجَ بأخبار الآحاد في صفات الله تعالى إذا لم يكن لما انفرد منها أصل في الكتاب أو الإجماع ، واشتغلوا بتأويله)[1] ، ومرَّ أيضاً قول ابن عبد البر : أنَّ ظنيَّةَ خبر الواحد قولُ جمهور أهل الفقه والنظر .

وأمَّا ابن القيِّم ؛ فمعلوم أنَّه مع ابن تيمية كالظِّلِّ لا يخالفه في شيءٍ من فساد معتقده ، بل هو آلة نسخ ، هي غايةٌ في الدِّقَّة والمطابقة ، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في « الدرر الكامنة » : (. . . غلب عليه ـ أي : ابن القيِّم ـ حبُّ ابنِ تيمية ، حتى كان لا يخرجُ عن شيءٍ من أقواله ، بل ينتصرُ له في جميع ذلك ، وهو الذي هَذَّب كُتُبَه ، ونشرَ علمَه . . . واعتُقِلَ مع ابنِ تيمية بالقلعة بعد أَن أُهينَ ، وطِيفَ به على جمل مضروباً بالدِّرَّةِ . . . وهو طويلُ النفَسِ فيها ، يتعانى الإيضاحَ جهدَهُ ، فيُسهِبُ جدّاً ، ومُعظَمُهَا من كلام شيخِهِ ، يتصرَّفُ في ذلك ، وله في ذلك ملكةٌ قويَّةٌ ، ولا يزال يُدَندِنُ حولَ مفرداته ، وينصرُهَا ، ويحتجُّ لها)[2] .

وهو معتقِد بكلِّ ما سبق نقله عن شيخه ، ناصرٌ له في ذلك ، ولا نُطيل بالنقل عنه ، ولكن يدُلُّك على ذلك ثناؤه الكبير المبالغ فيه على كتب شيخه والتي منها « بيان تلبيس الجهميَّة » الذي يعتبر بحقٍّ مخبأة التجسيم ، كما قال الإمام الكوثريُّ رحمه الله تعالى ، قال ابن القيِّم مثنياً على كتب شيخه :

فاقرأ تصانيف الإمام حقيقة	شيخ الوجود العالم الرباني
أعني أبا العباس أحمد ذلك الـ	ـبحر المحيط بسائر الخلجان
واقرأ كتاب العقل والنقل الذي	ما في الوجود له نظير ثان
وكذلك التأسيس أصبح نقضه	أعجوبة للعالم الرباني

---

(١) « الأسماء والصفات » (٣٣٥) باب (ما ذكر في القدم والرجل) .

(٢) « الدرر الكامنة » للحافظ ابن حجر (٣/ ٤٠١ ، ٤٠٢) .

وأصارهم[1] والله تحت نعال أهـ ـــل الحقّ بعد ملابس التيجان
ومن العجائب أنَّه بسلاحهم أرداهمُ تحت الحضيض الداني[2]

ثم أتانا بعدهما الألباني ، الذي جعل من نفسه هو الآخر ببغاء لذينك الرجلين ، فتقلَّد ما شَذًّا به عن أهل السُّنَّة والجماعة الذين همُ الأشاعرة والماتريدية رغم أنوفهم .

وأتباع ابن تيمية اليوم يخجلون من لقب الوهَّابيَّة والحشويَّة ، وتزداد وجوههم صُفرةً فوق صُفرة عند ما يُسَمَّون بهذا الاسم ، ويستعيرون لقب أهل السُّنَّة والجماعة ليستتروا به ، لكنَّه فضفاض عليهم ، ووالله ليسوا بأهل سُنَّة ولا جماعة إنَّما هم حَشَويَّة كَرَّامِيَّة خوارج ، قال الإمام العلامة الفقيه ابن عابدين رحمه الله تعالى ناعتاً لهم بأنَّهم خوارج ، حيث قال : (علمت أنَّ هذا ـ أي : التكفير للصحابة ـ غير شرط في مسمّى الخوارج ، بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي رضي الله عنه ، وإلاَّ فيكفي فيهم اعتقاد كفر مَن خرجوا عليه ، كما وقع في زماننا في أتباع عبد الوهَّاب الذين خرجوا من نجد ، وتغلَّبوا على الحرمين ، وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة ، لكنَّهم اعتقدوا أنَّهم همُ المسلمون وأنَّ مَن خالف اعتقادَهم مشركون ، واستباحوا بذلك قتلَ أهل السُّنَّة وقتلَ علمائهم ، حتى كسر الله شوكتهم وخرَّب بلادهم وظفر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومئتين وألف)[3] ، انظر إلى كلمته حيث قال : واستباحوا بذلك قتل أهل السُّنَّة) .

فأنَّى لهم أنَّهم أهل السُّنَّة والجماعة ، فمهما حاولوا الفرار من لقب الحشويَّة إلى السلفيَّة أو أنصار السُّنَّة أو غيرها ؛ فإنَّ هذا اللقب لن ينفكَّ عنهم ، ولا بدَّ أن يؤيِّد الله تعالى مَن يظهر الحقَّ ، ويبيِّن خطر هؤلاء ، وزيغَهم ، وفساد عقيدتهم ، وضلالَهم .

---

(١) مقصوده السادة الأشاعرة من أهل السنة والجماعة .

(٢) انظر « النونية » (٢/ ١٦٠) فما بعدها ، بشرح الهراس .

(٣) حاشية ابن عابدين « رد المحتار على الدر المختار » (٣/ ٣٠٩) ، كتاب البغاة .

والذي جاء بنا للكلام على هذه الطائفة الخارجة عن السُّنَّة والجماعة أنَّهم يحملون كلام الله تعالى على حقيقته وظاهره ، ومن العجب أنَّ الألباني في « مختصر العلو » يريد فهم المعنى الحقيقي مع التنزيه ، هل هذا كلام يقوله عاقل ؟ كيف يجتمع النقيضان ، الحقيقة التي هي ظاهر النصوص المتشابهة هي الجوارح ، والتنزيه لا جوارح ، ألا تعقلون ما تقولون ؟ لكن الجهل مع التعنُّت مصيبة وأيُّ مصيبة ، وبلاء على هذه الأمَّة وأيُّ بلاء .

تكفير ابن القيِّم لأهل السُّنَّة

هذا وأريدُ أن أهمسَ في أذن أهل العلم والعامَّةِ في زماننا : أنَّ ابن القيِّم الذي تجعلونه إماماً هو مُكَفِّرٌ لكم ومُضَلِّلٌ ، وجاعلُكُم أضلَّ من النصارى ، هذا إن كنتم أهل السُّنَّة أشاعرة وماتريديَّة ، أمَّا إن خلعتم ذلك فشيءٌ آخر ، وإليكم الدليل على ذلك ، قال في « نونيَّته » :

لكنه أبدى المقالة هكذا   في قالب التنزيه للرحمان
وأتى إلى الكفر العظيم فصاغه   عجلاً ليفتن أمَّة الثيران
وكساه أنواع الجواهر والحلى   من لؤلؤٍ صاف ومن عقيان
فرآه ثيران الورى فأصابهم   كمصاب إخوتهم قديم زمان[1]

ومراده بمن أبدى المقالةَ جهمٌ الذي كنَّى به هنا عن أئمَّة الدين والحقِّ ، قال الإمام الحافظ تقيُّ الدين السبكيُّ رحمه الله تعالى : (أمَّا جَهمٌ ؛ فمضى من سنين كثيرة ، ولا يُعرف اليوم أحدٌ على مذهبه ، فعلم أنَّ مرادَ هذا الناظمِ بالجهميَّة الأشعريَّةُ من الشافعيَّة والمالكيَّة والحنفيَّة وفضلاءِ الحنابلة ، فليُعلَمِ اصطلاحُهُ ، وكلُّ ما يَنسِبُ إلى الجهميَّة فمرادُهُ بها هؤلاء ، والمعتزلة يشاركون الأشعريَّة في ذلك ، ولكن ما منهم أحدٌ موجود في هذه البلاد ، وإن كان موجوداً فلا ظهور

---

(١) « النونية » (١/ ٤٧) بشرح الهراس .

له ، فكلُّ ما قال الناظم عن جهمٍ في هذه القصيدة فمراده الذي مذهبه مذهب الأشعريِّ. . .)[١] .

ثمَّ قال الإمام السبكيُّ : (. . . إن أراد طائفةً لا وجود لها ؛ فما في ذكرها من فائدة ، وإن أراد خصماءه من الأشعريَّة ونحوهم ؛ فيا لها من مصيبة ، جعلهم ثيراناً إخوة اليهود)[٢] .

فاعلموا يا أهل السُّنَّة ما هو قدركم عند ابن القيم ! !

ثمَّ قال الإمام السبكيُّ رحمه الله تعالى بعد أن عرض أبياتاً من قصيدة ابن القيِّم النونية[٣] مختصِراً لكلامه فيها : (انتهى كلام هذا الملحد ـ أي : ابن القيِّم ـ تباً له ، وقَطَعَ الله دابر كلامه ، انظر هذا الملعون كيف أقام طوائف الشافعيَّة والمالكيَّة والحنفيَّة الذين هم قدوة الإسلام وهداة الأنام في صورة الملاحدة الزنادقة المقرِّين على أنفسهم باتِّباع فرعون وهامان وأرسطو وابن سينا ، المقدِّمين كلامهم على القرآن ، وأنَّهم أتباع أصحاب جنكيزخان ، وأن رائده ـ لعنه الله ولعنه ـ سألهم عما يقول أهل الحديث ، فنسبوهم إلى ما نسبوهم إليه. . .)[٤] .

وابنُ القيِّم يعتقد أنَّ أهلَ السُّنَّة الأشاعرة والماتريديَّة الموصوفين عنده بالتعطيل شرٌّ من المشركين ، بل المشركون في نظره أخفُّ كفراً منهم ، ذكر ذلك في غير موضعٍ من قصيدته النونيَّة ، من ذلك مثلاً قوله في الفصل الذي عُقِدَ بعنوان (بيان أنَّ المعطِّل شرٌّ من المشرك) ، وقال تحته :

لكن أخو التعطيلِ شَرٌّ من أخي الـ ... إشـراكِ بـالمعقـولِ والبـرهـان

وفيه يقول :

والمشـركـون أخـفُّ فـي كُفـرانِهِـم ... وكـلاهمـا مـن شيعـةِ الشيطـان[٥]

---

(١) « السيف الصقيل » ، الصفحة (٢٦ ، ٢٧) .
(٢) « السيف الصقيل » ، الصفحة (٣٥) .
(٣) انظر سخفها وبشاعة ما أتى فيها في « النونية » (١/ ٥١) إلى (١٠٢) بشرح الهراس .
(٤) « السيف الصقيل » ، الصفحة (٦٢) .
(٥) « النونية » (٢/ ٣١٠ ، ٣١٩) بشرح الهراس .

وإنِّي لأرجو ألاَّ يقول ساذج غلبته الغباوة مدافعاً عن ابن القيِّم : لعلَّ كلامه مؤوَّل ، أو أنَّه لا يقصد ذلك ، أو لعلَّه رجع عنه .

فأقول له : أمَّا التأويل ، فإنَّ مذهبه عدم التأويل ، وما أظنُّك تفهم كما يفهم الإمام التقيُّ السبكيُّ رحمه الله تعالى الذي كان أنظرَ أهلِ زمانه وحجتَه ، ووصل إلى درجة الاجتهاد ، وقد عاصر المُصَنِّفَ وعرفه ، أمَّا أنت ؛ فإنَّما تعرفه من خلال ما صوَّره مَن ترجمه مِن محبِّيه ، فدعنا من الألقاب والتراجم التي أتعبتنا ، وانظر كلامه .

وأمَّا أنَّه رجع عمَّا قاله ؛ فليس صحيحاً ، فالإمام التقيُّ السبكيُّ رحمه الله تعالى ألَّف « السيف الصقيل » الذي ردَّ فيه على ابن القيِّم قبل وفاة ابن القيِّم بسنتين ، ثمَّ إنَّ ابن رجبٍ الحنبليَّ ذكر في « ذيل طبقات الحنابلة »[1] عند ترجمة ابن القيِّم أنَّه سمع القصيدة النونيَّة من لفظه عام وفاته .

فإن قال قائل : إنَّ ابن تيمية وتلميذه قد ماتا ، وقد نهينا عن الكلام على الموتى إلاَّ بخير ، فنقول له : نحن لا نتكلَّم ظالمين لهما ، وإنَّما نبيِّن سموم ما تركاه في كتبهما ، فإنَّ الجهلة من أهل زماننا قد تبعوهما حِذو النعل بالنعل دون فهم أو تمحيص ، ولا يرون من نافذة عقولهم إلاَّ هذين الرجلين ، وإبطالُ الباطل لإحقاق الحقِّ واجبٌ على مَن قدر .

* * *

---

(١) « ذيل طبقات الحنابلة » لابن رجب (١/ ٢٦٣) .

عودٌ إلى الكلام على التأويل

نعود إلى ما بدأنا به في هذا الفصل من الكلام على التأويل ، وما ورد عن السلف منه وقول الأئمة في ذلك .

قال الإمام الحافظ الطبريُّ رحمه الله تعالى في « تفسيره » : (أمَّا قوله : ﴿ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌۖ ﴾ [آل عمران : ٧] فإن معناه : متشابهات في التلاوة مختلفات في المعنى ، كما قال جل ثناؤه : ﴿ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَـٰبِهًاۖ ﴾ [البقرة : ٢٥] ، يعني : في المنظر مختلفاً في المطعم)[1] .

ثمَّ إن لَبَّسَ عليك بعض الحشويَّة بتمويهاتهم ، وقولِهم : نحن نَتَّبِعُ الكتاب والسُّنَّة ، ويستدلون علينا بقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ . . . ﴾ الآية [آل عمران : ٧] .

فالجواب : أن نرجع إلى أنَّه مَن المقصود بهذه الآية ؟ مع أنَّك رأيت وسترى أنَّ من الصحابة والتابعين وتابعيهم وجمهور المتأخرين أَوَّلُوا الآياتِ وصرفوها عن ظاهرها ، كما سبق النقل عن ابن عباس وكما سيأتي ، فهل في قلب ابن عباس ومَن بعده زيغ ؟

وإليك بيان معنى الآية ، وأقوالَ العلماء فيها :

قال الإمام المجتهد ابن جرير الطبريُّ رحمه الله تعالى في « تفسيره » : (فقال بعضهم : عُنِيَ به الوفدُ من نصارى نجران الذين قدموا على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فحاجُّوه بما حاجُّوه به ، وخاصموه بأن قالوا : ألستَ تزعم أنَّ عيسى روحُ الله وكلمتُهُ ، وتأوَّلوا في ذلك ما يقولون فيه من الكفر . . . وقال آخرون : بل أنزلت هذه الآية في أبي ياسر بن أخطب ، وأخيه حُيَيّ بن أخطب ، والنفرِ

---

(١) « جامع البيان » (٣/ ١٧٢) ، سورة آل عمران ، الآية (٧) .

الذين ناظروا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في قدر مدَّة أُكلِهِ وأُكلِ أُمَّتِهِ . . . وقال آخرون : بل عنى اللهُ عزَّ وجلَّ بذلك كلَّ مبتدع في دينه بدعة مخالفة لما ابتعث به رسولَه محمَّداً صلَّى الله عليه وسلَّم بتأويلٍ يتأَوَّله مِن بعضِ آيِ القرآن المحتملة التأويلات ، وإن كان الله قد أحكم بيان ذلك)[1] .

ثمَّ نقل الطبريُّ عن قتادة : أنَّهم الحروريَّة والسبئيَّة ، ثمَّ قال : (. . . ﴿ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ [آل عمران : ٧] ، فقال بعضهم : معنى ذلك الأَجَلُ الذي أرادت اليهودُ أن تعرفه من انقضاء مدَّة أمر محمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم ، وأمرِ أُمَّتِهِ من قِبَل الحروف المُقَطَّعَةِ . . . وقال آخرون : بل معنى ذلك عواقب القرآن ، وقالوا : إنَّما أرادوا أن يعلموا متى يجيء ناسخ الأحكام التي كان الله جلَّ ثناؤه شرعها لأهل الإسلام قبل مجيئه ، فنسخ ما قد كان شَرَعَهَ قبل ذلك . . . وقال آخرون : معنى ذلك : وابتغاء تأويل ما تشابه من آيِ القرآن ، يتأوَّلونه إذ كان ذا وجوهٍ وتصاريفَ في التأويلات على ما في قلوبهم من الزيغ ، وما رَكِبُوهُ من الضلالة . . . قال أبو جعفر : والقول الذي قاله ابن عباس من أنَّ ابتغاء التأويل الذي طلبه القوم من المتشابه هو معرفة انقضاء المُدَّة ووقتِ قيام الساعة . . . أولى بالصواب)[2] .

وإنما ذكرتُ قولَ ابن جرير لبيان أنَّ المُؤَوِّلَ لينزهَ اللهَ تعالى ليس مقصوداً بالآية .

ولكي يزداد الأمر عندك وضوحاً ولا تشتبه عليك عبارة ابن جرير المَارَّةُ ـ وهي (يَتَأَوَّلُونَهُ إذ كان ذا وجوه وتصاريف . . . إلخ) ـ أبيِّنُ لك ما هو المحكم والمتشابه من ابن جرير نفسِه :

روى ابنُ جرير عن محمد بن جعفر بن الزبير : (﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ [آل عمران : ٧] : فيهن حجة الربِّ ، وعصمةُ العبادِ ، ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعت عليه ، ﴿ وَأُخَرُ

---

(١) « جامع البيان » (٣/ ١٧٧) ، سورة آل عمران ، الآية (٧) .
(٢) المرجع السابق (٣/ ١٨١ـ١٨٢) .

﴿مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ [آل عمران : ٧] في الصدق لهن تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام لا يُصرَفن إلى الباطل ، ولا يحرفن عن الحقِّ ، وقال آخرون : معنى المحكم : ما أحكم الله فيه من آيِ القرآن وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليه ، فَفَصَّلَه ببيان ذلك لمحمَّد وأمَّته ، والمتشابه هو ما اشتبهتِ الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السُّور ، بقصِّه باتِّفاق الألفاظ ، واختلاف المعاني ، وبقصِّه باختلاف الألفاظ واتِّفاق المعاني)[1] .

ثمَّ ذكر الطبريُّ للمتشابه أمثلة كقوله تعالى : ﴿ٱحْمِلْ فِيهَا﴾ [هود : ٤٠] ، ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ﴾ [القصص : ٣٢] ، ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ﴾ [النمل : ١٢] ، ﴿حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه : ٢٠] ، ﴿ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء : ٣٢]. . . إلى أن قال : (قال ابن زيد في المتشابه : مَن يُرِدِ اللهُ به البلاء والضلالة يقول : ما شأن هذا لا يكون هكذا ؟ وما شأن هذا لا يكون هكذا ؟ وقال آخرون : بل المحكم من آيِ القرآن ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره ، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل ، ممَّا استأثر اللهُ عزَّ وجلَّ بعلمه دون خلقه ، وذلك نحو الخبر عن وقت مَخرَجِ عيسى ابن مريم ، ووقت طلوع الشمس من مغربها ، وقيام الساعة ، وفناء الدنيا ، وما أشبه ذلك ، فإنَّ ذلك لا يعلمُهُ أحد)[2] .

وقال الإمام أبو الليث السمرقنديُّ رحمه الله تعالى في « تفسيره » : (والمتشابه : الذي يكون اللفظ يشبه اللفظ والمعنى مختلف ، ويقال : المحكم الذي هو حقيقة اللغة ، والمتشابه ما كان مجاوزاً)[3] .

وقال الإمام القرطبيُّ رحمه الله تعالى في « تفسيره » : (قال شيخُنا أبو العباس رحمة الله عليه : مُتَّبِعُوا المتشابه لا يَخلُو أن يَتَّبِعُوهُ ويجمعوه طلباً للتشكيك في القرآن وإضلالِ العَوامِّ ، كما فعلتْهُ الزنادقةُ والقَرَامِطَةُ الطاعنون في

---

(١) انظر « جامع البيان » للطبري (٣/ ١٧٤ ، ١٧٥) ، سورة آل عمران ، الآية (٧) .
(٢) انظر المرجع السابق نفسه .
(٣) « بحر العلوم » (١/ ٢٤٦) ، سورة آل عمران ، الآية (٧) .

القرآن ، أو طلباً لاعتقادِ ظواهرِ المتشابه ، كما فعلتْهُ المجسِّمَةُ الذين جمعوا ما في الكتاب والسُّنَّةِ ممَّا ظاهرُهُ الجِسمِيَّةُ ، حتى اعتقدوا أنَّ البارىء تعالى جِسمٌ مُجَسَّمٌ ، وصورةٌ مُصَوَّرَةٌ ، ذاتُ وجهٍ ، وعين ، ويدٍ ، وجنبٍ ، ورِجْلٍ ، وإِصبَعٍ ، تعالى الله عن ذلك ، أو يَتَّبِعُوهُ على جهةِ إبداءِ تأويلاتها وإيضاحِ معانيها ، أو كما فعلَ صُبيغ حين أكثر على عمرَ فيه السؤالَ ، فهذه أربعة أقسام :

الأوَّل : لا شَكَّ في كفرِهِم ، وأنَّ حُكمَ اللهِ فيهمُ القتلُ من غير استتابة .

الثاني : الصحيح : القولُ بتكفيرهم ؛ إذ لا فرقَ بينهم وبين عُبَّادِ الأصنام والصور ، ويُستتابون فإن تابوا وإلاَّ قُتِلُوا كما يُفعلُ بمَنِ ارتدَّ .

الثالثُ : اختلفوا في جواز ذلك بناءً على الخلاف في جوازِ تأويلها ، وقد عُرِفَ أنَّ مذهبَ السلف تركُ التَّعَرُّضِ لتأويلها مع قطعهم باستحالة ظواهِرِها ، فيقولون : « أمِرُّوها كما جاءتْ » ، وذهبَ بعضُهُم إلى إبداء تأويلاتها وحملِها على ما يصحُّ حملُه في اللسان عليها من غيرِ قَطعٍ بتعيين مُجملٍ منها .

الرابع : الحكمُ فيه الأدبُ البليغ كما فعله عمرُ بصُبيغ . . .)[1] .

وبهذا وما مَرَّ تَعلمُ مَن هو الزائع الذي يأخذ بظواهر النصوص ، ويُشَبِّهُ ربَّهُ بخلقه ، ومَن هو الذي يصرف ظاهر النصوص لينزِّه ربَّه سبحانه عن مشابهة الخلق ، فهل يستوي الفريقان ؟!

والذي ينبغي أن يُعلم من تمويهات هؤلاء الحشويَّة أنَّهم يقولون : نأخذ بظاهر نصوص الكتاب والسُّنَّة ، والغِرُّ من الناس لا يَتَنَبَّهُ لمعنى قولهم : نأخذ بظاهر النصوص ، فيظنُّهم يتمسَّكون بالكتاب والسُّنَّة ، لكن الخُبْث باطنٌ في قلوب أهل الزيغ ليَسلم لهم ما يعتقدونه من الباطل ، واسمع ما يقوله الإمام الحافظ ابن الجوزيِّ في كتابه العظيم « دفع شُبه التشبيه » الذي حَطَّمَ فيه الأصنام على رؤوس الحشويَّة من الحنابلة ، قال : (الثاني : أنَّهم قالوا : إنَّ هذه الأحاديث من

---

(١) « الجامع لأحكام القرآن » (٤/ ١١) ، سورة آل عمران ، الآية (٧) .

المتشابه الذي لا يعلمه إلاَّ الله تعالى ، ثمَّ قالوا : نحملها على ظواهرها ، فواعجباً!! ما لا يعلمه إلاَّ الله أيُّ ظاهرٍ له. . . ؟! فهل ظاهر الاستواء إلاَّ القعود ، وظاهر النزول إلاَّ الانتقال. . . ؟!)[1] .

فينبغي التنبُّه لهذه التمويهات التي ينطقون بها ، ويستترون بقولهم : الكتابُ والسُّنَّة .

* * *

(١) « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ، الصفحة (١٠٤) .

بيان حكم التأويل وأقوال الأئمَّة فيه

ونشرع الآن في بيان حكم التأويل وأقوال الأئمَّة فيه :

روى ابن أبي حاتم بسنده إلى يونس بن عبد الأعلى قال : سمعت الشافعيَّ رحمه الله تعالى يقول : (نثبت هذه الصفات التي جاء بها القرآن ، ووَرَدَتْ بها السُّنَّة ، وننفي التشبيه عنه كما نفى عن نفسه ، فقال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١])[1] .

وقال الإمام عزُّ الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى في بعض فتاويه : (طريقة التأويل بشرطه أقربهما إلى الحقِّ ؛ لأنَّ الله تعالى إنَّما خاطب العرب بما يعرفون ، وقد نصب الأدلة على مراده من آيات كتابه ؛ لأنَّه قال : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة : ١٩] ، وقال لرسوله صلَّى الله عليه وسلَّم : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] ، وهذا عامٌّ في جميع آيات القرآن ، فمَن وقف على الدليل ؛ فقد أفهمه الله مراده من كتابه ، وهو أكمل ممَّن لم يقف على ذلك ؛ إذ لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)[2] .

وقال الإمام المجتهد ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى : (إن كان التأويل من المجاز البيِّن الشائع ؛ فالحقُّ سلوكُه من غير توقُّف ، أو من المجاز البعيد الشَّاذِّ ؛ فالحقُّ تركُهُ ، وإنِ استوى الأَمرَانِ ؛ فالاختلاف في جوازه وعدم جوازه مسألةٌ فقهيَّةٌ اجتهاديَّةٌ ، والأمر فيها ليس بالخطر بالنسبة للفريقين)[3] ، أيَ : فلا يُنكَر على المُؤَوِّلِ ، ولا على تارك التأويل ؛ لأنَّه جائز مستوي الطرفين .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » (٢٠/ ٣٤١) .

(٢) « البحر المحيط » (٣/ ٤٤٠ ، ٤٤١) .

(٣) « تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم » المطبوع حاشية على « السيف الصقيل » الصفحة (١٥١) .

وعبارته في « البحر المحيط » : (ونقول في الألفاظ المشكلة : إنَّها حقٌّ وصدقٌ على الوجه الذي أراده ، ومَن أوَّل شيئاً منها ؛ فإن كان تأويله قريباً على ما يقتضيه لسان العرب وتفهمه في مخاطباتها لم ننكر عليه ولم نبدِّعه ، وإن كان تأويله بعيداً توقفنا عنه واستبعدناه ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه مع التنزيه)[١] .

وقال الإمام ابن عقيل الحنبليُّ رحمه الله تعالى : (هلك الإسلام بين طائفتين الباطنية والظاهرية ، والحق بين المنزلتين ، وهو أن نأخذ بالظاهر ما لم يصرفنا عنه دليل ، ونرفض كل باطن لا يشهد به دليل من أدلة الشرع)[٢] .

وقال الإمام الغزاليُّ رحمه الله تعالى في جزء « قانون التأويل » : (والخائضون فيه ـ أي : التأويلِ ـ تَحَزَّبُوا إلى مُفرِطٍ بتجريد النظر إلى المنقول ، وإلى مفرطٍ بتجريد النظر إلى المعقول ، وإلى متوسِّط طمعَ في الجمع والتلفيق ، والمتوسِّطون انقسموا إلى مَن جعل المعقول أصلاً والمنقول تابعاً ، وإلى مَن جعل المنقول أصلاً والمعقول تابعاً ، وإلى مَن جعل كلَّ واحدٍ أصلاً)[٣] . وخير الأمور أوساطها .

وقال الإمام الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى في كتابه « المسايرة » ـ وهو كتاب عظيم في بابه ـ قال : (وحاصله : وجوب الإيمان بأنَّه تعالى استوى على العرش مع نفي التشبيه ، فأمَّا كون المراد أنَّه ـ أي : الاستواء ـ استيلاؤه على العرش ، كما جرى عليه بعض الخلف ؛ فأمرٌ جائزُ الإرادة ، يجوز أن يكون مرادَ الآية ، ولا يتعيَّن كونه المراد ، خلافاً لما دلَّ عليه كلام حجَّة الإسلام من تعيينه ؛ إذ لا دليل على إرادته عيناً ، فالواجب عيناً ما ذكرنا من الإيمان مع نفي التشبيه ، وإذا خيف على العامَّة لقصور أفهامهم عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى

---

(١) « البحر المحيط » (٣/ ٤٤١) .
(٢) انظر « تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم » المطبوع حاشية على « السيف الصقيل » ، الصفحة (١٤٩) .
(٣) انظر « تبديد الظلام المخيم » ، الصفحة (١٤٩) .

الاستيلاء إلاَّ باتصالٍ ونحوه من لوازم الجسميَّة كالمحاذاة ، وألاَّ ينفوه ـ أي : لا ينفوا ما ذكر من لوازم الجسميَّة ـ فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء صيانةً لهم عنِ المحذور ، بأن يُذكر لهم أنَّ الاستواء بمعنى الاستيلاء ؛ فإنَّه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة في قوله ـ أي : الشاعر ـ :

قــد استــوى بشــر علــى العــراق ... مــن غيــر سيــف أو دم مهــراق

وقوله :

فَلَمَّــا علــونــا واستــوينــا عليهِــمُ ... جعلنــاهــمُ مَــرعَــىً لِنَسْــرٍ وطــائــرِ

وجارٍ على نحو ما ذكرنا في الاستواء على العرش كلُّ ما ورد ـ أي : كلُّ لفظٍ ورد ـ في الكتاب والسُّنَّة ، ممَّا ظاهره الجسميَّة في الشاهد ـ أي : الحاضر ـ الذي ندركه يجب الإيمان به كالإصبَع ، والقدم ، واليد يجب الإيمان به)[1] .

ثمَّ قال شارح « المسايرة » الكمال بن أبي شريف : (وقوله : « يجب الإيمان به » استئناف لبيان ذلك النحو الذي تجري عليه الألفاظ المذكورة ، كأنَّه قيل : ما النحو الذي تجري عليه الألفاظ المذكورة ؟ فأجيب : بأنَّه نحو وجوب الإيمان بها ، وهو كون الإيمان مصحوباً بالتنزيه عمَّا لا يليق دون تأويل إلاَّ عند الحاجة إليه لفهم العامَّة ، كما يوضح ذلك قوله ـ أي : ابن الهمام ـ : فإنَّ اليدَ وكذا الإصبَعُ وغيرُهُ صفة له تعالى ، لا بمعنى الجارحة ، بل على وجه يليق به ، وهو سبحانه أعلم به)[2] .

وقال الحافظ ابن حزم الظاهريُّ : (قول الله تعالى يجب حمله على ظاهره ما لم يَمنع من حمله على ظاهره نصٌّ آخر أو إجماعٌ أو ضرورةُ حِسٍّ)[3] .

فهذه أقوال بعضِ أئمَّة الإسلام في حكم التأويل ، ولا يمنعه أحدٌ عند الحاجة إليه إذا خيف على العامَّة منِ اعتقاد الحشويَّة المجسِّمة ، ثمَّ بعد هذا البيان لحكم

---

(١) انظر « المسايرة » مع شرحه « المسامرة » ، الصفحة (٣٣) فما بعدها .

(٢) انظر « المسامرة شرح المسايرة » ، الصفحة (٣٥) .

(٣) « الفِصَل في الملل والنحل » (١/ ٣٨٠) فما بعدها ، الكلام في المكان والاستواء .

التأويلِ نبيِّن أنَّ مَن أطلق من العلماء عدم تأويل السلف محمولٌ على الغالب ، ومَن أمعن النظر في ذلك وجد أنَّه لا خلاف في الحقيقة ، وأنَّ الأمر واسعٌ اجتهاداً ، فمَن نفى التأويل حمله على غير الحاجة ، ومَن أثبته أثبته جوازاً لإرادة المؤوَّل ، لا عيناً ، والكلُّ ينفي ظاهر الكلام والتشبيهَ والكيف ؛ لأنَّ مَن نفى ظاهر الكلام فقد أوَّل لا محالةَ ، لكنَّه إمَّا أن يردَّ المعنى إلى علم الله من غير تأويل تفصيليٍّ ، أو إلى اللغة ؛ لأنَّ التأويل ترجيعٌ ، فمَن فَوَّضَ مع مَنْعِ ظاهر الكلام فقد أرجع المعنى لقائله سبحانه ، ومن أوَّل أرجعه إلى اللغة غيرَ جازم أنَّه المراد ، ثمَّ أرجع علمه إلى الله سبحانه ، فالأَوَّلُ أَوَّلَ بدون واسطة ، والثاني بواسطة ، والكلُّ على حقٍّ .

وقال الحافظ ابن حزم الظاهريُّ : (وقد علمنا أنَّ كل ما كان في مكانه فإنَّه شاغل لذلك المكان ، ومالىءٌ له ، ومتشكِّلٌ بشكل المكان ، أو المكان متشكِّلٌ بشكله ، ولا بدَّ من أحد الأمرين ضرورةً ، وقد علمنا أنَّ ما كان في مكان فإنَّه شاغلٌ لذلك المكان ومتناه بتناهي مكانه ، وهو ذو جهات ستٍّ أو خمسٍ متناهية في مكانه ، وهذه كلُّها صفات الجسم . . . إنَّ الأمَّة أجمعت أنَّه لا يدعو أحد يقول : يا مستوي ارحمني ، ولا يسمِّي ابنه عبدَ المستوي . . . والقول الرابع في الاستواء : هو أنَّ معنى قول الله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥] : أنَّه فِعلٌ فَعَلَه في العرش ، وهو انتهاء خلقه إليه ، فليس بعد العرش شيء . . . فصح أنَّه ليس وراء العرش خلق ، وأنَّه نهاية جِرْمِ المخلوقات الذي ليس خلفه خلاء ولا ملاء ، ومَن أنكر أن يكون للعالم نهايةٌ من المساحة والزمان والمكان أو من جرْمِهِ ؛ فقد لَحِقَ بقول الدهريَّة وفارقَ الإسلام . . . وأيضاً فإنَّه لا يكون في مكان إلاَّ ما كان جسماً أو عَرَضاً في جسم ، هذا الذي لا يجوز سواه ، ولا يتشكَّل في العقل والوهم غيره ألبتةَ ، فإذا انتفى أن يكون الله عزَّ وجلَّ جسماً أو عَرَضاً ؛ فقدِ انتفى أن يكون في مكان أصلاً ، وبالله تعالى نتأيَّد)[1] .

---

(١) « الفصل في الملل والنحل » (١/ ٣٨٠) فما بعدها ، الكلام في المكان والاستواء .

وإذا كان هذا الكلام الرائع من ظاهريٍّ ، فما بال هؤلاء الحشويَّة لا يعرفون قويّاً من ضعيف ، ويظنُّون أنَّ كلَّ مدور رغيفٌ ، وما أدري هل سيُضَمُّ الحافظ ابن حزم الظاهريُّ إلى فئة المعطِّلة أم لا ؟

ثمَّ أريد منك ـ أيُّها القارىء الكريم ـ أن تقارن بين كلام الحافظ ابنِ حزم المذكور آنفاً وبين كلام شارحِ العقيدة الواسطيَّة الهراسِ ، حيث قال بعد أن نفى أنَّ الله تعالى ليس داخل محيط العالم : (وأمَّا إذا أراد بها ـ أي : الأمكنة ـ المكانَ العدميَّ الذي هو خلاء محضٌ لا وجود فيه ؛ فهذا لا يقال : إنَّه لم يكن ثُمَّ خُلِقَ ، إذ لا يتعلَّق به الخَلْقُ ، فإنَّه أمرٌ عدميٌّ ، فإذا قيل : إنَّ الله في مكان بهذا المعنى كما دلَّت عليه الآيات والأحاديث ، فأيُّ محذور في هذا)[١] .

فبالله عليك هل هذا كلام عاقل يدري ما يخرج من رأسه ؟

فما من كلمتين إلاَّ وفيهما خبطٌ وجهل ، أمَّا قوله : (المكان العدمي) فهذه الإضافة من العجب العجاب (كَونٌ وعدمٌ) ، فالكون وجودٌ ، والعدم لا وجودَ ، فهما متناقضان ، فقد أضاف المتناقضين أحدَهما إلى الآخر ، كيف يكون مكاناً ، والمكان لا بدَّ من وجوده ؟ وكيف هو عدم ـ أي : غيرُ موجود ـ ؟!

ثمَّ يصف هذا المكانَ العدميَّ بأنَّه خلاء محضٌ لا وجود فيه ، وأنا أسأله : هذا الخلاء الذي في ذهنك مهما تباعد وعظم قدره ومساحته أليس قد تصوَّرتَه ، ثمَّ أثبتَّه في الواقع ، ثمَّ أثبتَّ الله فيه ، فأيُّ عدمٍ بقي ؟!

ثمَّ وصفتَه بأنَّه خلاء ، ووصفتَ هذا الخلاءَ بأنَّه محضٌ ، فكيف هو خلاء محضٌ لا وجودَ فيه ، وكيف يكون الله فيه ؟!

ثمَّ الخلاء باتِّفاق قواميس اللغة : المكانُ الذي لا شيء فيه ، قال في « اللسان » : (مكان خلاء لا أحد به ، ولا شيء فيه)[٢] .

فكيف تدَّعُونَ أنَّ الله موجود فيه ، ثمَّ تقولون : هو خلاء ؟!

---

(١) انظر « شرح العقيدة الواسطية » للهراس ، الصفحة (٨٩) .
(٢) « لسان العرب » ، مادة (خ . ل . ا) .

فإمَّا أن يكون خلاء ، فلا وجود لله فيه ؛ لأنَّ الخلاء ما لا وجودَ لشيءٍ فيه ، وإمَّا أنَّ الله على زعمكم في ذلك الخلاء ، فلا يكون خلاء ولا محضاً ، فعاد مكاناً مخلوقاً ، ولزمكم أنَّ الله ـ تعالى عمَّا تقولون ـ مُحَازٌ بالمكان الوجوديِّ لا العدميِّ كما هو زعمكم .

فالنتيجة : أنَّه مكان يحيط بالله ، وبه يتبيَّن مدى مخالفتِكم وجهلكم بلسان العرب الذي به معرفة كلام الله تعالى .

ثمَّ نقول لكم : إنَّكم تقولون : إنَّه تعالى فوق .

أعربوا لنا هذه الكلمة (فوق) ، هل يصدِف عالم باللغة أن يقول : مفعولٌ فيه ظرف مكان . أفلا تعقلون ؟!

وهؤلاء الحشويَّة اعتقادُهم إنَّما هو تقليدٌ لابن تيمية ، وكلُّ مَن أتى بعدَه يردِّد كلامَه ويدندن حول مفرداته ، ولم يأت أحد منهم بجديد ، إلاَّ التقليد الأعمى ، وفي « شرح العقيدة الواسطية » للهراس طامَّات كثيرة ، نسأل الله الثبات على التنزيه ، وهذه العبارات من المكان العدمي وغيره عباراتُ سَفْسَطَةٍ يُرَدِّدُهَا ، ومِنَ المؤسِف أنَّك ترى على الغلاف : (تأليف العلاَّمة محمد خليل الهراس) ، وتجد أنَّه راجعه : « الأستاذ الكبير العفيفي » ، فأيُّ علاَّمة ، وأيُّ أستاذ كبير ؟!

ألقاب مملكة في غير موضعها ... كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد

وأمَّا ما يَدَّعيه هؤلاء الحشويَّة من عدم جواز التأويل ، وأنَّ التأويل تعطيل ، وأنَّ السلف لم يُؤَوِّلُوا ، فإليك بيانَ بطلانِهِ ، وبيانَ أنَّ السلف قد أَوَّلُوا .

وقبل ذكر ما ثبت من التأويل عن أئمَّة السلف والخلف أُنَوِّهُ إلى تناقض ابن تيمية حيث أَوَّلَ الوجهَ الواردَ في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص : ٨٨] فقال : (وقوله لا إله إلا هو يقتضي أظهرَ الوجهين ، وهو أنَّ كلَّ شيءٍ هالك إلاَّ ما كان لوجهه من الأعيانِ والأعمال وغيرِهما)[١] .

---

(١) « مجموع الفتاوى » لابن تيمية (٢/ ٤٢٧ ، ٤٢٨) .

فهذا تأويل مَن ينكر التأويلَ ، لكن الرجل لا يستقرُّ قراره ، ولا يدري ما يريد ، وأنا أطلب من أتباعه أن يصنِّفوه مع المعطِّلة ، وأيضاً يلزم تلميذه البار ابن القيِّم أن يضيفه إلى المعطِّلة الذين كُفرُهُم أشدُّ من كفر المشركين ، كما يزعم في « نونيَّته »!! أم أنَّ ابن تيمية أخطأ غفر الله له ، وغيره مشركون معطِّلون ؟!

اعدلوا هو أقرب للتقوى .

* * *

فصلٌ

في إثبات التأويل عن أئمَّة السلفِ والخلفِ أهل الحديث وغيرهم

تأويل حبر الأمَّة ابن عباس رضي الله عنه :

روى الإمام ابن جرير الطبري ، والحاكم عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم : ٤٢] ، قال : هو يوم كرب وشدَّة[١] .

فهذا ابن عباس يؤول الساق بالشدَّة ، ومعناه موجود في شعر الجاهليَّة ، قال سعد بن مالك جَدُّ طَرَفَة بن العبد :

كَشَفَت لهم عن ساقها ... وبدا مِن الشَّر الصُّراح

والضمير في « كَشَفَتْ » للحرب .

وقال جرير :

ألا رُبَّ سامِ الطَرفِ من آل مازن ... إذا شَمَّرتْ عن ساقها الحرب شمَّرا

قال التبريزي في « شرح الحماسة » : (وهذا مثل تضربه العرب في كشف الساق ، وذلك أنَّ الرجل إذا أراد أن يمارس أمراً شَمَّر ذيله ، فاستُعمل ذلك في الأنيس ، ثم نُقل إلى الحرب وغيرها من خطوب الدهر التي تعظُم وتَشتدّ)[٢] .

وفي رواية أخرى عند الإمام الطبري في « تفسيره » : (قال ابن عباس : ﴿يَوۡمَ

---

(١) « جامع البيان » (١٢/ ١٩٧) ، تفسير سورة القلم الآية (٤٢) ، « المستدرك« / ٢/ ٤٩٩/ وقال صحيح الإسناد وافقه الذهبي ، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : (وأسند البيهقيُّ الأثرَ المذكورَ عن ابن عباس بسندين كلٌّ منهما حَسَنٌ . . وأسند البيهقيُّ من وجهٍ آخر صحيحٍ عن ابن عباس قال : يُريدُ يومَ القيامة) ، « فتح الباري » (١٣/ ٤٣٧) ، كتاب التوحيد ، بابُ قوله تعالى : ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة : ٢٢ ، ٢٣] .

(٢) « شرح الحماسة » (٢/ ٧٦) .

يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم : ٤٢] ، عن أمر عظيم ، ألا تسمع قول العرب تقول : وقامت الحرب بنا على ساق)[١] .

وليس هذا قولَ ابن عباس وحده ، بل ذكر الحافظ ابنُ جرير أنَّه قول جماعة من الصحابة والتابعين .

هل تأوَّل ابنُ عباس الساق التي جعلها الحشويَّة صفة لله تعالى إلاَّ بلُغة العرب ؟

فأيُّ ذنب وشرك وتعطيل فعله الأشعريَّة أو الماتريديَّة إن أوَّلوا بعضَ الآيات وَفق لغة العرب ؟

أليس هو اقتداءً بابن عباس ؟ فإمَّا أن يكون الأشاعرة والماتريديَّة أهلُ السُّنَّة والجماعة متَّبعين لابن عباس في تأويله ، فهم على حقّ ، وإمَّا أن يكون ابن عباس على شرك وتعطيل وتجهم ، فتبعه الأشاعرة والماتريديَّة على ذلك!! .

وقد أوَّلَ الآية بالتأويل نفسِهِ مجاهدٌ ، وسعيد بنُ جبير ، وقتادةُ ، وعكرمة ، كما في « تفسير الطبري » وغيره[٢] .

فتأويل ابن عباس إذاً يفيد أنَّ الساق ليست صفة لله تعالى كما يزعم الحشويَّة ، وقد تخبط ودلس حشويٌّ إمَّعة يُدعَى« مأمون حموش » حيث قال[٣] : (الجواب : أنَّ هذا كما قال أهل العلم[٤] ليس من باب التأويل ؛ لأنَّ لفظ الساق نكرة غير معرفة ولا مضافة) ، ثم نقل عن ابن تيمية قولَه : (لم يتنازع الصحابة والتابعون في تفسير آية من آيات الصفات إلاَّ في هذه الآية . . . والكلُّ متَّفق على

---

(١) « جامع البيان » (١٢/ ١٩٧) ، تفسير سورة القلم ، الآية (٤٢) .

(٢) انظر في ذلك أيضاً الصفحة (١١٩) من كتاب « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » لأبي الفرج ابن الجوزي ، فقد نقل قريباً مما ذكره الحافظ ابنُ جرير الطبري في « تفسيره » ، ثم قال : (وبهذا قال الفراء ، وأبو عبيد ، وثعلب ، واللغويون) .

(٣) في كتابه « أصل الدين والإيمان » ، (٢/ ١١٤٢ ، ١١٤٣) ، شبهات في مسائل الصفات وجوابها ، المسألة السادسة .

(٤) وما ندري من هم أولاء أهلُ العلم ؟ هذا هو التدليس .

إثبات صفة الساق بالحديث) ، ثم ناقض الحموشُ نفسَهُ ، وأثبتَ أنَّ الآية تدُلُّ على صفة الساق لله تعالى بواسطة الحديث .

أقول : أيُّ صفة بقيت إن كان ابن عباس قد أوَّلها ؟

وهل هذا عندكم إلاَّ تحريف الكلم عن مواضعه ؟

وهل ابن عباس على قاعدتكم معطل جهمي مشرك ؟!

فإن جعلتموها صفة لله تعالى فقد أنكرها ابنُ عباس ، فهل نأخذ بقولكم ، أو بقول حبر الأمة ؟

وأين هذا التنازع الذي يدَّعيه ابنُ تيمية بين الصحابة وبين التابعين ؟ ما هذا إلاَّ تشويش وتغبيش ، كما هي عادته .

وأمَّا استدلالهم بما في « البخاري » عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلَّى الله عليه وسلَّم يقول :« يَكشف ربنا عن ساقه. . . » الحديث[1] ، فلفظةُ : « ساقه » بالإضافة إلى الضمير مُنكَرةٌ ، والروايةُ الصحيحة إنَّما هي بالتنكير : « عن ساقٍ » .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في شرحه لهذا الحديث : (ووقع في هذا الموضع « يَكشِفُ ربُّنا عن ساقه » ، وهومن رواية سعيد بن أبي هلال ، عن زيد بن أسلم ، فأخرجها الإسماعيلي كذلك ، ثم قال : في قوله : « عن ساقه » نُكرَةٌ ، ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة ، عن زيد بن أسلم بلفظ : « يُكشَفُ عن ساقٍ » ، قال الإسماعيليُّ : هذا أصحُّ ؛ لموافقتها لفظ القرآن في الجملة ، لا يُظَنّ أنَّ الله ذو أعضاء وجوارح ؛ لما في ذلك من مشابهة المخلوقين ، تعالى الله عن ذلك ، ليس كمثله شيءٌ)[2] .

وهذا من الإمام الإسماعيليِّ تأويلٌ إجماليٌّ ، وبهذا يظهر لك مرضُ الشذوذ ، والشاذ يتبع الشاذ ، والمنكر يتبع المنكر .

---

(١) رواه البخاري برقم (٤٩١٩) ، كتاب التفسير ، باب ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢] .

(٢) « فتح الباري » (٨/ ٥٣٢) ، كتاب التفسير ، باب ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢] .

وقول ابن تيمية الذي نقله الحموش : (لم يتنازع الصحابة والتابعون في تفسير آية من آيات الصفات إلاَّ في هذه الآية) من العجائب ، هل تثبت صفة لله تعالى بالاحتمال ، أم هل تثبت بلفظ منكر ؟ ثم أين أنَّ الصحابةَ والتابعين متَّفقون على إثبات صفة الساق بالحديث ؟! هذا من تلبيساته المفضوحة ، وهذا الرجل لا يفتأ يكذب في نقله عن السلف والأئمَّة ، إذا كان الصحابة والتابعون متَّفقين على إثبات صفة الساق بالحديث كما يدَّعيه كان هذا إجماعاً منهم!! وسبق أنَّه يكذب في نقل الإجماع .

مَن مِنَ الأئمَّة بلِ المبتدعة غير ابن تيمية نقل اتِّفاقهم على أنَّ الساق صفة بالحديث ؟

ثم نقض الحموشُ غزلَهُ حيث جعل الآيةَ تدُلُّ على الصفة بالحديث .

فنقول له : جعلتَ الكلام حجةً عليك ؛ لأنَّك أتيتَ بحديث الدارمي ، واستدللتَ بأنَّ دلالة الحديث هي دلالة الآية ، بدليل قوله في الحديث : « وذلك قول الله تعالى : ﴿ يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم : ٤٢] الآية » ، وهذا حصرٌ[١] ، والإشارةُ في قوله : « ذلك قول الله » تُبيِّن أنَّ الآية والحديثَ بمعنى واحد ، فإنْ كان ابنُ عباس قد أوَّل الآيةَ بالشدَّة يلزم أنَّه أوَّل الحديثَ من باب أولى ؛ لأنَّ دلالتهما واحدة ، وليس ابن عباس وحده بل جماعة من الصحابة والتابعين ، كما ذكره ابن جرير الطبري ، فقد أبطلتَ وأظهرتَ مشكوراً عدمَ صِدقِ ابنِ تيمية بأنَّ الصحابة والتابعين متفقون على إثبات صفة الساق بالحديث .

ثم أنقضُ استدلالَك العظيمَ!! وأُبيِّنُ كم أنتَ مختصٌّ بكشف هذه العظيمة كما تقول!! وأُبيِّنُ مدى اطلاعِكَ ، وأنَّ قول ابن عباس في تأويل كشف الساق بكشف الشدَّة ثابت ؛ فقد روى الإمام مسلم عن عبد الله بن عمرو حديثَ الدَّجَّال ، إلى أن قال في آخره : « ثم يقال : أخرجوا بعث النار ، فيقال : مِنْ كَم ؟ فيقال : مِن

(١) أي : قولُه في الحديث : (وذلك قول الله) ، وهذا حصرٌ للمبتدأ في الخبر .

كلِّ ألفٍ تسع مئة وتسعة وتسعين ، قال : فذاك يوم يجعل الوِلدانَ شيباً ، وذلك يوم يكشف عن ساقٍ »[1] .

فهذا الحديث رواه مسلم ، وهو أقوى ممَّا رواه الدارمي ، فهذا صحيح ورواية الدارميِّ ليست كذلك كما سيأتي ، وفيه الإشارة نفسُهَا وهي قوله : « فذاك يوم يَجعَلُ . . . » المذكورة في حديث الدارمي ، لكن حديث مسلم بَيِّنٌ في أنَّ كشف الساق إنَّما هو كشف الشدَّة بدليل إخراج المؤمنين من النار ، وأيُّ كشفٍ للشدَّة أعظم من إخراج تسع مئة وتسعة وتسعين مِن كلِّ ألف ؟

وفي قوله : « فذاك يوم يجعل الوِلدانَ شيباً ، وذلك يوم يُكشف عن ساق » إشارةٌ إلى أنَّ المراد بكشف الساق كشفُ الشِّدَّةِ ؛ لأنَّه ذَكر أوَّلاً مشيبَ الوِلدانِ بسبب الأهوال ، ثم ذكر كشفَ الشِّدَّة بالإخراج من النار .

فتبيَّن أن لو بقيتَ في اختصاصكَ الذي هو الهندسة لكان خيراً لكَ من أن تتكلَّم في دين الله بغير علم جرياً وراء التجسيم والحشو ، ووراء ابن تيمية .

ثمَّ أقول لك : لا تكن مُقلِّداً للألبانيِّ فضلاً عن ابن تيمية في التصحيح دون تحقيق وتمحيص ، أفتمنعون التقليد ثمَّ تقعون فيه ؟! أما علمتَ أنَّ الألباني عامِّيٌّ لا علم عنده ، أمَّا تصحيحه للحديث فكاستدلالك العظيم ؛ لأنَّ في حديث الدارمي عبد الرحمن بن إسحاق ، وحديثه لا يبلغ درجة الصِّحَّة ، وكذا يونس بن بُكير ، وإنَّني لا ينقضي عجبي من هذه النِّحلَة في تناقضها ، ورأيتهم لا يعقلون ما يكتبون ، أو أنَّهم ينقلون ويغشّون ، وأحلاهما مُرٌّ .

وإليك تأويلاً ثانياً لابن عباس رضي الله عنه تأوَّل فيه اليدَ بالقوَّة .

قال الإمام الطبري رحمه الله تعالى في « تفسيره » عند قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾ [الذاريات : ٤٧] : يقول تعالى ذكره : والسماء رفعناها سقفاً بقوَّة ،

---

(١) رواه مسلم في (كتاب الفتن وأشراط الساعة) ، (باب ذكر الدجال) ، « صحيح مسلم بشرح النووي » (١٨/ ٧٥) برقم (٢٩٤٠) .

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل ، ثمَّ روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّه قال : بقوَّة[1] .

وبهذا التأويل قال مجاهد ، وقتادة ، ومنصور ، وابن زيد ، وسفيان ، وما أدري ما يقول هؤلاء الحشويَّة عن تأويل ابن عباس ؟

هل يستغفرون له ولمن شاركه بذلك التأويل ، ويقولون : أخطأ غفر الله له ؟ أم سيلحقُه ما لحق الأشاعرة من الوصف بالتجهم والتعطيل ، أم يَفِرُّونَ من ذلك فيقولون : هذا ليس من باب التأويل ، لكن أين المَفَرُّ من يوم يَجعل الوِلدانَ شيباً ؟

وهاك تأويلاً ثالثاً لابن عباس رضي الله عنه ، حيث أوَّل النسيانَ في قوله تعالى : ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾ [الأعراف : ٥١] بالترك ، قال ابن جرير : أي : ففي هذا اليوم ـ وذلك يوم القيامة ـ ننساهم ، يقول : نتركهم في العذاب[2] ، ثم روى عن ابن عباس نتركهم من الرحمة كما تركوا أن يعملوا للقاء يومهم هذا ، وروى عن مجاهد : نتركهم في النار ، وهكذا عن غيرهما .

وإنَّك إذا أمعنت النظر في تأويلات ابن عباس تجد أنَّه نقل الكلام من الحقيقة إلى المجاز ، وصرف الكلام عن ظاهره ، وذلك أنَّه لمَّا استحال على الله سبحانه النسيان ـ وهو ظاهر الآية ـ لأنَّه صفة نقص ، وقد قال ربنا سبحانه : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم : ٦٤] صَرَفَ الكلام عن ظاهره ، وجعله من باب إطلاق الشيء وإرادة لازمه ، فأطلق النسيان وأراد الترك ، أو من إطلاق السبب على المسبَّب ؛ لأنَّ الترك مُسَبَّبٌ عنِ النسيان ، والنسيان سبب للترك ، وكلاهما مجاز مرسل ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات : ٤٧] من إطلاق السبب على المسبَّب ، فإنَّ اليد سبب القوَّة ، وهو مجاز مرسل أيضاً ؛ لأنَّ اليد جارحة ، وهي مستحيلة عليه سبحانه .

---

(١) « جامع البيان » (١١/ ٤٧٢) ، سورة الذاريات ، الآية (٤٧) .
(٢) « جامع البيان » (٥/ ٥١٠) ، سورة الأعراف ، الآية (٥١) .

وأمَّا قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم : ٤٢] فهو مجاز شائع ، فهذا من حبر الأمة تأويل من الحقيقة المستحيلة إلى المجاز المؤدي إلى التنزيه ، فهل على أهل السنة الأشاعرة والماتريدية من حرج في التأويل واستعمال المجاز ؟

تأويل إمامنا الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه :

قال إمامنا وقدوتنا إمام الفقهاء وفقيه الأئمَّة سيدنا وحبيبنا أبو حنيفة النعمان ـ رضي الله عنه ورفع درجاته في أعلى عليين وحشرنا معه تحت لواء سيد المرسلين صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في كتابه « الفقه الأكبر » : (وليس قُرْب الله تعالى وبُعده من طريق طول المسافة وقصرها ، لكن[١] على معنى الكرامة والهوان)[٢] .

وهذا تأويل تفصيلي من إمامنا الأعظم بأنَّ القرب ليس قربَ ذات ، وإنَّما قرب مكانة ؛ لأنَّ قرب الذات إنَّما يصحُّ ممَّن يكون جسماً ، فيقرب منه ويبعد عنه مقابلُه بالمسافة ، وهذا مستحيل عليه سبحانه وتعالى .

تأويل الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله تعالى :

ومِمَّن تأوَّل إمامُ أهل السُّنَّة والجماعة في عصره أحمد ابن حنبل رحمه الله تعالى ، روى الإمام البيهقي في « مناقب أحمد » : حدثنا الحاكم ، حدثنا أبو عمرو بن السماك ، حدثنا حنبل بن إسحاق ، سمعت عمي أبا عبد الله . . . وفيه أنه تَأَوَّلَ قولَهُ تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] : أنَّه جاء ثوابه ، ثم قال البيهقي : (وهذا إسنادٌ صحيحٌ لا غبار عليه)[٣] .

أمَّا إنكار ابن تيمية هذا عن الإمام أحمد كما في « مجموع الفتاوى »[٤] فلأنَّه

---

(١) وقع في « شرح القاري » خطأ فاحش حيث قال : (ولا على معنى الكرامة والهوان) . ولم يتنبه لها القاري ، وهي ظاهرة الفساد ، وما أثبتناه من نسخة خطية لـ« الفقه الأكبر » ، وهي من محفوظات المكتبة الأزهرية برقم (٣١٣٣٧٥) .

(٢) « الفقه الأكبر » ، الصفحة (١٥٤) .

(٣) انظر « البداية والنهاية » (٣٤٢/١٠) ، دخول سنة إحدى وأربعين ومئتين ، فقد أقرَّ الحافظُ ابنُ كثير الحافظَ البيهقيَّ على تصحيحه .

(٤) « مجموع الفتاوى » (٤٠٩/٥) .

لا يوافق عقيدته في التجسيم ؛ فهو يعتقد في الله تعالى الحركةَ ، والنُّزُولَ ، والصعودَ الحسِّيَّ[1] ، فما قيمة نفيه لما ثبت عن أحمد بعد أن صحَّ السند ، وقد قال عنه الحافظ البيهقيُّ كما رأيتَ : (صحيحٌ لا غبار عليه) ، وأقرَّه على ذلك الحافظ ابن كثير ساكتاً عنه .

وبسند الحافظِ البيهقيِّ نفسِهِ إلى الإمام أحمد قال : (احتجُّوا عليَّ يومئذٍ ـ يوم المناظرة ـ فقالوا : تجيء سورةُ البقرة ، وتجيء سورة الملك ، فقلتُ لهم : إنَّما هو الثوابُ) .

فهذا الإمام أحمد إمام أهل السنة قد أَوَّلَ ، واستعمل المجاز المرسل الذي هو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه ، فالأصل : (جاء ثوابُ الله تعالى) ، ثم حُذف المضاف الذي هو (الثواب) وأقيم المضاف إليه الذي هو (اسم الجلالة) مُقامه ، وكذلك تأويل تجيء سورةُ البقرة .

فلماذا تنكرون المجازَ والتأويلَ وقد فعله الإمام أحمد ؟

تأويل الإمام السلفي الحافظ اللغوي النَّضْر بن شُميل رحمه الله تعالى :

قال الإمام البيهقيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الأسماء والصفات » : (وفيما كَتَبَ إليَّ أبو نصر من كتاب أبي الحسن بن مهدي الطبري حكاية عن النَّضْر بن شُميل ، أنَّ معنى قوله : « حتى يضعَ الجبارُ فيها قدمَهُ » أي : مَن سبق في علمه أنَّه مِن أهل النار ، قال أبو سليمان ـ الخطابيُّ ـ : قد تأوَّل بعضهم « الرِّجل » على نحو من هذا ، قال : والمراد به استيفاء عدد الجماعة الذين استوجبوا دخول النار ، قال : والعرب تسمي جماعة الجراد رِجلاً ، كما سموا جماعة الظباء

---

(١) انظر « بيان تلبيس الجهمية » (١/٥٩٨ ، ٥٩٩) ، بل يجعل المتحرك أكملَ من الساكن ، وإليك نصَّه كما في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » (١/٣٩٧ ، ٣٩٨) حيث يقول : (والعقلاء متفقون على أن ما كان من الأعيان قابلاً للحركة هو أشرف مما لا يقبلها ، وما كان قابلاً للحركة بالذات فهو أعلى مما لا يقبلها إلا بالعرض ، وما كان متحركاً بنفسه كان أكمل من الموات الذي تحركه بغيره) .

سِرْباً ، وجماعة النعام خيطاً ، وجماعةَ الحمير عانة ، قال[1] : وهذا ـ أي : الرِّجْلُ ـ وإن كان اسماً خاصاً لجماعة الجراد فقد يستعار لجماعة الناس على سبيل التشبيه ، والكلامُ المستعار والمنقول من موضعه كثير ، والأمر فيه عند أهل اللغة مشهور)[2] .

ويدُلُّ لذلك حديثُ البراء عند مسلم حيث قال : (فرمَوهم برِشق من نَبل كأنَّها رِجْلٌ من جراد)[3] .

ويدُلُّ له أيضاً حديثُ البخاري : (بينما أيوب يغتسل عُرياناً خَرَّ عليه رِجْلٌ من جراد من ذهب)[4] .

ويدُلُّ له أيضاً حديثُ « الموطأ » : أنَّ كعب الأحبار أقبل من الشام . . . ثمَّ لمَّا كانوا ببعض طريق مكَة مرت بهم رِجْلٌ من جراد . . . الحديث[5] .

تأويل وإقرارُ شيخ المُحَدِّثين الإمام البخاري رحمه الله تعالى :

تأوَّل الإمام البخاريُّ رحمه الله تعالى في « صحيحه » الوجه بالمُلك ، وما أريد به وجه الله ، وهذا نصه : (بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص : ٨٨] إلاَّ ملكه ، ويقال : إلاَّ ما أريد به وجه الله)[6] ، فهذا الإمام البخاري لم يجعل الوجه في الآية صفة زائدة على الذات وإنَّما أوَّلَها مجازاً ، والمعنى كلُّ شيءٍ هالك إلاَّ ملكَ الله تعالى ، فقد جعله من باب المجاز المرسل بحذف المضاف الذي هو ملك ، ثم أَوَّلَ الوجه بالذات ، فلله دَرُّهُ .

---

(١) القائل الإمامُ الخطابي .

(٢) « الأسماء والصفات » ، باب (ما ذكر في القدم والرجل) ، الصفحة (٣٣٠) .

(٣) رواه مسلم في « صحيحه » ، (١٢/ ١٢٠) بشرح النووي ، كتاب الجهاد والسير ، غزوة حنين ، رقم (١٧٧٦) .

(٤) رواه البخاري في « صحيحه » ، كتاب الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ ۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، رقم (٣٣٩١) .

(٥) رواه الإمام مالك في « الموطأ » ، الصفحة (٢٧٥) ، كتاب الحج ، باب (ما يجوز للمحرم أكله من الصيد) رقم (٨٢) .

(٦) « صحيح الإمام البخاري » ، كتاب التفسير ، سورة القصص ، الصفحة (٨٣٧) .

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ رحمه الله تعالى في « شرحه » عند هذا الموضع : (ويتخرَّج هذان القولان على الخلاف في جواز إطلاق « شيء » على الله ، فمَن أجازه قال : الاستثناء متَّصل ، والمراد بالوجه الذات ، والعرب تعبِّر بالأشرف عنِ الجملة ، ومَن لم يُجز إطلاقَ « شيء » على الله قال : هو ـ أي : الاستثناءُ ـ منقطعٌ ؛ أي : لكن هو تعالى لم يهلك ، أو متَّصل ـ أي : الاستثناء ـ والمراد بالوجه : ما عمل لأجله)[1] .

وتأوَّل الإمام البخاريُّ رحمه الله تعالى أيضاً الضحك الوارد في حديث : « يضحك الله إلى رجلين » بالرضا ، يقول الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى في « الأسماء والصفات » : (روى الفِرَبْريُّ عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى أنَّه قال : معنى الضحك فيه ـ أي : الحديث ـ الرحمة)[2] .

فهذا تأويل من الإمام البخاري ، وصرفٌ للكلام عن ظاهره وحقيقتِهِ ؛ لأنَّ الضحك لا يكون إلاَّ من آلة ، وهذا من صفات المخلوقين ، وهو مستحيلٌ عليه سبحانه ، فهو من إطلاق المُسَبَّب على السبب ، أو إطلاق اللازم على الملزوم ، فإنَّ الضحك يلازم الرضا .

ولا تلتفت إلى ما قاله صاحب كتاب « أصل الدين والإيمان » ، فقد لَبَّسَ في نقل الكلام عنِ الإمام الحافظِ ابن حجر ، وهذه عادة الحشويَّة في حذف الكلام ، والكذبِ ، والتبديلِ حسب أهوائهم ، وانظر كيف صَوَّرَ الكلامَ حيث قال فيه : (وهذا النقل ـ أي : عنِ البخاري في تأويل الضحك ـ غيرُ صحيح ، فقد عقَّب الحافظ ابن حجر العسقلاني عليه بقوله : « قلتُ : لم أَرَ ذلك في النسخ التي وقعت لنا من « البخاري » ، والبيهقيُّ نقل هذا الكلام عنِ البخاري دون إسناد ، وهو معروف بتساهله في النقل »)[3] .

---

(١) « فتح الباري » (٨/ ٣٦٥) .

(٢) « الأسماء والصفات » ، باب (ما ذكر في الصورة) ، الصفحة (٢٨٤) ، وانظر كذلك باب (ما جاء في الضحك) ، الصفحة (٤٣٣) من الكتاب نفسِهِ .

(٣) « أصل الدين والإيمان » لمأمون حموش (٢/ ١١٥٤) .

فانظر يرحمك الله كيف جعل كلام ابن حجر محصوراً بين قوسين « » ، وصَوَّرَ أن ابنَ حجر يردُّ ما ورد عن الإمام البخاري ، وأريد منك أن تنظر في عبارة الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ، ثمَّ تقارنها بما زاده عليها هذا المُمَوِّهُ ! !

وهذا نصُّ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ، قال بعد أن نقل كلام الإمام الخطابي رحمه الله تعالى : (وقال أبو عبد الله ـ البخاريُّ ـ : معنى الضحك هنا الرحمة ، قلتُ ـ الحافظ ابنُ حجر ـ : ولم أَرَ ذلك في النسخ التي وقعت لنا من « البخاري »)[1] .

هل رأيت كيف يغشون ، ويحرفون النقول ، ويدلسون ؟

فقد زاد على كلام الحافظ ابن حجر : (والبيهقي نقل هذا الكلام . . . إلخ) .

أين قال الحافظ ابن حجر : (والبيهقي نقل هذا الكلام دون إسناد ، وهو معروف بتساهله) ؟

ولكي يزيد الأمرَ غشاً وتدليساً لم يَذكر أينَ ذكر الحافظُ هذا الكلامَ ؛ ليمضي التدليسُ ، ويثبتَ ما يريدُ .

ثم إليك ما يدُلُّ على بطلان كلام هذا المُمَوِّهِ حين ادَّعى أنَّ الحافظ تعقَّب الخطابيَّ ، بمعنى أنَّه ردَّه ، كما تدُلُّ له « الفاء » في قول الحموش ، وهو : (فقد تعقَّب الحافظ . . . إلخ) ، قال الحافظ ابن حجر بعد هذا الكلام : (قلتُ : الرضا من الله يستلزم الرحمةَ ، وهو لازمه) .

فهذا من الحافظ من ابن حجر موافقة لكلام الإمام الخطابي ، وليس ردّاً عليه ! ! وإليك أيضاً نقلاً آخر عن الحافظ ابن حجر حيث يقول : (قلتُ : ويدُلُّ على أنَّ المراد بالضحك الإقبالُ بالرضا : تعديتُهُ ـ أي : الضحك ـ بـ« إلى » ، تقول : ضحك فلان إلى فلان ، إذا توجَّه إليه طَلْقَ الوجه ، مُظهِراً للرضا عنه)[2] .

---

(١) « فتح الباري » (٨/ ٥٠١) .
(٢) « فتح الباري » (٦/ ٤٨) .

وإليك مزيد بيان ينقض على هذا المُمَوِّهِ تدليسَهُ حيث يقول الحافظُ ابن حجر عند شرح الحديث المذكور : (تقدم معنى الضحك في شرح الحديث الماضي قريباً)[1] ، والذي مضى قريباً هو قولُهُ : (ويدُلُّ على أنَّ المراد بالضحك الإقبال بالرضا . . . إلخ) .

فالإمام الحافظ ابن حجر يُؤَيِّدُ ويدعَمُ قولَ الإمامِ الحافظِ الخطابي ، ولا يَرُدُّ تأويلَ البخاريِّ ، ثم عدم رؤية الحافظِ لكلام البخاريِّ لا يستلزم عدم وجوده ؛ لأنَّ عدم الوجدان لا يعني عدم الوجود ، لا كما يَدَّعِي هذا المُمَوِّهُ المدلِّسُ .

وإليك الدليل من الحديث على أنَّ الضحك هو الرضا ، وهو ما رواه البخاري في « صحيحه » في آخر حديث الصراط الطويل ، وفيه : « فيقول : يا رب ، لا تجعلني أشقى خلقك ، فلا يزال يدعو حتى يضحك ، فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها »[2] .

فهل تعتقد أنَّك عندما تدعو ربَّك سبحانه متضرِّعاً مضطراً خائفاً من النار يضحك الله منك ؟

هل يقول بهذا عاقل ؟ أم أنَّ الله تعالى يرحمه ويرضى عنه ، ثم يدخلُه الجنَّة ؟ ويؤيد هذا قولُه : (فإذا ضحك منه) أي : رَضِيَ منه دُعاءَهُ وتضرُّعَهُ .

هذا معنى تأويل الإمام البخاري الضحك بالرحمة .

فاحترز أيُّها القارىء مِن هؤلاء ، وتَتَبَّعْ ما ينقلونه يظهرْ لك ما يضمرونه من الغش والتدليس ، فإذا كان هذا ديدنَ إمامِهِم ابن تيمية فما بالك بهؤلاء ! !

وإليك تأويلاً آخر للإمام البخاري رحمه الله تعالى حيث قال في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [العنكبوت : ٣٦] : (إلى أهل مَديَنَ ، لأنَّ مَديَنَ بلدٌ ،

---

(١) « فتح الباري » (١١/ ٤٦٩) .

(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب الرقاق ، باب (الصراط جسر جهنم) ، برقم (٦٥٧٣) .

ومثلُهُ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٢] ﴿ وَٱلْعِيرَ ﴾ يعني : أهلَ القرية وأهلَ العِيْرِ . . .)[١] .

أليس هذا صرفاً للكلام عن ظاهره لمجازه ؟!

أليس هذا مجازاً مرسلاً ؟

وهل هو إلاَّ من باب حذف المضاف ، وإقامةِ المضاف إليه مُقامه ؟

أم أنكَّم فِراراً من الحقِّ ستسمونه أسلوباً من أساليب العرب ؟!

وبهذا كلِّهِ ثبت بطلان قول الحموش في كتابه « أصل الدين والإيمان » : (أنَّ موقف البخاري من الصفات هو الإثبات لا التأويل)[٢] .

إقرار وتأويل الإمام المجتهد شيخ المفسرين ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى :

قال في تفسيره « جامع البيان » : (اختلف في معنى قوله : ﴿ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص : ٨٨] ؛ فقال بعضهم : معناه : كلُّ شيء هالك إلاَّ هو ، وقال آخرون : معنى ذلك : إلاَّ ما أريد به وجهه ، واستشهدوا لتأويلهم ذلك كذلك بقول الشاعر :

أستغفــر الله ذنبــاً لســت محصيَــه ... ربّ العباد إليه الوجه والعمل)[٣]

وقال أيضاً في « تفسيره » : (وأولى المعاني بقول الله جل ثناؤه : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾ [البقرة : ٢٩] : علا عليهِنَّ وارتفعَ فدبَّرَهُنَّ بقدرتِهِ وخلقهُنَّ سبعَ سماوات ، والعجب ممَّن أنكر المعنى المفهومَ من كلام العربِ في تأويل قول الله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة : ٢٩] الذي هو بمعنى العلوِّ والارتفاع هرباً عند نفسه من أن يلزمَه بزعمه إذا تأوَّلَهُ بمعناه المفهوم كذلك أن يكون إنَّما علا وارتفعَ بعد أن كان تحتها ، إلى أن تأوَّله بالمجهول من تأويله

---

(١) « صحيح البخاري » ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب (قول الله تعالى : ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [العنكبوت : ٣٦]) .

(٢) « أصل الدين والإيمان » (٢/ ١١٥٤) .

(٣) « جامع البيان » (١٠/ ١١٩) ، تفسير سورة القصص ، الآية (٨٨) .

المُستنكَر ، ثمَّ لم ينج ممَّا هرب منه ، فيقال له : زعمتَ أنَّ تأويل قولِهِ : ﴿ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ : أقبل ، أفكان مُدبِراً عن السماء فأقبل إليها ؟! فإن زعم أنَّ ذلك ليس بإقبالِ فعل ، ولكنَّه إقبالُ تدبير ، قيل له : **فكذلك فقلْ : علا عليها عُلُوَّ ملْكٍ وسلطان ، لا عُلُوَّ انتقالٍ وزوال**)[١] .

فانظر إلى إنكاره أن يكون سبحانه مدبراً فيقبل ؛ لأنَّ ذلك من صفات الأجسام ؛ لأنَّ الاستفهام في قوله : (أفكان مدبراً) استفهام إنكاري ، ثم انظر إلى إقراره وأمرِهِ للمخاطب بأنَّه إقبال تدبير ، ثمَّ تأييده وإقراره أنَّ العُلُوَّ عُلُوُّ ملك وسلطان ، لا عُلُوُّ انتقال وزوال ، وانظر إلى إنكاره ما هو من صفات الأجسام الذي هو انتقال وزوال .

أليس كلامه أيُّها العقلاء ينادي على الملأ بالتأويل ، وصرفِ الكلام إلى المجاز ، أفلا تعقلون ؟!

تأويل الحافظ الفقيه النبيه ابن حبان البستيِّ رحمه الله تعالى :

قال أبو حاتم ابن حبان البستي رحمه الله تعالى : (هذا الخبر ـ أي : يضحك الله إلى رجلين ـ ممَّا نقول في كتبنا بأنَّ العرب تضيف الفعل إلى الآمر ، كما تضيفه إلى الفاعل ، وكذلك تضيف الشيء الذي هو من حركات المخلوقين إلى الباريء جلَّ وعلا ، كما تضيف ذلك الشيءَ إليهم سواء ، فقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « ضحك من رجلين » يريد : ضَحَّكَ الله ملائكتَه ، وعَجَّبهم من الكافر القاتلِ المسلم ، ثم تسديدِ الله للكافر ، وهدايتِهِ إياه إلى الإسلام ، وتفضلِهِ عليه بالشهادة بعد ذلك ، حتى يدخلا الجنَّة جميعاً ، فيُعجِّب الله ملائكتَه ، ويُضَحِّكُهم من موجود ما قضى وقَدَّر ، فنسب الضحك الذي كان من الملائكة إلى الله جلَّ وعلا على سبيل الأمر والإرادة ، ولهذا نظائر كثيرة سنذكرها)[٢] .

---

(١) « جامع البيان » (١/ ٢٢٨ـ٢٢٩) ، تفسير سورة البقرة ، الآية (٢٩) .
(٢) « صحيح ابن حبان »، كتاب السير ، باب (فضل الشهادة)، (١٠/ ٥٢٢)، برقم (٤٦٦٦) .

فهذا ابن حبان يُؤَوِّلُ الحديثَ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي ، ويصرِفُهُ عن ظاهره ، ومعنى قول ابن حبان : (من إضافة الفعل إلى الآمر) كقولهم : بنى الملك مدينة كذا ، وهو في الحقيقة لم يمسَّ الطينَ والحجر ، وإنَّما أمرَ بذلك ، وهذا هو المجاز العقليُّ .

وقال الإمام ابن حبان رحمه الله تعالى ورضي عنه في تأويل حديث : « لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد ، حتى يضعَ ربُّ العزة فيها قدمَهُ » : (هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة ، وذلك أنَّ يوم القيامة يُلقى في النار مِن الأمم والأمكنة التي عُصِي اللهُ عليها ، فلا تزال تستزيد حتى يضعَ الربُّ جلَّ وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار ، فتمتلىء فتقول : قط قط ، تريد : حسبي حسبي ؛ لأنَّ العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع ، قال الله جلَّ وعلا : ﴿لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس : ٢] ، يريد : موضعَ صدق ، لا أنَّ الله جلَّ وعلا يضع قدمَه في النار ، جلَّ ربُنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه)[١] .

وهذا من ابن حبان تأويل آخر للآية أيضاً .

تأويل الإمام أبي سليمان الخطابيِّ رحمه الله تعالى :

قال الإمام الخطابي في تأويل حديث : « يضحك الله إلى رجلين » : (الضحك الذي يعتري البشر عندما يَستَخِفُّهُمُ الفرحُ أو الطرب غيرُ جائز على الله تعالى ، وإنَّما هذا مثل ضربٍ لهذا الصنيع الذي يحُلُّ محلَّ الإعجاب عند البشر ، فإذا رأَوه أضحكهم ، ومعناه : الإخبار عن رضا الله بفعل أحدهما وقبوله للآخر ومجازاتهما على صنيعهما بالجنَّة مع اختلاف حاليهما)[٢] .

وقال أيضاً في تأويل القدم الوارد في الحديث الشريف : « لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد حتى يضع ربُّ العِزَّة فيها قدمه » : (وفيه ـ أي : حديثِ القدم ـ وجهٌ آخر ، وهو أنَّ هذه الأسماء مثال يراد بها إثبات معانٍ لا حظَّ لظاهر

---

(١) « صحيح ابن حبان » ، كتاب الإيمان ، باب (الصفات) ، (١/ ٥٠٢) ، رقم (٢٦٨) .
(٢) « فتح الباري » (٦/ ٤٨) .

الأسماء فيها من طريق الحقيقة ، وإنَّما أريد بوضع الرِّجْل عليها نوع من الزجر لها والتسكين من غربها ـ أي : حِدَّتِها ـ كما يقول القائل للشيء يريد محوَهُ وإبطالَهُ : جعلته تحت رجلي ، ووضعته تحت قدمي ، وخطب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عام الفتح فقال : « ألا إنَّ كلَّ دمٍ ومأْثَرةٍ في الجاهلية فهو تحت قدميَّ هاتين ، إلاَّ سقاية الحاج وسدانة البيت » ، يريد محو تلك المآثر وإبطالَهَا ، وما أكثر ما تضربُ العربُ الأمثالَ في كلامها بأسماء الأعضاء ، وهي لا تريد أعيانَها ، كما تقول في الرَّجُل يسبق منه القولُ أوِ الفعلُ ثم يُقدِم عليه : قد سُقط في يده ، أي : ندم ، وكقوله : رغِم أنفُ الرَّجُل : إذا ذلَّ ، وعلا كعبه : إذا جلَّ . . .)[1] .

وفي هذا تأويل آخر للإمام الخطابي لحديث النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّ كلَّ دمٍ ومأْثَرةٍ في الجاهلية تحت قدمَيَّ . . . » .

ويقول أيضاً في حديث كَشفِ الساق : (فيكون المعنى يكشف عن قدرته التي تنكشف عنِ الشِّدَّة والكرب)[2] .

تأويل الإمام القاضي عياض للضحك ، وإقرار الإمام الحافظ النووي له رحمهما الله تعالى :

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرحه لمسلم » عند حديث الضحك : (قال القاضي : الضحك هنا استعارة في حقِّ الله تعالى ؛ لأنَّه لا يجوز عليه سبحانه الضحك المعروف في حقِّنا ؛ لأنَّه إنَّما يصحُّ من الأجسام ، وممَّن يجوز عليه تغير الحالات ، والله تعالى منزَّه عن ذلك ، وإنَّما المراد به : الرضا بفعلهما ، والثوابُ عليه ، وحمدُ فعلِهما ، ومحبتُه ، وتلقي رسل الله لهما بذلك ؛ لأنَّ الضحك من أحدنا إنَّما يكون عند موافقته ما يرضاه ، وسروره وبِرّهِ لمن يلقاه ، قال : ويحتمل أن يكون المراد هنا ضَحِكَ ملائكةِ الله تعالى الذين

(١) « الأسماء والصفات » ، باب (ما ذكر في القدم والرجل) ، الصفحة (٣٣١) .
(٢) « فتح الباري » (٨/ ٥٣٢) .

يوجِّهُهم لقبض روحه وإدخاله الجنَّة ، كما يقال : قتل السلطان فلاناً ، أي : أمر بقتله)[1] .

أقول : ويجوز أن يكون أيضاً من باب حذف المضاف ، أي : يَضْحَكُ ملائكةُ الله ، فحذف « الملائكة » ، وأقام « اسم الجلالة » مُقامه ؛ لأنَّ العرب إذا أرادت تشريف أحدٍ وإكرامَه أقامته مُقامَها .

فهؤلاء الأئمَّة الحفاظ ؛ البخاري ، وابن حبان ، والخطابي ، والقاضي عياض ، والنووي ، والحافظ ابن حجر العسقلاني قد نقلوا وأوَّلوا الكلام من حقيقته إلى مجازه ، ولم يجعلوا ما ورد صفة له سبحانه .

هل هؤلاء جهمية معطلة ، قد عطلوا النصوص والصفات ؟!!

إقرار وتأويل الإمام أبي الفرج ابن الجوزيِّ رحمه الله تعالى :

قال ابن الجوزيِّ رحمه الله تعالى في كتابه « دفع شبه التشبيه » : (قال الله تعالى : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن : ٢٧] ، قال المفسرون : معناه : يبقى ربُّك ، وكذا قالوا في قوله : ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ [الكهف : ٢٨] ، أي : يريدونه ، وقال الضحاك وأبو عبيدة في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص : ٨٨] ، أي : إلا هو . . . ومن ذلك قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ [طه : ٣٩] ، ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [هود : ٣٧] ، قال المفسرون : بأمرنا ؛ أي : بمرأى منَّا ، قال أبو بكر بن الأنباري : أمَّا جمع العين على مذهب العرب في إيقاعها الجمع على الواحد يقال : خرجنا في السفر إلى البصرة ، وإنَّما جمع لأنَّ عادة الملك أن يقول : أَمَرْنَا ونَهَيْنَا . . .

ومنها قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص : ٧٥] اليد في اللغة بمعنى النعمة والإحسان ، قال الشاعر :

متى تناخي عند باب بني هاشم   تـريحـي فتلقـي مـن فـواضلـه يـدا

---

(١) « شرح صحيح مسلم » للنووي (١٣/ ٣٦) ، كتاب الإمارة ، باب (بيان الرجلين يقتل أحدُهما الآخرَ يدخلان الجنة) ، برقم (١٨٩١) .

ومعنى قول اليهود : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة : ٦٤] ؛ أي : محبوسة عن النفقة ، واليد : القوَّة ، يقولون : ما لنا بهذا الأمر من يد ، وقوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة : ٦٤] ؛ أي : نعمته وقدرته ، وقال الحسن ـ أي : البصري ـ في قوله تعالى : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح : ١٠] : أي : منته وإحسانه ، قلت ـ أي : ابن الجوزي ـ : هذا كلام المحققين . . . وقال ابن عقيل : معنى الآية ـ ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] ـ : لما خلقت أنا ، فهو كقوله تعالى : ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج : ١٠] ؛ أي : بما قدمتَ أنتَ .

وقد قال بعض البُله : لو لم يكن لآدم عليه السلام مزية على سائر الحيوانات بخلقه باليد التي هي صفة لما عَظَّمَهُ بذكرها وأجَلَّهُ ، فقال : ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] ، ولو كانت القدرةَ لما كانت له مزية ، فإن قالوا : القدرة لا تُثَنَّى ، وقد قال : ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] ، قلنا : بلى ، قالت العرب : ليس لي بهذا الأمر يدان ؛ أي : ليس لي به قدرة ، وقال عروة بن حزام في شعره :

فقالا : شفاك اللهُ واللهِ ما لنا   بما ضمنت منك الضلوعُ يدان

وقولهم : مَيَّزَهُ بذلك عن الحيوان ، نفاه قولُهُ عز وجل : ﴿ خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ [يس : ٧١] ، ولم يدُلَّ هذا على تمييز الأنعام على بقية الحيوان ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الذاريات : ٤٧] ، أي : بقوَّة)[١] .

تأويل الحافظ ابنِ كثير الدِّمَشقيِّ رحمه الله تعالى :

قال رحمه الله تعالى في « تفسيره للكتاب العزيز » : (وقوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص : ٨] إخبار بأنه الدائم الباقي الحي القيوم ، الذي تموت الخلائق ولا يموت ، كما قال تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن : ٢٦ ـ ٢٧] ، فعبَّر بالوجه عن الذات ، وهكذا قولُهُ ههنا : ﴿ كُلُّ

(١) « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ، الصفحة (١١٣) فما بعدها .

شَىۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص : ٨٨] ؛ أي : إلا إيَّاه. . . وقال مجاهد والثوري في قوله : ﴿ كُلُّ شَىۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص : ٨٨] : أي : إلاَّ ما أريد به وجهه ، وحكاه البخاري في « صحيحه » كالمقرر له[١]. . . وهذا القول لا ينافي القول الأوَّل ـ الذي هو : إلاَّ إيَّاه ـ فإنَّ هذا إخبار عن كلِّ الأعمال بأنَّها باطلة إلاَّ ما أريد به وجه الله تعالى من الأعمال الصالحة المطابقة للشريعة ، والقول الأوَّل مقتضاه أنَّ كلَّ الذوات فانية وزائلة إلاَّ ذاته تعالى. . .)[٢] .

وما ذَكَرَه الحافظُ ابنُ كثير عن سفيان الثوري ومجاهد ذكرهما الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » عند تفسير السورة نفسها[٣] .

هل كلُّ هؤلاء الأئمَّة ؛ سفيان الثوريُّ ، ومجاهدٌ ، والبخاريُّ ، وابنُ جرير الطبريُّ ، وابنُ كثير ، وابنُ حجر العسقلاني معطِّلة جهميّة ؟!

وهل هذا إلاَّ تأويلٌ وصرفٌ للكلام عن ظاهره للمعنى المجازيّ ؟

ثمَّ بعد هذا كلِّه هل يُعتقد أنَّ ابن عباس ، وسعيد بنَ جبير ، وقتادة ، والإمام أبا حنيفة ، وسفيان الثوري ، ومجاهداً ، وعكرمة ، وابنَ زيد ، والفرَّاءَ ، وأبا عبيد ، وثعلباً ، والنَّضْر بنَ شُميل ، وأحمد ابنَ حنبلٍ ، وهشامَ بنَ عبيد الله ، والبخاريَّ في « صحيحه » ، وابنَ جرير الطبريَّ ـ الذي ينقل في كتابه « جامع البيان » اختلاف الصحابة والتابعين في هذه المتشابهات ؛ لأنَّه سلفيٌّ أدرك أئمَّة خير القرون ـ وابنَ حبان في « صحيحه » ، والخطَّابيَّ ، والقاضيَ عياضاً ، والبيهقيَّ ، وابنَ عقيل ، وابنَ الجوزيِّ ، والنوويَّ ، وابنَ كثير ، وابنَ حجر العسقلانيَّ ، وأتباعَ المذاهب الأربعة الذين هم جمهور الأمَّة الإسلاميَّة ، هل هؤلاء من الجهميّة والمعطِّلة والمبتدعة ؟!

ومَن هم إذاً أهل السُّنَّة والجماعة ، إن لم يكونوا هؤلاء ؟!

---

(١) انظر « صحيح الإمام البخاري » ، كتاب التفسير ، سورة القصص ، الصفحة (٨٣٧) .
(٢) « تفسير ابن كثير » (٣/ ٤٤٤) ، سورة القصص ، الآية (٨٨) .
(٣) « فتح الباري » (٨/ ٣٦٤ ، ٣٦٥)

أفيكون ابنُ تيمية المجسّم المبتدع ، وتلميذه البار المجسّم ، وأتباعهما ممَّن ينعق بما لا يعلم أهلَ السُّنَّة ، ويكون مَن ذُكِرَ قبلَهم من أئمَّة الدِّين مبتدعةً معطِّلةً جهميّةً ؟!!

هل هذا الكلام يقوله مَن له ذرة عقل وفهمٍ ؟!

ومِن هنا تعلمُ كيف يُلَبِّسُونَ على الناس ، ويستعيرون اسمَ السُّنَّة والجماعة ، ويستترون به ، فلباسُهُمُ المستعار السُّنَّةُ والجماعة ، وأجسامُهُم وقلوبهم حشويَّةٌ .

ثمَّ بعد أن بينتُ التأويلَ وحكمَه وأنَّ جمهورَ أهل السُّنَّة والجماعة يقولون بالتأويل ، وذكرتُ مَن أوَّلَ مِن الصحابة ومَن بعدهم ، وأنَّ على ذلك السوادَ الأعظم مِن أهل الإسلام غيرَ حثالةٍ لا يأبه الله بهم[1] لا بُدَّ من بيان مقابله ، وهو التفويضُ الذي يقول به أهل السُّنَّة والجماعة قاطبةً ، والذي يقول عنه مُبتَدِعُ زمانه ابنُ تيمية الحشويّ في كتابه الموافقة : (فتبيَّن أنَّ قول أهل التفويض الذين يزعمون أنَّهم متَّبعون للسُّنَّة والسلف مِن شرِّ أقوال أهلُ البدع والإلحاد)[2] .

أقول : قَبَّحَ اللهُ جهلَكَ ، وصدق تلميذُك الذهبيُّ حين قال فيك وفي أتباعك في كتابه « زغل العلم » : (وما دفع الله عنه وعن أتباعه أكثر ، وما جرى عليهم إلاَّ بعض ما يستحقون ، فلا تكن في ريب من ذلك)[3] .

---

(١) وهنا أذكر استئناساً رؤيةً رأيتُها : رأيتُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم منذ سنوات فسألتُه قائلاً له : ياسيدي ، هناك أناس يقولون : إن الله في السماء ، وأَريتُه دليلَهُم ، فألقى بدليلهم ، وقال : هؤلاء الحثالة ، أو قال : الحفالة . وأُشهِدُ اللهَ تعالى أنِّي ما ذكرتُ هذه الرؤيا إلاَّ صادقاً ، ورؤياه صلَّى الله عليه وسلَّم حقٌّ ، والشيطان لا يتمثَّل به ، وهذه عقيدة أهل السنة والجماعة ، فإن قال قائلٌ : نحن نقول : إنه على السماء ـ مع أنَّ هذا تأويل ـ أقولُ له : إنِّي سألتُه صلَّى الله عليه وسلَّم عنكم ؛ لأنَّه لا يوجد في عصرنا غيرُكُم يقول بهذا الاعتقاد .

(٢) « درء تعارض العقل والنقل » (١/ ١١٨) .

(٣) « زغل العلم والطلب » ، الصفحة (١٨) .

وقال الإمام الحافظ تقي الدين السبكيُّ رحمه الله تعالى : (ثم جاء في أواخر المائة السابعة رجلٌ له فضل ذكاء واطلاع ، ولم يجد شيخاً يهديه ، وهو على مذهبهم ـ أي الحشويَّة ـ وهو جسورٌ ، متجرِّد لتقرير مذهبه ، ويجد أموراً بعيدة فبجسارته يلتزمها ، فقال بقيام الحوادث بذات الربِّ سبحانه وتعالى . . . وشقَّ العصا ، وشوَّش عقائد المسلمين ، وأغرى بينهم ، ولم يقتصر ضررُهُ على العقائد في علم الكلام ، حتى تعدى ، وقال : إنَّ السَّفر لزيارة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم معصية . . . واتَّفق العلماء على حبسه الحبس الطويل)[١] .

وقال الإمام تقي الدين الحصنيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « دفع شبه من شَبَّهَ وتَمَرَّدَ » : (أفتى ـ أي : الإمام الفزاريّ ـ بتكفيره ـ أي : بتكفيرابنِ تيمية ـ ووافقه على ذلك الشيخ شهاب الدين بن جهبل الشافعي ، وكتب تحت خطِّه كذلك المالكيُّ ، وكذلك كتب غيرهم ، ووقع الاتفاق على تضليله بذلك ، وتبديعه ، وزندقته . . . فجمع السلطان لها القضاة ، فلمَّا قُرِئت عليهم أخذها قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكتب عليها : القائل بهذه المقالة ضالٌّ مبتدعٌ ، ووافقه على ذلك الحنفيُّ والحنبليُّ ، فصار كفره مجمعاً عليه)[٢] .

وقال العلاَّمة الفقيه مفتي الديار المصريَّة في عصره الشيخُ محمَّد بخيت المطيعيّ الحنفيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد » : (ومن الفريق الثاني الذي طمس الله على قلبه وطبع عليه أهل البدع في العقائد والأعمال الذين خالفوا الكتاب والسُّنَّة والإجماع ، وقدِ ابتلي المسلمون بكثير من هذا الفريق سلفاً وخلفاً ، فكانوا وصمةً وثلمةً في المسلمين ، وعضواً فاسداً يجب قطعه ، حتى لا يعدي الباقي ، فهو المجذوم الذي يجب الفرار منه ، ومنهم ابن تيمية الذي ألَّف كتابه المسمى بـ« الواسطيّة » ، فقدِ ابتدع ما خرق به إجماع المسلمين ، وخالف به الكتاب والسُّنَّة الصريحة والسلفَ الصالح ،

---

(١) « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » ، الصفحة (١٧ـ١٨) .
(٢) « دفع شبه مَن شَبَّه وتمرد » ، الصفحة (٤٥) .

واسترسل مع عقله الفاسد ، وأضله اللهُ على علم ، فكان إلهه هواه ، ظناً منه أنَّ ما قاله حقٌّ ، وما هو بالحقِّ ، وإنَّما هو مُنكَرٌ من القول وزور)[1] . هذا كلام الشيخ المطيعيِّ في حقِّ كتاب « العقيدة الواسطيّة » ، فكيف لو رأى كتابَهُ « بيان تلبيس الجهمية » ؟!

* * *

(١) « تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد » ، الصفحة (١٠ ، ١١) .

فصل في التفويض
وأنَّه قولُ أهلِ السُّنَّةِ قاطبةً

وإليك الآنَ بيانَ ما هو التفويض ، ومَن أهلُهُ القائلون به ، وأنَّ قول ابن تيمية المارَّ ذكرُهُ أصابَ السلف والخلف .

قال في « لسان العرب » : (فَوَّضَ إليه الأمر : صَيَّرَهُ إليه ، وجعله الحاكم فيه ، وفي حديث الدعاء : فَوَّضتُ أمري إليك ؛ أي : رددته إليك ، يقال : فَوَّضَ أمره إليه : إذا ردّه إليه ، وجعله الحاكم فيه)[1] .

ولا يغب عنك أنَّ التفويض نفسَهُ هو نوع تأويل ، لكنَّه تأويل إجماليّ ؛ لأنَّه مع اعتقادِ أنَّ ظاهر الكلام غيرُ مرادٍ ، وأنَّه لا يَعلم المرادَ إلاَّ اللهُ ، وهذا عينُه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] ، فأيُّ تعطيل بردِّ العلم إلى عالمه ؟! وهذا عندنا معاشرَ الحنفيّة من المتشابه ، مثل قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه : ٥] ، ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] ، إلى غير ذلك من الآيات التي هي عندنا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلاَّ اللهُ ، ولا يَرِدُ عليَّ ههنا أنَّني ذكرتُ عنِ ابن جريرٍ الأقوالَ في معنى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ ﴾الآية [آل عمران : ٧] ، لأنِّي ما ذكرتُها قَبْلُ إلاَّ لدفع ما يقوله الحشويَّة من أنَّ المقصود بالآية المُؤَوِّلَةُ من أهل السُّنَّة ، فَتَنَبَّهْ .

ولا يَرِدُ على أهل الحقِّ أيضاً أنَّهم كيف يُؤَوِّلُون مع أنَّه لا يعلم تأويله إلاَّ الله ؟! لأنَّنا نقول : التأويل إنَّما هو على ظَنِّ جواز أن يكون ذلك المعنى مراداً ، أمَّا عين المراد فلا يعلمه إلاَّ هو ، وسيأتي تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

---

(١) « لسان العرب » مادة (ف . و . ض) .

قال الإمام السرخسي رحمه الله تعالى في كتابه « الأصول » : (وأمَّا المتشابه ؛ فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه لمن اشتبه فيه عليه ، والحكم فيه اعتقاد الحَقِّيَّة ، والتسليم بترك الطلب . . . وأنَّه ليس له مُوجَبٌ سوى اعتقاد الحَقِّيَّة فيه والتسليم ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] ، فالوقف عندنا في هذا الموضع ـ أي : ﴿إلاَّ الله﴾ ـ ثمَّ قولُه تعالى : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧] ابتداءٌ بحرف الواو لحسن نظم الكلام وبيانِ أنَّ الراسخ في العلم مَن يؤمن بالمتشابه ، ولا يشتغل بطلب المراد فيه ، بل يقف فيه مُسلِّماً وهو معنى قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧])(١) .

وقال الإمام العلاَّمة الأصوليُّ الفقيهُ فخرُ الإسلام البزدويُّ رحمه الله تعالى في كتابه « كنز الوصول » : (فإذا صار المراد مشتبهاً على وجه لا طريق لدرْكِه ، حتى سقط طلبه ، ووجب اعتقاد الحّقِّيَّة فيه ؛ سُمِّيَ متشابهاً . . . فأمَّا المتشابه ؛ فلا طريق لدرْكِه إلاَّ التسليم ، فيقتضي اعتقاد الحَقِّيَّة قبل الإصابة ـ أي : يوم القيامة ـ وهذا معنى قوله تعالى : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران : ٧] ، وعندنا لا حظَّ للراسخين في العلم من المتشابه إلاَّ التسليم على ـ أي : مع ـ اعتقاد حَقِّيَّة المراد عند الله ، وأنَّ الوقف على قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] ، واجب . . . وهذا يقابل المحكم ، ومثاله المقطعات(٢) في أوائل السور ، ومثاله إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار حقّاً في الآخرة بنصِّ القرآن بقوله : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢ ـ ٢٣] ؛ لأنَّه سبحانه موجود بصفة الكمال ، وأن يكون مرئياً لنفسه ولغيره من صفات الكمال ، والمؤمن لإكرامه بذلك أَهْلٌ ، لكن إثبات الجهة ممتنعٌ ، فصار ـ أي : النَّصُّ ـ بوصفه متشابهاً ، فوجب تسليم المتشابه على اعتقاد الحَقِّيَّة فيه ، وكذلك إثبات اليد والوجه حقٌّ عندنا ، معلوم بأصله ، متشابه بوصفه ، ولن يجوز إبطال الأصل بالعجز عن دَرْك

---

(١) « أصول السرخسي » (١/ ١٨٤) .

(٢) يريد بها الحروفَ أوائل السور .

الوصف ، وإنَّما ضلَّتِ المعتزلة من هذا الوجه ، فإنَّهم ردُّوا الأصول لجهلهم بالصفات ، فصاروا معطِّلة)[1] .

هذا هو التفويض عند أهل السُّنَّة والجماعة الماتريديَّةِ وكذا الأشاعرة ، وهو تأويل من وجه ؛ لأنَّ ظاهر الكلام غيرُ مرادٍ بدليل قولِه : (على اعتقاد حَقِّيَّة المراد عند الله) ، وقولِهِ : (فصار بوصفه متشابهاً) ، ويدُلُّك على التفويض قولُهُ : (فوجب تسليم المتشابه) .

فإن قال قائل : إنَّ كلام الإمام البزدويِّ والسَّرَخْسيِّ يُفيد ظاهرُه منعَ التأويل بل التسليمَ والتفويضَ ؟

فالجواب : أنَّ الأمر بخلاف ذلك ؛ لأنَّ الإمام البزدويَّ يقول : (لا طريق لدرْكه) ، ومعنى الدرْك : الإحاطة ، والمؤَوِّلُ يعتقد أن يكون معنى ما أوَّلَهُ جائزَ الإرادة ، وليس عينَ المرادِ ، وإنَّك إذا أمعنت النظرَ في كلام الإمام البزدويّ ؛ فإنَّك تراه قد أَوَّلَ تأويلاً إجمالياً حيث أثبت الرؤيةَ ونفى الجهة التي هي من صفات الأجسام ، وهذا هو معنى قوله : (لا حظَّ للراسخين في العلم من المتشابه إلاَّ التسليم) فتَنَبَّه لذلك فإنَّه دقيق .

وقال الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله تعالى فيما حكاه عنه الإمام أبو الفضل التميميُّ في كتابه « اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد ابن حنبل » : (سئل ـ أي : الإمام أحمد ـ قبل موته بيوم عن أحاديث الصفات ، **فقال : تُمَرُّ كما جاءَت ، ونؤمن بها ، ولا نَرُدُّ منها شيئاً إذا كانت بأسانيد صحاح ، ولا يُوصف بأكثر ممَّا وصف به نفسَهُ ، بلا حَدٍّ ، ولا غايةٍ** ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] ، **ومَن تكلَّم في معناها ابتدع**)[2] .

فانظر إلى قوله أوَّلاً : (تُمَرُّ كما جاءت) ، وأنا أسألك : كيف جاءت ؟ أليس مجيؤها روايتَها فحسب ؟

---

(١) « كنز الوصول » (١/١٤٨) بشرحه « كشف الأسرار » ، بحث المتشابه .
(٢) « اعتقاد الإمام المبجّل أبي عبد الله أحمد ابن حنبل » ، الصفحة (٨٧) .

ثمَّ انظر إلى قوله آخراً : (ومَن تكلَّم في معناها ابتدع) ، فإن كان المعنى معلوماً ، فما وجه المنع من الكلام فيه ؟

وهذا هو عين التفويض عند مَن يفهم .

وقال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في سننه : (وقد رُوِيَ عنِ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم روايات كثيرةٌ ، مثلُ هذا ما يُذكَرُ فيه أمر الرؤية : أنَّ الناس يرون ربَّهم ، وذكر القَدَم ، وما أشبه هذه الأشياء ، والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمَّة مثلِ سفيان الثوريِّ ، ومالكِ بن أنس ، وابنِ المبارك ، وابنِ عُيينة ، ووكيع ، وغيرِهم ، أنَّهم رَووا هذه الأشياءَ ، ثمَّ قالوا : **تُروَى هذه الأحاديثُ ، ونؤمن بها ، ولا يقال كيف ، وهذا الذي اختارَه أهلُ الحديث ، أن تُروَى هذه الأشياءُ كما جاءتْ ، ويُـؤمن بها ، ولا تُفَسَّر ، ولا تُتوهّم ، ولا يقال : كيف ، وهذا أمرُ أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه**)[1] .

وروى البيهقيُّ من طريق أبي داود الطيالسيِّ قال : (كان سفيان الثوري ، وشعبة ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وشُريك ، وأبو عوانة لا يَحُدُّونَ ، ولا يُشَبِّهُونَ ، ولا يمثِّلون ، يروون الحديث ، لا يقولون : كيف ، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر . قال البيهقيُّ : قال أبو داود : وهو قولنا ، قلت : وعلى هذا مضى أكابرنا)[2] .

وذكر الحافظ الذهبيُّ في « سير أعلام النبلاء » عن مالك رحمه الله تعالى أنَّه قال : (أمِرَّهَا كما جاءت بلا تفسير)[3] .

وروى الحافظ البيهقيُّ بإسناد صحيح إلى سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى أنَّه

---

(١) « سنن الترمذي » ، أبواب (صفة الجنة) ، باب (ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار) ، رقم (٢٥٥٨) ، وانظر فيه أبواب (تفسير القرآن) ، باب (سورة المائدة) ، الآية (٥٤) ، رقم الحديث (٣٠٤٥) .

(٢) « الأسماء والصفات » ، الصفحة (٣٩٥) ، باب (قولِ الله عزّ وجلّ لعيسى عليه السلام ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران : ٥٥] . وانظر « فتح الباري » (١٣/ ٤١٨)

(٣) « سير أعلام النبلاء » (٨/ ١٠٥) .

كان يقول : (كلُّ ما وَصف اللهُ تعالى من نفسه في كتابه فتفسيرُهُ تلاوتُهُ والسكوتُ عليه)[1] ، وفي رواية : (فقراءتُهُ تفسيرُهُ ، ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية)[2] .

وروى البيهقيُّ بإسناد صحيح إلى الوليد بن مسلم قال : (سئل الأوزاعي ، ومالك ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد عن هذه الأحاديث ، فقالوا : أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيفيَّة)[3] .

وقال الإمام الخطابيُّ رحمه الله تعالى : (و ليس معنى اليد عندنا الجارحةَ ، إنَّما هو صفة جاء بها التوقيف ، فنحن نطلقُها على ما جاءت ، ولا نكيِّفُها ، وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار المأثورة الصحيحة ، وهو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة)[4] .

وقال إمامُ الحرمين رحمه الله تعالى في كتابه « العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية » : (وقد اختلفتْ مسالكُ العلماء في الظواهر التي وردتْ في الكتاب والسُّنَّة ، وامتنع على أهلِ الحقِّ اعتقادُ فحواها ، وإجراؤها على موجبِ ما تبتدِرُهُ أفهام أربابِ اللسان منها ؛ فرأى بعضُهم تأويلَها ، والتزم هذا المنهج في آي الكتاب ، وما يصحُّ من سنن الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم ، وذهب أئمةُ السلف إلى الانكفاف عنِ التأويل ، وإجراءِ الظواهر على مواردها ، **وتفويض معانيها إلى الربِّ تعالى** ، والذي نرتضيه رأياً ، وندين الله به عقلاً اتِّباعُ سلف الأمَّة)[5] .

---

(١) انظر « الأسماء والصفات » للبيهقي ، الصفحة (٣٧٩) باب (ما جاء في قوله عزَّ وجلَّ ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥]) ، والصفحة (٣١٢) باب (ما جاء في اليدين) ، وكتابَهُ « الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد » ، باب (القول في الاستواء) ، الصفحة (٢١٢) .

(٢) « الأسماء والصفات » الصفحة (٢٩٨) ، باب (ما جاء في إثبات العين) .

(٣) « الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد » ، باب (القول في الاستواء) ، الصفحة (٢١٢) .

(٤) « الأسماء والصفات » الصفحة (٣١٣) ، باب (ما ذكر في اليمين والكف) .

(٥) « العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية » ، الصفحة (٣٢) ، يقول الإمام الحافظُ تاج الدين السبكيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « طبقات الشافعية الكبرى » (٥/ ١٩١) : (والقولُ بالإمرار=

فهذا إمام الحرمين بَيَّنَ أنَّ أهل الحق لم يعتقدوا ظاهرَها الذي يفيد التشبيه والجارحة ، وجعل كلاًّ مِن المُؤَوِّل والمُفَوِّضِ من أهل الحقّ ، وماذا بعد الحقّ إلاَّ الضلال ، ثمَّ صَرَّحَ بأنَّ السلف مفوضةٌ معانيَ الآيات إلى الله سبحانه ، وهو الذي ارتضاه هنا ، لكنَّ هذا ليس آخرَ أقواله ؛ لأنَّه رجع فأوَّلَ بعد ذلك ، كما تراه في مقدمة كتابه « غياث الأمم »[1] ، والمسألة كما قال الإمام تاج الدين السبكيُّ اجتهاديَّةٌ[2] .

قال الإمام أبو الحسن الأشعريُّ رحمه الله تعالى في « مقالات الإسلاميين » : (وقال أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث : ليس ـ سبحانه ـ بجسم ، ولا يشبه الأشياء ، وإنَّه على العرش كما قال عزَّ وجلَّ : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه : ٥] ، ولا نقدم بين يدي الله في القول ، بل نقول : استوى بلا كيف)[3] .

وهذا هو التفويض وإرجاع العلم إلى عالمه ، فقوله : (وإنَّه على العرش كما قال) ، أي : كما أراد ، لا كما تفهم البشر ، وقارن كلام هذا الإمام الكبير مع عقيدة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، اللذينِ يقولان : استوى بذاته ، وهو محدود

= مع اعتقاد التنزيه هو المعزُوُّ إلى السلف ، وهو اختيارُ الإمام في « الرسالة النِّظَامِيَّة » ، وفي مواضعَ من كلامه ، فرجوعُهُ معناه : الرجوعُ عن التأويل إلى التفويض ، ولا إنكارَ في هذا ، ولا في مقابِلِهِ ، فإنَّها مسألةٌ اجتهاديَّة ، أعني : مسألةَ التأويل أوِ التفويضِ مع اعتقادِ التنزيه ، إنَّما المصيبةُ الكبرى ، والدَّاهِيَةُ الدَّهياء **الإمرارُ على الظاهر ، والاعتقاد أنَّه مرادٌ ، وأنَّه لا يستحيلُ على الباري** ، فذلك قولُ المجسِّمة عُبَّادِ الوثن ، الذين في قلوبهم زيغٌ يحملُهُم الزيغ على اتِّباع المتشابه ابتغاء الفتنة ، عليهم لعائنُ الله تَتْرَى ، واحدةً بعد أخرى ، ما أجرأهم على الكذب ، وأقلَّ فهمهم للحقائق !) .

(١) « غياث الأمم في التياثِ الظُلَم » ، الصفحة (٦ ، ٧) ، وكتابه هذا قد ألَّفه بعد « العقيدة النظامية » ، كما هو مذكور في مقدمة « غياث الأمم » ، الصفحة (٧ و١٨) .

(٢) والأمر فيها ليس بالخطر بالنسبة للفريقين ، أي : فلا يُنكَر على المُؤَوِّلِ ، ولا على تارك التأويل ؛ لأنَّه جائز مستوي الطرفين . انظر « طبقات الشافعية الكبرى » (٥/ ١٩١) .

(٣) « مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين » ، باب (اختلاف الناس في التجسيم) الصفحة (٢١١) .

من جهاته السِّتّ ، وينزل ، ويتحرّك ، وغير هذا من الضلال المبين والجهل الفاضح .

وقال الحافظ ابن الجوزيِّ رحمه الله تعالى في كتابه « دفع شبه التشبيه » : (وكان الإمام أحمد يقول : أمرُّوا الأحاديث كما جاءت ، وعلى هذا كبار أصحابه كإبراهيمَ الحربيّ ، ومن كبار أصحابنا أبو الحسن التميميّ ، وأبو محمد رزق الله بن عبد الوهّاب ، وأبو الوفاء بن عقيل)[1] .

فها أنت ذا ترى أنَّ الإمام أحمد وأصحابَهُ لم يقفوا عند هذه الأحاديث ، ولم يقولوا : نزل ، وتحرَّك ، واستقرَّ ، وجلس ، ولم يقولوا : يتكلَّم بكلامٍ قديمٍ بالنوع حادثٍ بالأفراد ، وأنَّ الحوادث تحلُّ بذاته سبحانه ، تعالى الله عمَّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً .

فأين أنتم من أولئك :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

وقال الإمام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « فتح الباري » : (أخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال : كنا عند مالك ، فدخل رجل ، فقال : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه : ٥] كيف استوى ؟ فأطرق مالك ، فأخذته الرُّحَضَاءُ ، ثم رفع رأسه ، فقال : الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ، ولا يقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وما أراك إلاَّ صاحب بدعة)[2] .

فالتفويض في كلام مالك إمام أهل المدينة هو قولُه : (كما وصف به نفسه) لا كما يفهمه المجسّمة .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أيضاً : (وأخرج ابن أبي حاتم في

---

(١) « دفع شبه التشبيه » ، الصفحة (١١١) .

(٢) « فتح الباري » (١٣/٤١٧) ، كتاب التوحيد ، باب ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ [هود : ٧] ، و﴿هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ۩﴾ [النمل : ٢٦]) .

« مناقب الشافعي » عن يونس بن عبد الأعلى ، سمعت الشافعي يقول : لله أسماء وصفات لا يَسَعُ أحداً رَدُّهَا ، ومن خالف بعد ثبوت الحُجَّة عليه فقد كفر ، وأمَّا قبل قيام الحُجَّة ؛ فإنَّه يُعذر بالجهل ؛ لأنَّ علم ذلك لا يُدرَك بالعقل ، ولا الرؤيةِ والفكر ، فنثبت هذه الصفاتِ ، وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه ، فقال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١])[١] .

أليس هذا هو عينَ التفويض مع التأويل الإجماليّ ؟

وقال الإمام ابن الجوزيّ رحمه الله تعالى في تفسيره « زاد المسير » : (**وإجماع السلف منعقدٌ على ألاَّ يزيدوا على قراءة الآية**)[٢] .

وقال الإمام القاسم بن قُطْلُوبُغَا رحمه الله تعالى : (وقال سلفنا في جملة المتشابه : نؤمن به ، **ونفوّض تأويله إلى الله تعالى** ، مع تنزيهه عما يوجب التشبيه والحدوث ، بشرط ألاَّ يذكر إلاَّ ما في القرآن والحديث ؛ أي : لا نزيد على التلاوة ، فلا نقول : الاستواء صفة ، ولا نشتق منه الاسم أي : لا نقول : مستوٍ ـ ولا نبدّله بلفظ آخر . حكاه التكاريّ وغيرُهُ)[٣] .

وكلام التكاريّ هذا يبين ما أجمله الإمام ابن الجوزيّ في كتابه « زاد المسير » المارّ ذكره بإجماع السلف أنَّهم لا يزيدون على تلاوة الآية ، لا أنَّهم لا يؤوّلونها أصلاً ، لما مرَّ من ثبوت ذلك عنهم ، بل عنِ ابن الجوزيّ نفسِهِ ، وإنَّما المنع أن يُدَّعَى أنَّ المؤوَّل هو عينُ مرادِ الله تعالى .

وإنَّني لا ينقضي عجبي مِن فهم هؤلاء الحشويّة ! !

ما معنى قول الشافعيِّ : (لأنَّ علم ذلك لا يُدرَك بالعقل) ، ثم قولِهِ : (فنثبت هذه الصفات ، وننفي عنه التشبيه) ؟

---

(١) « فتح الباري » (١٣/ ٤١٨) ، كتاب التوحيد ، باب (كان عرشه على الماء ، و﴿هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۩﴾ [النمل : ٢٦]) .

(٢) « زاد المسير » (٢/ ٤٩٣) ، تفسير سورة الأعراف ، الآية (٥٤) .

(٣) « حاشية العلامة قاسم على المسايرة » ، الصفحة (٣١) .

أليس هذا هو التأويل الإجماليّ ، وهو قوله : (وننفي عنه التشبيه) ؟

فلو لم يكن إلاَّ كلام الشافعيِّ هذا لكفانا حُجَّة .

وقال الإمام الحافظ القرطبيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « المُفهِم » : (فإن قيل : فقد صَحَّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال : « إنَّ قلوب بني آدم بين إصبَعين من أصابع الرحمن » ، فقد أخبر بأنَّ له أصابعَ ، فالجواب : أنَّه إذا جاءنا مثل هذا في كلام الصادق تَأَوَّلنَاهُ ، أو تَوَقَّفنَا فيه إلى أن يتبيَّن وجهُهُ مع القطع باستحالة ظاهره ؛ لضرورة صدق مَن دَلَّتِ المعجزةُ على صدقه)[1] .

فهذا الإمام القرطبيُّ يُصَرِّح بصرف اللفظ عن ظاهره ، لكن العجب مِن الحشويَّة أنَّ الرجل إذا تكلَّم بكلام يرضَونه جعلوه إماماً علاَّمة فقيهاً ، ثمَّ تراهم إذا تكلَّم الرجل نفسُهُ بكلامٍ يخالفهم ينسفون ما بنوا من بروج المدح فيه ، هل هذا إلاَّ الهوى ؟

فالرجل إمَّا أن يكون مبتدعاً ، ضالاً ، جهمياً ، معطِّلاً ، كما يصفون به مَن يخالفهم ، وإمَّا أن يكون عالماً ، إماماً ، يُعتبَر قولُهُ ، ويُحترم ؟

تفويض إمام الهدى إمام أهل السنة أبي منصور الماتريدي :

قال رحمه الله تعالى في كتاب « التوحيد » : (وأمَّا الأصلُ عندنا في ذلك : أنَّ الله تعالى قال : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ [الشورى : ١١] ، فنفى عن نفسه شَبَهَ خلقِهِ ، وقد بيَّنَّا أنَّه في فعله وصفته مُتعالٍ عنِ الأشباه ، فيجبُ القول بـ : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه :٥] على ما جاء به التنزيل ، وثبتَ ذلك في العقل ، ثمَّ لا نقطعُ تأويلَه على شيءٍ لاحتماله غيرَه ممَّا ذكرنا ، واحتمالِهِ أيضاً ما لم يبلغنا ممَّا يُعلَمُ أنَّه غيرُ مُحتَمِلٍ شبه الخلق ، ونؤمن بما أراد الله به ، كذلك في كلِّ أمرٍ ثبتَ التنزيل فيه ، نحو الرؤية وغيرِ ذلك ، يجبُ نفي الشَّبَهِ عنه ،

---

(١) « المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسلِم » (٧/ ٣٩٠) ، كتاب التفسير ، عند حديث مجيء اليهودي ، وقوله إن الله يمسك السموات على إصبع ، برقم (٢٩٠١) .

والإيمانُ بما أراده من غيرِ تحقيقٍ على شيءٍ دون شيء ، والله الموفّق)[1] .

انظر قولَه : (فيجب القول بالرحمن على العرش استوى) ؛ ذلك لأنَّ الخبر قطعيُّ الثبوت ، وقولُهُ : (وثبت في العقل) معطوف على (جاء به التنزيل) ؛ أي : يجب القول بالآية ، وبما ثبت في العقول مِنِ استحالة ظاهره ، من الاستقرار والمماسّة ؛ لِمَا يلزم مِنَ الحَدِّ والجهة ، وهي من صفات الحوادث ، وهذا هو التأويل الإجماليّ ، ثمَّ بَيَّنَ أنَّه إن تأوَّلنا آيةً من الآيات المتشابهات تأويلاً تفصيليّاً ـ وهو الذي جرى عليه بعض أئمَّة السلف وأكثر الخلف ـ كما مرَّ مِن صرف الظاهر الحقيقيّ إلى معنى آخرَ مجازيّ يكون المتأَوَّلُ فيه منزِّهاً بما يوافق العقل واللغة والشرع معاً ، وليس بالعقل وحده ، الذي هو مرفوض عند الحشويَّة ، وما أدري لماذا لا يريدون أن يُعمِلوا عقولَهُم ، ومَنْ لم يُعمِل عقلَه أنَّى يفهم عنِ الله تعالى ؟ ثمَّ يُصَرِّحُ إمامنا أبو منصور أنَّنا بعد التأويل لا نقطع أنَّه عينُ المراد عند الله سبحانه ، بل نُؤَوِّلُ مُنزِّهين ، ثمَّ نُفوِّض عينَ المراد إلى الله سبحانه ، وهذا الذي قاله هذا الإمام هو عين العلم والتقوى والخوف من الله سبحانه ، فَنَزَّهُوا وَفقاً لقوله تعالى : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ [الشورى : ١١] ، وأوَّلُوا وَفقاً للغة والعقل والشرع وفعلِ بعض الصحابة كابن عباس ومَن بعده ، لكنَّهم لم يجزموا بأنَّ هذا التأويل هو عين المراد عند الله ؛ كيلا يَتَأَلَّوا عليه سبحانه وتعالى .

وفي كلام الإمام أبي منصور بيانٌ لكلام الإمام البزدويّ والسَّرَخْسيِّ السابق .

وسبق أن نقلتُ عن إمامنا الأعظم تأويلاً له عند الكلام في التأويل ، وهنا أسوق لك نصَّه في تفويض ما جاء عنِ الله على مراد الله ، مع تنزيهه لله تعالى عن مشابهة الحوادث ، وهو ما يسمِّيه أهل الحقِّ بـ« التأويل الإجماليّ » .

قال الإمام الأعظمُ رحمه الله تعالى في « وصيَّته » إلى أصحابه عند وفاته : (و نُقِرُّ بأنَّ الله سبحانه وتعالى على العرش استوى ، من غير أن يكونَ له حاجةٌ

---

(١) « التوحيد » ، الصفحة (٧٤) .

واستقرارٌ عليه ، وهو حافظُ العرش وغيرِ العرش ، فلو كان محتا جاً لَمَا قَدَرَ على إيجادِ العالم وتدبيرِه كالمخلوقين ، ولو كان محتاجاً إلى الجلوس والقرارِ ، فقَبْلَ خَلْقِ العرش أين كان اللهُ ؟ تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً)[١] .

انظر وأمعن النظر في قول الإمام الأعظم تجده كلامَ الإمام أبي منصور الماتريديّ نفسَهُ ، فقول أبي حنيفة : (و نَقِرُّ بأنَّ الله سبحانه على العرش استوى) ، أي : لثبوت ذلك في القرآن ، ثمَّ نفى ظاهر الكلام ، وأوَّله حسَب ما يُحيلُهُ النقل والعقل من أنَّ الاستواء ظاهره وحقيقته الجلوسُ والاستقرار ، فالنقل قولُه تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ، والعقل ينفي ذلك ويحيله ؛ لأنَّه لو كان جسماً لزم افتقاره إلى مخصِّص ، فيكون محتا جاً ، وهذه صفة الحوادث ، فهذا تأويل الإمام الأعظم لقوله تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه :٥] ، فأيُّ بِدْعٍ في التأويل الإجماليّ أو التفصيليّ ، لكن الحشويَّة ينقلون من كلام الأئمَّة ما يَهْوَوْنَ ، ويخفون ما هو عليهم حُجَّة ، وليس هذا شأن أهل التقوى .

وقال الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في « وصيَّته » في آخرها : (ولقاء الله تعالى لأهل الجنَّة حقٌّ ، بلا كيف ، ولا تشبيه ، ولا جهة)[٢] .

فانظر يرحمك الله كيف أثبت الرؤية بقوله : (حقّ) ؛ أي : موجود ثابت ، ولكن ظاهر النص في الرؤية يوهم جهةً ، ومقابلةً ، وتشبيهاً ، فأوَّله إمامنا أبو حنيفة بنفي ذلك كلِّهِ ، والله تعالى أعلم .

وبهذا كلِّهِ يَتبَيَّنُ لك بشاعةُ وخطورةُ وتَهَوُّرُ ابن تيمية حيث جعل التفويضَ من شَرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد .

---

(١) كتاب « الوصيـة » المطبوع ضمن مجموعة الإمام الكوثري في العقيدة وعلم الكلام ، الصفحة (٦٣٦) .

(٢) المرجع السابق نفسُهُ .

وقال الإمام القاضي عياض رحمه الله تعالى في « شرحه على صحيح مسلم » : (لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهِهم ومحدِّثِهم ومتكلِّمِهم ومقلدِهم أنَّ الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الملك : ١٦] ونحوِهِ ليست على ظاهرها ، بل مُتَأَوَّلَةٌ عند جميعهم)[١] .

وقال الإمام البيهقيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الاعتقاد والهداية » : (وأصحابُ الحديث فيما وردَ به الكتابُ والسُّنَّةُ من أمثال هذا[٢] ـ ولم يتكلَّم أحدٌ من الصحابة والتابعين في تأويله ـ على قسمين : منهم من قَبِلَهُ ، وآمن به ، ولم يُؤَوِّلْهُ ، ووَكَلَ علمَه إلى الله ، ونفى الكيفيَّةَ والتشبيهَ عنه[٣] ، ومنهم من قَبِلَهُ ، وآمنَ به ، وحملَهُ على وجهٍ يَصِحُّ استعمالُه في اللغة ، ولا يناقِضُ التوحيدَ[٤] . . .)[٥] .

وقال الإمام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى : (الناسُ في هذه الأشياء[٦] الموهمةِ للجهة ونحوِها فِرَقٌ ثلاثة ، ففرقةٌ تُؤَوِّلُ ، وفرقةٌ تشَبِّهُ ، وثالثةٌ تَرَى أنَّه لم يطلقِ الشارعُ مثلَ هذه اللفظةِ إلاَّ وإطلاقه سائغٌ وحسنٌ ، فنقولُهَا مطلقةً كما قالوا مع التصريح بالتقديس والتنزيه والتَّبَرِّي من التحديد والتشبيه ، ولا نَهِمُ بشأنها ذكراً ولا فِكراً ، بل نَكِلُ علمَها إلى مَن أحاط بها وبكلِّ شيءٍ خُبْراً ، وعلى هذه الطريقة مضى صدرُ الأمَّة وساداتُهَا ، وإيَّاها اختارَ أئمَّةُ الفقهاء وقادتُهَا ، وإليها دعا أئمَّةُ الحديثِ وأعلامُهُ ، ولا أحد من المتكلمين يَصدِفُ عنها ويأباها)[٧] .

---

(١) « إكمال المعلم بفوائد مسلم » (٢/ ٤٦٥ ، ٤٦٦) .
(٢) مرادُهُ بـ(هذا) الاستواءُ والنزول إلى غير ذلك .
(٣) وهذا هو التفويض ، وهو التأويل الإجماليّ .
(٤) وهذا هو التأويل التفصيليّ .
(٥) « الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد » ، الصفحة (٢١١ ، ٢١٢) ، باب (القول بالاستواء) .
(٦) مرادُه بهذه الأشياء : الاستواءُ ، والنزول ، إلى غيرِ ذلك .
(٧) نقله عنه الإمام الزركشي في كتابه « البحر المحيط » (٣/ ٤٤٠) ، بحث (الظاهر والمؤول) .

وكلام ابن الصلاح هو معنى كلام الإمام الترمذي فيما نقله عنِ الأئمَّة من عدم التَّوَهُّمِ والتشبيه .

أقول : ربَّما يجول في فكرك أنَّ كلامَ ابن الصلاح ينفي أن يكون السلف قد أَوَّلُوا أو رفضوا التأويل ؟

والجواب : أنَّه إنَّما بَيَّنَ اختيار السلف والأئمَّة مع أنَّه تأويل في الجملة مع التفويض ، ولم يقل : إنَّهم أنكروا على أهل التأويل التفصيليّ المشهور عند المتأخِّرين ؛ لأنَّ اختيار الشيء لا يلزم منه بطلان أو فساد أو ضعف مقابله ، فتنبَّه .

وقال الإمام العلم القدوة النوويُّ رحمه الله تعالى في « شرح صحيح الإمام مسلم » : (اعلمْ أنَّ لأهل العلم في أحاديث الصفاتِ وآياتِ الصفات قولين : أحدهما ـ وهو مذهبُ معظم السلف أو كلِّهم ـ : أنَّه لا يُتكلَّمُ في معناها ، بل يقولون : يجبُ علينا أن نؤمنَ بها ، ونعتقدَ لها معنىً يليقُ بجلال الله تعالى وعظمتِهِ مع اعتقادنا الجازمِ أنَّ الله تعالى ليس كمثله شيءٌ ، وأنَّه منزَّهٌ عنِ التجسيم ، والانتقالِ ، والتحيُّزِ في جهةٍ ، وعن سائر صفاتِ المخلوق)[1] .

انظر إلى قوله : (نعتقد لها معنىً . . . إلخ) أليس هذا صرفَ اللفظ عن مفهومه الظاهر إلى معنى يفيد التنزيه .

وقال الإمام العلاَّمة ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى : (ونقول في الألفاظ المُشكلةِ : إنَّها حقٌّ وصدقٌ ، على الوجه الذي أراده ، ومَن أَوَّلَ شيئاً منها : فإن كان تأويلُه قريباً على ما يقتضيه لسانُ العرب ، وتفهمُه في مخاطباتها ؛ لم ننكرْ عليه ولم نُبَدِّعْهُ ، وإن كان تأويلُه بعيداً ؛ توقَّفنا عنه واستبعدناه ، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه مع التنزيه)[2] .

---

(١) « المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج » ، (٣/ ١٩) ، عند حديث أبي هريرة في الرؤيا باب (إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة) ، من كتاب الإيمان .

(٢) نقله عنه الإمام الزركشيُّ في كتابه « البحر المحيط » (٣/ ٤٤٠ ، ٤٤١) ، بحث (الظاهر والمؤول) .

فإن كان هذا الإمام المجتهد يقول : إنَّ مَن تَأَوَّل على وجه يصحُّ لم نبدِّعه ، ولم نُنكر عليه ، فما بال الحشويَّة الجهّال يهيمون في كلِّ وادٍ مشبِّهين ، ثم منكرين على أهل السُّنَّة المُتأَوِّلينَ المُنزِّهِينَ .

وقال الإمام العلاَّمة بدر الدين الزركشيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « البرهان » : (وقد اختلف الناسُ في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرقٍ :

أحدها : أنَّه لا مدخلَ للتأويل فيها ، بل تجرى على ظاهرها ، ولا يؤَوَّلُ شيءٌ منها ، وهم المُشَبِّهَةُ .

والثاني : أنَّ لها تأويلاً ، ولكن نُمسِكُ عنه ، مع تنزيه اعتقادِنا عنِ الشبه والتعطيل ، ونقول : لا يعلمُهُ إلاَّ الله ، وهذا قولُ السلف .

والثالث : أنَّها مُؤَوَّلَةٌ ، وأوَّلُوهَا على ما يليقُ به .

والأوَّلُ باطلٌ ، والأخيران منقولانِ عنِ الصحابة . . . ومِمَّنْ نُقِلَ عنه التأويلُ عليٌّ ، وابنُ مسعود ، وابنُ عباس ، وغيرُهم . . .)[1] .

وقال الإمام الحافظ جلال الدين السيوطيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الإتقان في علوم القرآن » : (وجمهورُ أهل السُّنَّة ـ ومنهم السلف وأهل الحديث ـ على الإيمان بها ، وتفويضِ معناها المرادِ منها إلى الله تعالى ، ولا نفسِّرُها ، مع تنزيهنا له عن حقيقتها ؛ أي : الذي هو ظاهر الألفاظ كالجوارح . . . وذهبتْ طائفةٌ من أهل السُّنَّة إلى أنَّا نُؤَوِّلُهَا على ما يليق بجلال الله تعالى ، وهذا مذهبُ الخلف . . .)[2] .

---

(١) « البرهان في علوم القرآن » (٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨) ، النوع السابع والثلاثون في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات .

(٢) « الإتقان في علوم القرآن » (١/ ٦٥٠ ، ٦٥١) ، النوع الثالث والأربعون في المحكم والمتشابه .

وإنَّك إذا نظرت في قوله : (جمهور أهل السُّنَّة) ، ثمَّ في قوله : (طائفة من أهل السُّنَّة) ، ثمَّ نظرت وتفكَّرت أين ذهب الحشويّة ، وهل هم من أهل السُّنَّة ؟ يظهر لك الجواب .

ثمَّ بعد هذا ما أظنُّ أنَّه بقي لك شبهة أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة قسمان : مفوِّضون مع التأويل الإجماليّ ، ومؤوِّلون تأويلاً تفصيليّاً .

* * *

بيانُ شُذُوذِ الحَشَوِيَّةِ وَمُخالفَتِهِم لإجماعِ أهلِ السُّنَّةِ وَأَنَّهُم لَيسُوا مِنهُم

وكأنَّني بك ـ أيُّها القارىء الكريم ـ أنَّه ما يزال يُسَاوِرُكَ شَكٌّ في أنَّ الحشويَّة « الوهابيَّةَ ، السَّلفيَّة ، أنصارَ السنة . . . على اختلاف أسمائهم في البلاد » ليسوا من أهل السُّنَّة ، فاسمع قول الأئمَّة في ذلك ؛ لتستبين صدق ما أقول .

قال الإمام الجوينيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد » : (ومذهبُ أهلِ الحقِّ قاطبةً أنَّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ يتعالى عن التحيُّزِ والتخصُّصِ بالجهات ، وذهبت الكرَّامِيَّةُ وبعضُ الحَشَوِيَّةِ إلى أنَّ الباري ـ تعالى عن قولهم ـ مُتَحَيِّزٌ مُختَصٌّ بجهة فوق ، تعالى الله عن قولهم)[1] .

فهذا من الإمام الجوينيّ نصٌّ في أنَّ معتقدَ الجهة والتحيُّزِ إنَّما همُ الكرَّاميَّة وبعض الحشويَّة ، وأنَّ أهلَ الحقِّ قاطبةً على خلاف ذلك ، وهم أهل السُّنَّة والجماعة الأشاعرة والماتريديّة .

وقال الإمام الجوينيّ رحمه الله تعالى في كتابه « العقيدة النِّظَاميَّة في الأركان الإسلاميَّة » : (ثمَّ معتَقَدُ أهلِّ الحقِّ أنَّ كلامَ الله تعالى ليس بحروف منتظمة ، ولا أصواتٍ منقطعة ، وإنَّما هو صفةٌ قائمةٌ بذاته تعالى)[2] .

فإن كان أهل الحقِّ لا يقولون بهذا ، فأهل الباطل يقولون به بدليل المقابلة والمفهوم ، فإنَّ الحقَّ يقابله الباطل ، ومفهوم المخالفة في كلام المصنفين حجَّة ، والمتسلفون يقولون : إنَّ كلام الله سبحانه حروف وأصوات ، لكنَّها قديمة نوعاً ، حادثةٌ أفراداً ، وقد مرَّ بك ذلك فارجع إليه .

---

(١) « الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد » ، الصفحة (٥٨) .

(٢) « العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية » ، الصفحة (٢٧) .

وقال الإمام الحافظ السلفيّ العلاَّمة أبو جعفر الطحاويّ رحمه الله تعالى في عقيدته المشهورة[١] : (هذا ذكر بيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة على مذهب فقهاء الملَّة أبي حنيفة ، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيبانيّ . . . لا تبلغه ـ سبحانه ـ الأوهام ، ولا تدركه الأفهام[٢] ، ولا يشبهه الأنام[٣] ، له معنى الربوبيَّة ولا مربوب[٤] ، ومعنى الخالقيَّة ولا مخلوق)[٥] .

ثمَّ الطحاويُّ يحكي عن أئمَّة السلف في كلام الله تعالى أنَّه : (منه بدا[٦] بلا كيفيَّة قولاً) ، وكلام أهل السُّنَّة قاطبةً أنَّ كلام الله سبحانه كلام نفسيٌّ ليس بحرف ولا صوت ؛ لأنَّه لو كان حروفاً لزم تقدم الباء على السين ، والسينِ على الميم في (بسم الله) ، وهذا أمارة الحدوث ، ثمَّ الأصوات أعراض تحدث ، وهذا من صفات المخلوقين ، والحشويَّة يزعمون أنَّ كلام الله تعالى حروف وأصوات ، وأهل السُّنَّة يقولون : الحروف والأصوات كيفيَّات متعاقبة تحدث في المتكلِّم بعد أن لم تكن ، وهذا وصف كلام البشر ، والإمام الطحاويُّ رحمه الله تعالى يقول : (ولا يشبه قولَ البشر) ، ويقول : (ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد

---

(١) انظر « العقيدة الطَّحَاوِية » ، الصفحة (٢) فما بعدها .

(٢) وابن تيمية وأتباعه الحشويّة جعلوا الله سبحانه محدوداً من جهاته الست ـ كما مَرَّ بك ـ فجعلوه سبحانه ممّا تبلغه الأوهام ، وتدركه الأفهام .

(٣) لَمَّا جعله هؤلاء الحشويّة محدوداً ، والمحدود مقهور ؛ فقد شبهوه بخلقه من جهة القدر ؛ لأنَّه إمَّا أن يكون أوجد نفسه بهذا القدر ، فيكون حادثاً ؛ لأنَّ ما طرأ عليه الحدوث فهو حادث ، وإمَّا أنَّه وجد هكذا بغير اختيار منه ، فيكون مقهوراً ، وعلى كلٍّ مَن كانت هذه صفتَهُ فليس بإله .

(٤) والحشويَّة يقولون بقدم العرش قدماً نوعياً ، والعرش لا شكَّ مربوب ، والمربوب مخلوق ، والمخلوق حادث ، فالعرش حادث وليس قديماً .

(٥) وهذا نصَّ عليه الإمام الأعظم في « الفقه الأكبر » ، فأين قدم الحوادث بالنوع عندهم ؟ وأين قوله صلَّى الله عليه وسلَّم الذي يدَّعون أنَّهم يتمسَّكون بسُنَّته : (كان الله ولا شيء معه) .

(٦) جاء في بعض النسخ : (بدأ) بالهمزة ، وهذا تحريف ، والصواب ماأثبتُّهُ .

كفر) ، ويقول أيضاً : (ولا نخوض في الله) ، والحشويَّة ـ وعلى رأسهمُ ابن تيمية ، ومَن قبله كأبي يعلى ، وابن الزاغوني ـ خاضوا في الله ، وقالوا بمَحدوديَّته ، وأنَّه ينزل من فوق ، ويتحرَّك إن شاء ، إلى غير ذلك من التُّرَّهات والحماقات التي لا تخرج إلاَّ من رأس جاهل ، ما عرف ربَّه ، تعالى سبحانه عما يصفون .

وقال الإمام الطحاويُّ أيضاً : (تعالى عن الحدود والغايات) ، والحشويَّة حَدُّوهُ من جهاته السّتّ ، كما مرَّ بك ، وأهل السُّنَّة مجمعون على أنَّ الله سبحانه ليس في جهة ، لا جهة فوق ، ولا غيرها ، وليس محدوداً ، ولا جسماً .

وقال الإمام ابن حبان صاحب « الصحيح » رحمه الله تعالى في كتابه « الثقات » : (الحمد لله الذي ليس له حدٌّ محدود فيحتوى)[١] .

قال الإمام الجبل البحر الأصوليُّ فخر الإسلام البزدويُّ رحمه الله تعالى في كتابه « كنز الوصول » : (لكن إثبات الجهةِ ممتنعٌ ، فصار بوصفِهِ متشابهاً ، فوجبَ تسليمُ المتشابه على اعتقادِ الحَقِّـيَّةِ فيه)[٢] .

وقال الإمام الفقيه الأصوليُّ السَّرَخْسِيُّ رحمه الله تعالى : (إلاَّ أنَّ الجهة ممتنعة فإنَّ الله تعالى لا جهةَ له)[٣] .

وقال الإمام الكبير أبو منصور البغداديُّ عبد القاهر بن طاهر التميميُّ الشافعيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الفرق بين الفرق » في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السُّنَّة : (وقالوا[٤] : بنفي النهاية والحدِّ عن صانع العالم ، على خلاف قول هشام بنِ الحكم الرّافضيِّ في دعواه أنَّ معبودَه سبعة أشبار بشبر نفسه ، وخلاف

---

(١) « الثقات » ، الصفحة (١) .

(٢) « كنز الوصول إلى معرفة الأصول » ، (١/ ٢٤٦) ، المطبوع مع شرح « الكافي » للإمام السِّغنَاقِيِّ .

(٣) « أصول السَّرَخسِي » (١/ ١٨٥) .

(٤) أهل السنة والجماعة .

قولِ من زعمَ من الكرَّامِيَّةِ أنَّه ذو نهاية من الجهة التي تلاقي العرشَ ، ولا نهايةَ له من خمسِ جهات سواها)[1] .

زد على ذلك أنَّ ابن تيمية صَوَّبَ أنَّه سبحانه محدود من باقي الجهات ـ كما مرَّ بك ـ فزاد على أباطيل مَن تَقَدَّمَه .

وقال الإمام المجتهد الأصوليُّ أبو محمد الجوينيُّ الشافعيُّ والد إمام الحرمين رحمه الله تعالى في كتابه « التبصرة » : (والنهايةُ منفيَّةٌ عنه ـ تعالى ـ وليس بجوهر ، ولا جسم ، ولا عَرَضٍ ، وانتفت عنه الكيفيَّةُ ، والكَمِّيَّةُ ، والأينيَّةُ ، واللمِّيَّةُ ، وأنَّه حيٌّ ، قادرٌ ، عالمٌ ، مريدٌ ، سميعٌ ، بصيرٌ ، متكلِّمٌ ، له حياةٌ ، وقدرةٌ ، وعلمٌ ، وإرادةٌ ، وسمعٌ ، وبصرٌ ، وكلامٌ ، لم يزل ، ولا يزال بهذه الصفاتِ لا يُشبهُ شيءٌ منها شيئاً من المخلوقات . . . مستغنٍ عن مكانٍ يُقِلُّهُ ، وعن جسم يحُلُّهُ ، ليس له تحت فيكون تحته ما يسنده ، ولا فوق فيكون فوقه ما يمسِكُهُ ، ولا جانب يعضدُهُ أو يزاحمُهُ)[2] .

وقال الحافظ ابن حزم الظاهريُّ في كتابه « الفِصَل » : (فأمَّا القول الثالثُ في المكان : فهو أنَّ الله تعالى لا في مكان ولا في زمان أصلاً ، وهو قولُ جمهور أهل السُّنَّة ، وبه نقولُ ، وهو الذي لا يجوز غيرُهُ لبطلان ما عداه)[3] .

وقال الإمام المفسّر الفقيه الأصوليُّ أبو المظفر الإسفراييني الشافعيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « التبصير في الدين » : (وأن تعلم أنَّ الحركةَ والسكون . . والكونَ في مكان ، والاجتماعَ والافتراق ، والبعدَ من طريق المسافة ، والاتصالَ ، والانفصالَ ، والحجم . والحيِّزَ ، والمقدار ، والنواحي ، والأقطارَ ، والجوانب والجهاتِ كلَّهَا لا تجوز عليه تعالى ؛ لأنَّ جميعها يُوجِبُ الحدَّ والنهايةَ ، وقد دلَّلنا على استحالةِ ذلك على الباري سبحانه وتعالى)[4] .

---

(١) « الفَرْق بين الفِرَق » ، الصفحة (٣٣٢) .
(٢) « التبصرة في ترتيب أبواب للتمييز بين الاحتياط والوسوسة » ، الصفحة (١٨٣) .
(٣) « الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل » (١ / ٣٨٣) .
(٤) « التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين » ، الصفحة (٩٧) .

وقال الإمام الفقيه القاضي أبو الوليد بن رشد القرطبيُّ المالكيُّ الجَدُّ رحمه الله تعالى : (وإضافتُه ـ أي : العرش ـ إلى الله إنَّما هو بمعنى التشريفِ له ، كما يقالُ : بيتُ الله وحَرمُهُ ؛ لا أنَّه محلٌّ له ، وموضعٌ لاستقرارِهِ ؛ إذ ليس في مكان ، فقد كان قبل أن يخلق المكانَ)[1] .

هذه بعض النقول عن أئمَّة أهل السُّنَّة تفيدك أنَّ اعتقادهم أنَّ الله تعالى ليس في جهة ، ولا محدوداً ، ولا جسماً ، ولا في مكان ، ولا يوصف بالحركة ، وهذا مُجمعٌ عليه عندهم .

وقال الإمام العلاَّمة تاج الدين السُّبكيُّ الشافعيُّ رحمه الله تعالى في « طبقاته » : (أنا أعلم أنَّ المالكيَّةَ كلَّهُم أشاعرةٌ ، لا أستثني أحداً ، والشافعيَّةَ غالبُهم أشاعرةٌ ، لا أستثني إلاَّ مَن لحق منهم بتجسيمٍ أو اعتزالٍ ممَّن لا يَعبأ اللهُ به ، والحنفيَّةَ أكثرُهُم أشاعرةٌ ، أعني : يعتقدون عَقْدَ الأشعريّ ، لا يخرج منهم إلاَّ مَن لَحِقَ منهم بالمعتزلة ، والحنابلةَ أكثرُ فضلاء متقدِّميهم أشاعرةٌ ، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعريِّ إلاَّ مَن لَحِقَ بأهل التجسيم ، وهم في هذه الفرقةِ من الحنابلة أكثرُ من غيرهم ، وقد تأمَّلتُ عقيدةَ أبي جعفر الطَّحَاوِيِّ ، فوجدتُ الأمر على ما قال الشيخُ الإمامُ)[2] .

وقال الإمام السبكيُّ نفسه رحمه الله تعالى في كتابه « معيد النعم ومبيد النقم » : (وهذه المذاهبُ الأربعة ـ ولله الحمد ـ في العقائد يدٌ واحدة ، إلاَّ مَن لَحِقَ منها بأهل الاعتزال أو التجسيم ، وإلاَّ فجمهورُها على الحقِّ ، يُقِرُّونَ عقيدة أبي جعفر الطَّحَاوِيِّ التي تلقاها العلماءُ سلفاً وخلفاً بالقَبول ، ويَدينون لله برأي

---

(١) « المدخل » لابن الحاج (٢/ ١٤٩) ، فصل (في الاشتغال بالعلم يوم الجمعة) .

(٢) « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/ ٣٧٧ ، ٣٧٨) ، يريدُ بالشيخ الإمام والدَه الإمامَ تقيَّ الدين السبكيَّ رحمه الله تعالى ، حيث قال قبل هذا الكلام : سمعتُ الإمامَ الوالدَ رحمه الله تعالى يقول : (ما تضمنته عقيدة الطحاويّ هو ما يعتقده الأشعريّ ، لا يخالفه إلاَّ في ثلاث مسائل) .

شيخِ السُّنَّة أبي الحسن الأشعريِّ الذي لم يعارِضْهُ إلاَّ مبتدعٌ)[1] .

وقال الإمام عبد القاهر البغداديُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الأسماء والصفات » : (وأجمع أصحابنا على إحالة القول بأنَّه في مكان أو في كلِّ مكان ، ولم يجيزوا عليه المماسّة والملاقاةَ بوجه من الوجوهِ ، ولكنِ اختلفت عبارتُهُم في ذلك ، فقال أبوالحسن الأشعريُّ : إنَّ الله عزَّ وجلَّ ، لا يجوز أن يقال : إنَّه في مكان ، ولا يقال : إنَّه مباينٌ للعالم ، ولا إنَّه في جوف العالم ؛ لأنَّ قولَنا : إنَّه في العالَمِ يقتضي أن يكونَ محدوداً مُتَناهِياً ، وقولَنا : إنَّه مباينٌ له وخارجٌ عنه يقتضي أن يكون بينه وبين العالَمِ مسافةٌ ، والمسافةُ مكانٌ ، وقد أطلقنا القولَ بأنَّه غيرُ مماسٍّ لمكان)[2] .

وقال الإمام الفقيه الأصوليُّ أبو المظفر الإسفرايينيُّ رحمه الله تعالى : (وأن تعلم أنَّ كلَّ ما دلَّ على حُدوثِ شيءٍ من الحدِّ والنهاية والمكانِ والجهة والسكونِ والحركة فهو مستحيلٌ عليه سبحانه وتعالى)[3] .

وقال عند عدِّ ضلالات الكرَّامِيَّةِ المجسّمين أيضاً : (وممَّا ابتدعوه من الضلالات ممَّا لم يتجاسر على إطلاقِهِ قبلَهُم واحدٌ من الأمم لعلمِهِم بافتضاحِهِ هو قولُهُم بأنَّ معبودَهُم محلُّ الحوادث ، تَحدُثُ في ذاتِهِ أقوالُهُ وإرادتُه وإدراكه للمسموعات والمُبصَرات)[4] . من هنا تعلم من أين أخذ ابنُ تيمية عقيدَتَهُ .

وقال الإمام المفسِّر الفقيه عبدُ الحَقِّ المعروف بابن عَطِيَّة المحاربيّ الغرناطيّ رحمه الله تعالى : (العليُّ : يرادُ به عُلُوَّ القدر والمنزلة ، لا علوُّ المكان ؛ لأنَّ الله منزَّهٌ عن التحيُّز، وحكى الطبريُّ عن قوم أنَّهم قالوا : هو العليُّ على خلقه بارتفاع مكانِهِ عن أماكنِ خلقه، وهذا قولُ جهلةٍ من المجسّمين، وكان الوجهُ ألاَّ يُحكَى . .)[5] .

---

(١) « معيد النعم ومبيد النقم » ، الصفحة (٢٢) .

(٢) « الأسماء والصفات » ، الورقة (١٥١/ ب) من مخطوطة تركيا .

(٣) « التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين » ، الصفحة (٩٨) .

(٤) المرجع السابق نفسه ، الصفحة (٦٦) .

(٥) « المحرّر الوجيز » (٢/ ٣٨٧) ، سورة البقرة ، الآية (٢٥٥) .

وأنا أسألك عقيدةُ مَن هذه ؟!

هل ظهر لك أنَّ ابنَ تيمية وأتباعَهُ من الجهلة المجسمين ؟

وقال الإمام أبو محمَّد الشهرستانيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « نهاية الأقدام » : (القاعدةُ الرابعة في إبطال التشبيه : وفيها الردُّ على أصحاب الصور وأصحاب الجهة والكرَّامِيَّةِ في قولهم : إنَّ الربَّ تعالى محلُّ الحوادث . فمذهبُ أهل الحقِّ أنَّ الله سبحانه لا يُشبِهُ شيئاً من المخلوقات ، ولا يُشبِهُهُ شيءٌ منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة ، ليس كمثله شيءٌ وهو السميع البصير ، فليس الباري سبحانه بجوهَرٍ ، ولا جِسمٍ ، ولا عَرَضٍ ، ولا في مكانٍ ، ولا في زمانٍ ، ولا قابلٍ للأعراض ، ولا محلٍّ للحوادث)[١] .

وقال الإمام الكبير فخر الدين ابنُ عساكر شيخُ سلطان العلماء عزِّ الدين بنِ عبد السلام رحمهما الله تعالى في كتابه « العقيدة المرشدة » : (موجودٌ قبل الخلق ليس له قبلٌ ، ولا بعد ، ولا فوق ، ولا تحت ، ولا يمين ، ولا شمال ، ولا أمام ، ولا خلف ، ولا كلّ ، ولا بعض ، ولا يقال : متى كان ؟ ولا أين كان ؟ ولا كيف كان ؟ كوَّنَ الأكوانَ ، ودَبَّرَ الزمان ، لا يتقيَّد بالزمان ، ولا يتخصَّصُ بالمكان ، ولا يَشْغَلُهُ شأنٌ عن شان ، ولا يلحقُهُ وهمٌ ، ولا يكتنِفُهُ عقلٌ ، ولا يتخصَّصُ بالذهن ، ولا يتمثَّلُ في النفس ، ولا يُتَصَوَّرُ في الوهم ، ولا يتكيَّفُ في العقل ، لا تلحقُهُ الأوهامُ والأفكارُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١])[٢] .

قال الإمام الحافظ أبو العباس القرطبيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى في « شرحه على صحيح الإمام مسلم » المسمى « المُفهِم » : (و« أينَ » : ظرفٌ يُسألُ به عن المكان . وهو لا يصحُّ إطلاقُهُ على الله تعالى بالحقيقة ؛ إذ الله تعالى منزَّهٌ عن المكان ، كما هو منزَّهٌ عن الزمان ، بل هو خالقُ الزمان والمكان ، ولم يزل

---

(١) « نهاية الأقدام في علم الكلام » ، الصفحة (١٠٣) .

(٢) انظر « طبقات الشافعية الكبرى » للإمام السبكيِّ ، (٨/ ١٨٦) .

موجوداً ولا زمانَ ولا مكان ، وهو الآن على ما عليه كان ، ولو كان قابلاً للمكانِ لكان مختصَّاً به ، ويحتاج إلى مخصِّصٍ ، ولكان فيه إمَّا مُتَحَرِّكاً وإمَّا سَاكِناً ، وهما أمرانِ حادثان ، وما يتَّصفُ بالحوادث حادثٌ)[١] .

وقال الإمام العلاَّمة المجاهد سلطان العلماء عزُّ الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام رحمه الله تعالى في كتابه « ملحة الاعتقاد » : (الحمدُ لله ، ذي العزَّة والجلال ، والقدرةِ والكمال ، والإنعامِ والإفضال ، الواحدِ الأحد ، الفردِ ، الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، ليس بجسم مُصَوَّرٍ ، ولا جوهر محدودٍ مُقَدَّر ، ولا يشبه شيئاً ، ولا يُشبهُهُ شيءٌ ، ولا يحيط به الجهات ، ولا تكتنفه الأرضون ولا السماوات ، كان قبل أن كوَّن الأكوان ، ودبَّر الزمان ، وهو الآن على ما عليه كان)[٢] .

وقال الإمام الأوحد القدوة علم الأولياء محيي الدين النوويُّ الشافعيُّ رحمه الله تعالى في « شرحه لصحيح مسلم » : (وأمَّا الحجابُ ؛ فأصلُهُ في اللغة : المنعُ والسَّترُ ، وحقيقةُ الحجاب : إنَّما تكون للأجسام المحدودةِ ، والله تعالى منزَّهٌ عن الجِسمِ والحـدِّ)[٣] .

وقال الإمام الأصوليُّ الفقيه شهاب الدين القرافيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الأجوبة الفاخرة » : (كما جاز أن يُبصِرَنا وهو ليسَ في جهةٍ ، وبغيرِ جارحة ، نراه نحنُ وهو ليس في جهةٍ ، ونقطعُ بوجودِهِ ، وليس هو داخلَ العالم ، ولا خارجَ العالم ، ولا جسمَ له)[٤] .

وقال الإمام المفسّر اللغويُّ أبو حيان الأندلسيُّ الغرناطيُّ رحمه الله تعالى في

---

(١) « المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسلِم » (٢/ ١٤٣) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية في كتاب الصلاة .

(٢) « ملحة الاعتقاد » ، الصفحة (٣٣) .

(٣) « شرح صحيح مسـلم » للنووي (٣/ ١٤) عند حديث أبي موسى : (إن الله لا ينام) ، باب ما جاء في رؤية الله تعالى ، من كتاب الإيمان .

(٤) « الأجوبة الفاخرة » ، الصفحة (٩٣) .

كتابه « البحر المحيط » : (ونعوذ بالله أن نكون كالكرَّامِيَّة ، ومَن سلك مسلَكَهُم في إثبات التجسيم ، ونسبةِ الأعضاء لله ، تعالى الله عمَّا يقول المفترون عُلُوّاً كبيراً ، وفي قوله : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] ردٌّ على مَن يقول : إنَّه في حيِّزٍ وجهةٍ ؛ لأنَّه لمَّا خَيَّرَ في استقبالِ جميع الجهات دلَّ على أنَّه ليس في جهةٍ ولا حيِّزٍ ، ولو كان في حيِّزٍ لكان استقبالُه والتوجُّهُ إليه أحقَّ من جميع الأماكن ، فحيث لم يخصِّصْ مكاناً علمنا أنَّه لا في جهةٍ ولا حيِّزٍ ، بل جميعُ الجهات في ملكه وتحتَ ملكه ، فأيُّ جهةٍ توجهنا إليه فيها على وجهِ الخضوعِ كنَّا معظِّمِينَ له ممتثِلينَ لأمرِهِ)[١] .

وقال الإمام العلاَّمة الكبير الأصوليُّ أبو إسحاق الشاطبيُّ الأندلسيُّ المالكيُّ في كتابه « الموافقات » : (قولُهُ تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل : ٥٠] ، ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك : ١٦] ، وأشباه ذلك ، إنَّما جرى على معتادِهم في اتخاذِ الآلهة في الأرض ، وإن كانوا مُقرِّينَ بإلـهيَّة الواحدِ الحقِّ ، فجاءتِ الآياتُ بتعيين الفوقِ وتخصِيصِهِ ، تنبيهاً على نفي ما ادَّعَوهُ في الأرض ، فلا يكون فيه دليلٌ على إثباتِ جهةٍ ألبتة ، ولذلك قال تعالى : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل : ٢٦] فتأمَّلهُ ، واجرِ على هذا المَجرى في سائرِ الآيات والأحاديث)[٢] .

وقال الإمام العلاَّمة الفقيه المحقِّق المجتهد كمال الدين بنُ الهُمَام رحمه الله تعالى في كتابه « المسايرة » : (والأصل الرابع : أنَّه تعالى ليس بجوهر يتحيَّز ، وإلاَّ لكان متحرِّكاً في حيِّزه أو ساكناً ، وهما ـ أي : الحركة والسكون ـ حادثان ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث .

والأصل الخامس : أنَّه تعالى ليس بجسم وهو المُؤَلَّف من جواهر لا تتجزأ . . . فليس سبحانه بذي لون ، ولا رائحة ، ولا صورة ، ولا شكل ،

---

(١) « البحر المحيط » (١/ ٣٦١) ، تفسير سورة البقرة ، الآية (١١٥) .
(٢) « الموافقات في أصول الشريعة » (٤/ ٣١٥) .

ولا متناه ، ولا حالٍّ في شيء ، ولا محلَّ له . . . الأصل السابع : أنَّه تعالى ليس مختصّاً بجهة . . .)[١] .

ثمَّ بعد هذه النقول عن أئمَّة الإسلام الذين عليهمُ المعتمد ، ما قيمة قول الحشويَّة أفراخ الكَرَّاميّة وتغريرِهِم وتمويههم وتلبيسهم على الأغرار أنَّهم هم أهل السُّنَّة ، فتنبَّه أيُّها الحريص على دينه وعقيدته وكن على حذر ، دينَكَ دينَكَ إنَّما هو لحمُك ودمُك ، خذْ عنِ الذين استقاموا ، ولا تأخذ عنِ الذين مالوا ، وأظنُّك الآن قد تبيَّن لك الحقُّ وظهر ، فدعك من كلامٍ ما هو إلاَّ صَرِيرُ بابٍ أو طَنِينُ ذُباب ، ولا تغترَّ بأسماءٍ وألقاب تُخلَع على غيرِ أهلِها ، ويكفيك مَن ذُكِرَ من الأئمَّة حجَّةً وقدوة ، والحمد لله .

* * *

(١) « المسامرة شرح المسايرة » ، الصفحة (٢٥) إلى (٣٠) .

مدخلٌ إلى حديث الجارية
وبيان ظنيَّة أخبار « الصحيحين »
(البخاري ومسلم)

وبعد أن أنهينا الكلام على نفي الجهة عنه سبحانه وأنَّه ليس جسماً ، ولا محدوداً ، ندخل في الكلام على حديث الجارية الذي يجعله الحشويَّة حجَّةً قطعيَّة في أنَّ الله سبحانه في السماء ، فإن قلنا لهم : هذا حديث آحاد ؛ تراهم ينفرون ، وكأنَّك أتيت بمنكر من القول ، وها أنا ذا أبدأ قبل الكلام على حديث الجارية وبيان طرقه وما فيه من النقد في السند والمتن مُبيِّناً أنَّ في القرآن والسُّنَّة ما هو قطعيُّ الثبوت قطعيُّ الدلالة ، وما هو قطعيُّ الثبوت ظنِّيُّ الدلالة ، وما هو ظنِّيُّ الثبوت قطعيُّ الدلالة ، وما هو ظنِّيُّ الثبوت ظنِّيُّ الدلالة ، وهذا ممَّا اتَّفق عليه أهل السُّنَّة قاطبة ، ولا نعلم فيه خلافاً ، ثمَّ أبيِّن أنَّ الحديث إن كان في « البخاري » أو « مسلم » لا يفيد القطعَ ، بل يبقى على ظنِّيَّته ، وإليك بيان ذلك كلِّهِ .

قال العلاَّمة الفقيه ابن عابدين رحمه الله تعالى في حاشيته الشهيرة « ردّ المحتار على الدر المختار » : (بيان ذلك أنَّ الأدلة السمعية أربعة :

الأول : قطعيُّ الثبوت والدلالة ؛ كنصوص القرآن المُفَسَّرَة ، أو المحكمة ، والسُّنَّةِ المتواترة التي مفهومها قطعيٌّ .

الثاني : قطعيُّ الثبوت ظنِّيُّ الدلالة ؛ كالآيات المؤوَّلة .

الثالث : عكسه ـ أي : ظنِّيُّ الثبوت قطعيُّ الدلالة ـ كأخبار الآحاد التي مفهومها قطعيٌّ .

الرابع : ظنِّيُّهما ـ ظنِّيُّ الثبوت والدلالة ـ كأخبار الآحاد التي مفهومها ظنِّيٌّ)[1] .

---

(١) حاشية « رد المحتار على الدر المختار » (١/ ٦٤) .

ومثلُهُ في « تشنيف المسامع » للإمام الزركشيِّ رحمه الله تعالى[١] وغيرِهِ من كتب الأصول .

وقال الإمام السَّرَخسِيُّ رحمه الله تعالى في « أصوله » : (قال فقهاء الأمصار : خبرُ الواحد العدل حجَّة للعمل به في أمر الدين ، ولا يثبت به علم اليقين . . . وقال بعض أهل الحديث : يثبت بخبر الواحد علم اليقين)[٢] .

وهذا عند علماء الأصول والفقه ، أمَّا علماء الحديث ؛ فكلامهم في الأحاديث دون الآيات ، وهم مختلفون في أحاديث « الصحيحين » ؛ فمنهم ـ كالحافظ ابن الصلاح ـ يقول : ما فيهما يوجب العلم النظريَّ ، إلاَّ ما انتقد عليهما ، وقال الجمهور المحقِّقون منهم لا يفيد ما فيهما إلاَّ الظنَّ ، إلاَّ ما تواتر .

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى : (وهذا القسم ـ أي : اتفاق البخاري ومسلم ـ جميعه مقطوع بصحَّته ، والعلم اليقينيُّ النظريُّ واقعٌ به)[٣] .

وقال الإمام النوويُّ رحمه الله تعالى في « التقريب » : (خالفه ـ ابنَ الصلاح ـ المحقِّقون والأكثرون ، فقالوا : يفيد الظَّنَّ ما لم يتواتر)[٤] .

وقال رحمه الله تعالى في « شرح صحيح مسلم » : (وهذا الذي ذكره الشيخ ـ ابنُ الصلاح ـ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحقِّقون والأكثرون ؛ فإنَّهم قالوا : أحاديث « الصحيحين » التي ليست بمتواترة إنَّما تفيد الظَّنَّ ، فإنَّها آحاد ، والآحاد إنَّما تفيد الظَّنَّ على ما تقرَّر ، ولا فرق بين البخاريّ ومسلم وغيرهما في ذلك ، وتلقِّي الأمَّة بالقبول إنَّما أفادنا وجوبَ العمل بما فيهما ، وهذا متَّفق عليه ، فإنَّ أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحَّت أسانيدها ،

---

(١) « تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع » (١/ ٢٨٣) .
(٢) « أصول السرخسي » (١/ ٣٣٣) .
(٣) « مقدمة ابن الصلاح » ، الصفحة (٢٨) .
(٤) « التقريب بشرحه تدريب الراوي » (١/ ١٠٥) .

ولا تفيد إلاَّ الظَّنَّ ، فكذا « الصحيحان » . . . ولا يلزم من إجماع الأمَّة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنَّه مقطوع بأنَّه كلام النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، وقدِ اشتد إنكار ابن برهان الإمام على مَن قال بما قاله الشيخُ ـ ابنُ الصلاح ـ وبالغ في تغليطه)[1] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلانيّ رحمه الله تعالى في « النكت على ابن الصلاح » : (ثمَّ بعد تقرير ذلك كلِّه جميعاً لم يقلِ ابن الصلاح ولا مَن تقدَّمه إنَّ هذه الأشياء ـ ما في « الصحيحين » ـ تفيد العلم القطعيَّ ، كما يفيده الخبر المتواتر ؛ لأنَّ المتواتر يفيد العلم الضروريّ الذي لا يقبل التشكيك ، وما عداه ممَّا ذكر يفيد العلم النظري الذي يقبل التشكيك ؛ ولهذا تخلفت إفادة العلم عنِ الأحاديث التي عُلِّلت في « الصحيحين » ، والله أعلم ، وبعد تقرير هذا ، فقول ابن الصلاح : « والعلم اليقينيّ النظريّ حاصل به » لوِ اقتصر على قوله : العلم النظري ؛ لكان أليق بهذا المقام ، أمَّا اليقينيُّ ؛ فمعناه القطعيّ ، فلذلك أنكر عليه مَن أنكر ؛ لأنَّ المقطوع به لا يمكن الترجيح بين آحاده ، وإنَّما يقع الترجيح في مفهوماته ، ونحن نجد علماء هذا الشأن قديماً وحديثاً يرجِّحون بعض أحاديث الكتابين ـ البخاريِّ ومسلم ـ على بعض بوجوه من الترجيحات النقليَّة ، فلو كان الجميع مقطوعاً به ما بقي للترجيح مسلك ، وقد سَلَّمَ ابنُ الصلاح هذا القَدرَ فيما مضى لَمَّا رجَّح بين « صحيحي البخاري ومسلم » ، فالصواب الاقتصار في هذه المواضع على أنَّه يفيد العلم النظريّ كما قرَّرناه ، والله أعلم)[2] .

وقال الإمام الحافظ ابن حبان رحمه الله تعالى فيما رواه عنه الحازميُّ في « شروط الأئمَّة الخمسة » : (وأمَّا الأخبار فإنَّها كلَّها أخبار الآحاد ؛ لأنَّه ليس يوجد عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم خبرٌ من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين ، وكلُّ واحد منها عن عدلين ، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فلمَّا استحال هذا وبطل ؛ ثبت أنَّ الأخبار كلَّها أخبار الآحاد ، ومَنِ

---

(١) « شرح الإمام النووي على صحيح مسلم » (١/ ٢٠) .
(٢) « النكت على ابن الصلاح » ، الصفحة (٣٧٨ ، ٣٧٩) .

اشترط ذلك ـ أي : رواية عدلين كلٍّ منهما عن عدلين ـ فقد عمد إلى ترك السنن كلِّها ؛ لعدم وجود السنن إلاَّ من رواية الآحاد . . . ثمَّ قال الحازميُّ : ومَن سبر مطالع الأخبار عرف أنَّ ما ذكره ابن حبان أقربُ إلى الصواب)[١] .

وقال الإمام الحازميُّ رحمه الله تعالى في « شروط الأئمَّة الخمسة » : (ثمَّ الخبر منقسم إلى متواتر وآحاد ، فالمتواتر ما يُخْبِرُ القومُ الذين يبلغ عددهم حداً يُعلَم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أنَّ اتِّفاقَ الكذِب منهم مُحالٌ ، والتواطؤَ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذِّرٌ ، فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم قُطع عند ذلك بصدقه ، وأوجب حصول العلم ضرورةً ، **وأمَّا الآحاد ؛ فما قَصُرَ عن حدِّ التواتر ، ولم يحصل به العلم** ، ولكن تداولته الجماعة ، ثمَّ الأخبار كلُّها على ثلاثة أضرب ، فضربٌ منها تُعلم صحَّتُه ، وضربٌ منها يُعلم فسادُه ، وضربٌ منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر ، أمَّا الضرب الأوَّل ؛ فالطريق إلى معرفته إن لم يتواتر أن يكون ممَّا تدُلُّ العقول على موجَبِهِ ، كالأخبار عن حدوث العالم وإثبات الصانع ، وأمَّا الضرب الثاني وهو ما يعلم فسادُه ؛ فهو الذي تَدفع العقولُ صحَّتَه بموضوعها والأدلة المنصوبة فيها . . . إلخ)[٢] .

وقال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في « مقدمته » : (وإنَّما يَكْمُل للقيام به الأئمَّة الجامعون بين صناعتيِ الحديث والفقه ، الغوَّاصُون على المعاني الدقيقة .

اعلم أنَّ ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى **قسمين** :

أحدهما : أن يمكن الجمع بين الحديثين ، ولا يتعذَّر إبداء وجهٍ ينفي تنافيهما ، فيتعيَّن حينئذٍ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً . . .

القسم الثاني : أن يتضادَّا بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، وذلك على

---

(١) « شروط الأئمة الخمسة » ، الصفحة (١٣٣) .
(٢) « شروط الأئمة الخمسة » ، الصفحة (١٤٤) .

ضربين . . . والثاني : ألاَّ تقوم دلالة على أنَّ الناسخ أيُّهما والمنسوخَ أيُّهما ، فيُفزَعُ حينئذٍ إلى الترجيح ويُعمل بالأرجح منهما والأثبت ، كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم في خمسين وجهاً من وجوه الترجيحات وأكثر)[1] .

قال الإمام العراقيُّ رحمه الله تعالى في « التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح » ، عند هذا الكلام : (قوله ـ أي : ابنِ الصلاح ـ : « ولتفصيلها موضع غير ذا » اقتصر المصنف على هذا المقدار ـ أي : خمسين وجهاً من وجوه الترجيح ـ وتبع في ذلك الحازميَّ . . . ووجوه الترجيحات تزيد على المئة)[2] .

ثم ذكر الوجه الثانيَ بعد المئة حيث قال : (الثاني بعد المئة : كون أحدهما اتَّفق عليه الشيخان)[3] .

وممَّا تقدَّم يَتبيَّن لك أنَّ خبر الآحاد سواء كان في « الصحيحين » أو غيرهما لا يفيد إلاَّ الظَّنَّ عند جمهور العلماء والمحقِّقين ، ولا يُقطع أنَّه كلام النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم كما سبق نَصُّ الإمام النوويِّ في ذلك ، وأنَّ كلامَ بعضِ مَن قال : يفيد العلم ؛ مردودٌ ، وعلمتَ قول الحافظ ابن حجر بأنَّ ابن الصلاح قائل بأنَّه يفيد العلم النظريّ الذي يقبل التشكيك ، ولا يفيد العلم الضروريّ ، ورأيتَ ذِكرَ وجوه الترجيح عنِ الإمام العراقيِّ وأنَّها تزيد على المئة ، وأنَّ اتِّفاق البخاريِّ ومسلم على حديث هو أحدُ وجوه الترجيح ، وقد جعلَهُ الثانيَ بعد المئة ، وإنَّما أطلت الكلام في ذلك ؛ لأنَّا نرى الحشويَّة إذا وُجِدَ الحديث في « البخاري » و« مسلم » ، أو في أحدهما ؛ فكأنَّه عندهم قطعيٌّ لا يقبل تأويلاً ولا ترجيحاً عليه ، بل ولا تركاً له لحديث آخر ، مع أنَّ الأمَّة لم تجمع على العمل بما فيهما ، وإنَّما اتَّفقت على قبولهما من حيث الصحَّةُ فحسب .

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ، الصفحة (٢٨٤ ، ٢٨٦) ، النوع السادس والثلاثون في معرفة مختلف الحديث .

(٢) « التقييد والإيضاح » ، الصفحة (٢٧٢) .

(٣) « التقييد والإيضاح » ، الصفحة (٢٧٢) .

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ رحمه الله تعالى في « النكت على ابن الصلاح » : (أقول : أقرَّ شيخُنا[1] هذا من كلام النوويّ ، وفيه نظرٌ ، وذلك أنَّ ابن الصلاح لم يقل إنَّ الأمَّة أجمعت على العمل بما فيهما ، وكيف يسوغ له أن يطلق ذلك والأمَّة لم تجمع على العمل بما فيهما لا من حيث الجملةُ ولا من حيث التفصيلُ ؛ لأنَّ فيهما أحاديثَ تُرِكَ العمل بما دلَّت عليه لوجود معارض من ناسخ أو مخصص ، وإنَّما نقل ابن الصلاح أنَّ الأمَّة أجمعت على تلقيهما بالقبول من حيث الصِّحَّةُ)[2] .

فإن كانت الأمَّة لم تُجمع على العمل بما فيهما لا جملة ولا تفصيلاً ، فمن أين لهؤلاء الحشويَّة إلزامُ الناسِ بما في « الصحيحين » دون غيرهما ، ما هذا إلاَّ تعنُّت ومكابرة ، وهنا نقول : رحم الله الإمام أبا زرعة الرازيَّ حيث قال حين بلغه أنَّ الإمام مسلماً جمع كتاباً في الصحيح : (ويُطَرِّقُ ـ أي : يَجعَلُ مُسلمٌ طريقاً ـ لأهل البدع علينا ، فيجدون السبيل بأن يقولوا للحديث إذا احتُجَّ عليهم به : ليس هذا في كتاب الصحيح)[3] .

وأضيف إلى ما ذكرت كلام الإمام الحافظ العراقيِّ عنِ الحديث الصحيح ، حيث قال في « شرح ألفيته » :

وبالصحيح والضعيف قصدوا   في ظاهر لا القطع . . . إلخ

(أي : حيث قال أهل الحديث : هذا حديث صحيح ، فمرادهم فيما ظهر لنا

---

(١) يريد بشيخِهِ الإمامَ البُلقينيَّ الذي أقرَّ قولَ النووي : لا يلزم من إجماع الأمَّة على العمل بما فيهما ـ « الصحيحين » ـ إجماعهم على أنَّه مقطوع بأنَّه من كلام النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم . . .

(٢) « النكت على ابن الصلاح » ، الصفحة (٣٧١) .

(٣) « شروط الأئمة الخمسة » ، الصفحة (١٨٥) ، ولا يُفْهم من هذا النقل أَنَّا نَحُطُّ من مكانة « الصحيحين » ، معاذ الله تعالى أن يكون ذلك ، وليس لمثلي ولا لغيري أن يقلل من شأنهما ، ولكن كما ترى نلفت إلى قواعد أهل العلم فيما حكموا فيه على الكتابين وغيرِهما بحكم خاص عارض لا لذات الكتابين ، ولدفع الغُلوِّ الواقع من هذه النِّحلة . فَليتَنَبَّه .

عملاً بظاهر الإسناد ، لا أنَّه مقطوع بصحَّته في نفس الأمر ؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة ، هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم)[1] .

ومثله كلامُ الإمام السخاويِّ في شرحه « فتح المغيث » حيث قال : (كما ذهب إليه ـ أي : إلى ظنِّيَّة خبر الآحاد ـ جمهور العلماء من المحدِّثين والفقهاء والأصوليِّين ومنهم الشافعيّ)[2] .

* * *

(١) « فتح المغيث » للحافظ العراقي ، الصفحة (١٥) .

(٢) « فتح المغيث » للحافظ السخاوي (١/ ٣١) .

أمثلة لما رُدَّ وهو في « الصحيحين » وغيرِهِمَا

ثمَّ إليك أمثلةً توضِّح ما ذكرتُه لك من هذه القواعد ؛ ليتبيَّن لك أنَّ خبر الواحد ظنِّيٌّ يطرأ عليه النسيان أو الخطأ .

المثالُ الأوَّل : حديثُ : « إنَّ الميِّتَ يُعَذَّبُ ببكاء أهلِهِ عليه » .

فهذه الصِّدِّيقَةُ بنت الصِّدِّيقِ الطاهرة النقيَّة السيِّدة عائشة رضي الله تعالى عنها قد رَدَّتْ حديثاً هو خبرُ أحاد ممَّا هو في « البخاريِّ » و« مسلم » .

روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ ، قال : تُوُفِّيَت ابنةٌ لعثمانَ رضي الله عنه بمكَّة ، وجئنا لنشهدها ، وحضرها ابنُ عمر وابنُ عباس رضي الله تعالى عنهما ، وإنِّي لجالس بينهما ، أو قال : جلست إلى أحدهما ، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي ، فقال عبد الله بن عمر لعمرو بن عثمان : ألا تنتهي عن البكاء ؛ فإنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « إنَّ الميت ليعذَّب ببكاء أهله عليه » ، فقال ابن عباس : قد كان عمر رضي الله عنه يقول بعض ذلك ، ثم حَدَّثَ ـ أي : ابنُ عباس ـ قال : صَدَرتُ مع عمر من مكَّة ، حتى إذا كنَّا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظلِّ سَمُرَة ، فقال : اذهب فانظر مَن هؤلاء الركب ، قال : فنظرت فإذا صهيب ، فأخبرته ، فقال : ادْعُهُ لي ، فرجعت إلى صهيب ، فقلت : ارتحل ، فَالْحَقْ بأمير المؤمنين ، فلمَّا أصيب عمر ، دخل صهيب يبكي يقول : واأخاه واصاحباه ، فقال عمر رضي الله عنه : يا صهيب ، أتبكي وقد قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّ الميت يُعَذَّبُ ببعض بكاء أهله عليه »! قال ابن عباس : فلمَّا مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لعائشةَ رضي الله عنها ، فقالت : رحم الله عمر ، والله ما حَدَّث رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّ الميت يُعَذَّبُ ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « إنَّ الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه » ، وقالت : حَسبُكُم القرآن

﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء : ١٥] ، قال ابن عباس رضي الله عنه عند ذلك : والله وهو أضحك وأبكى ، قال ابن أبي مليكة : والله ما قال ابن عمر رضي الله عنه شيئاً)[١] .

وعند مسلم في إحدى الروايات عن القاسم بن محمد ، قال : لما بلغ عائشة قولُ عمر وابنِ عمر ، قالت : (إنَّكم لتحدِّثُوني عن غير كاذِبَيْنِ ولا مُكَذَّبَينِ ، ولكن السمع يخطى)[٢] ، وفي رواية أخرى عند مسلم فقالت : (رحم الله أبا عبد الرحمن سمع شيئاً فلم يحفظه)[٣] .

فقد ردَّت عائشة روايةَ عمر وابنِ عمر ، ونسبتهما إلى النسيان والخطأ ، واحتجت بالآية في ذلك الردِّ ، فهذا احتجاج منها بالقطعيِّ لرَدِّ الظنيِّ الذي يخالفه .

المثالُ الثاني : حديثُ : « عُذِّبَتِ امرأةٌ في هِرَّةٍ ربطتها » .

روى الطيالسيُّ في « مسنده » عن علقمة ، قال : (كنَّا عند عائشة فدخل عليها أبو هريرة ، فقالت : يا أبا هريرة ، أنت الذي تحدث أنَّ امرأة عُذِّبَت في هرَّة لها ربطتها ، لم تطعمها ، ولم تسقها ، فقال أبو هريرة : سمعته من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فقالت عائشة : أتدري ما كانت المرأة ؟ قال : لا ، قالت : إنَّ المرأة مع ما فعلت كانت كافرةً ، إنَّ المؤمن أكرمُ على الله من أن

---

(١) « صحيح البخاري » ، كتاب الجنائز ، باب (قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم : « يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه » إن كان النوح من سنته) ، برقم (١٢٨٦) ، الصفحة (٢٠٦) ، « صحيح مسلم » بشرح النووي (٦/ ٢٣٣) ، كتاب الجنائز ، باب (الميت يعذب ببكاء أهله عليه) ، برقم (٩٢٩) .

(٢) « صحيح مسلم » بشرح النووي (٦/ ٢٣٢) ، كتاب الجنائز ، باب (الميت يعذب ببكاء أهله عليه) ، برقم (٩٢٩) .

(٣) « صحيح مسلم » بشرح النووي (٦/ ٢٣٤) ، كتاب الجنائز ، باب (الميت يعذب ببكاء أهله عليه) ، برقم (٩٣١) .

يُعذِّبَهُ في هِرَّة ، فإذا حَدَّثتَ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فانظر كيف تُحَدِّث)[١] .

المثالُ الثالث : حديثُ : « يُهلِكُ أمَّتي هذا الحيُّ من قريش » .

روى أحمد في « مسنده » عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال :« يُهلِكُ أمَّتي هذا الحيُّ من قريش » ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : « لو أنَّ الناس اعتزلوهم » . قال عبد الله بن أحمد : وقال أبي في مرضه الذي مات فيه : اضرب ـ أي : بالقلم ـ على هذا الحديث ؛ فإنه خلاف الأحاديث عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، يعني : قولَه :« اسمعوا ، وأطيعوا ، واصبروا »[٢] .

فهذا الإمام أحمد رَدَّ حديثاً لمخالفته أحاديث أخرى مع أنَّ الحديث الذي أمرَ أن يُضرَبَ عليه ، رواه البخاريُّ ومسلمٌ في « صحيحيهما »[٣] .

مثالٌ آخر :

روى الحافظ البيهقيُّ في « الأسماء والصفات » : أنَّ الزبير بن العوَّام رضي الله عنه سمع رجلاً يحدِّث حديثاً عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، فاستمع الزبير له حتى إذا قضى الرجل حديثه قال له الزبير : أنت سمعت هذا من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ؟ فقال الرجل : نعم ، قال ـ الزبيرُ ـ : هذا وأشباهه ممَّا يمنعنا أن نحدِّث عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، قد لعمري سمعت هذا من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأنا يومئذ حاضر ، وكان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ابتدأ الحديث ، فحدثناه عن رجل من أهل الكتاب حدَّثه

---

(١) رواه الطيالسي في « مسنده » (١/ ١٩٩) ، من حديث علقمة بن قيس ، برقم (١٤٠٠) ، وأحمد في « مسنده » (١٦/ ٤٢٤) ، في مسند أبي هريرة ، برقم (١٠٧٢٧) .

(٢) « مسند أحمد » (١٣/ ٣٨١) ، مسند أبي هريرة ، برقم (٨٠٠٥) .

(٣) « صحيح البخاري » ، كتاب المناقب ، باب (علامات النبوة في الإسلام) ، برقم (٣٦٠٤) ، الصفحة (٦٠٤) ، « صحيح مسلم » بشرح النووي (١٨/ ٤١) ، كتاب الفتن وأشراط الساعة ، برقم (٢٩١٧) .

إيَّاه ، فجئتَ أنتَ يومئذ بعد أن قضى صدر الحديث ، وذَكَرَ الرجلَ الذي من أهل الكتاب ، فظننتَ أنَّه من حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[1] .

المثالُ الرابع : حديثُ رفعِ اليدين قبل الركوع وبَعدَهُ في الصَّلاة .

روى الطحاويُّ عن عمرو بن مرة ، قال : دخلت مسجدَ حضرموت ، فإذا علقمةُ بنُ وائل ـ هو ابنُ حُجْر ـ يحدِّث عن أبيه : أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يرفع يديه قبل الركوع وبعده ، فذكرت ذلك لإبراهيم ـ أي : النخعي ـ فغضب ، وقال : رآه هو ـ أي : وائلُ بنُ حُجْر ـ ولم يره ابنُ مسعود رضي الله عنه ، ولا أصحابُه ؟![2] .

فهذا الإمام النَّخَعِيُّ من أئمَّة التابعين ردَّ رواية وائل بن حُجْر رضي الله عنه ، والمعنى : أنَّ عبد الله بن مسعود أقدمُ صحبةً ، وأفقَهُ بأفعال النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأقربُ إليه صلَّى الله عليه وسلَّم في الصلاة من وائل بن حُجْر ؛ لأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان يحبُّ ويأمر أن يليَه في الصلاة المهاجرون ليحفظوا عنه وابنُ مسعود منهم ، فقد روى الطحاوي عن أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه : أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال لنا : « كونوا في الصف الذي يليني » .

قال الطحاوي : فعبد الله من أولئك الذين كانوا يقربون من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ؛ ليَعْلَموا أفعاله في الصلاة كيف هي ليُعَلِّموا الناس ذلك[3] .

فهذه الأمثلة وأمثالها كثير تُبيِّن ظنِّيَّة أخبار الآحاد ، والله تعالى أعلم .

وقال الإمام الشافعيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الرسالة » حيث ينقل مناظرةً بينه وبين غيره : (لأنَّ أصل ما نبني نحن وأنتم عليه أنَّ الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلاَّ بسبب يدُلُّ على أنَّ الذي ذهبنا إليه أقوى من

---

(١) « الأسماء والصفات » ، الصفحة (٣٣٥) ، باب (ما ذكر في القدم والرجل) .

(٢) « شرح معاني الآثار » (١/ ٢٢٤ ، ٢٢٥) ، كتاب الصلاة ، باب (التكبير) .

(٣) « شرح معاني الآثار » ، (١/ ٢٢٦) ، كتاب الصلاة ، باب (التكبير للركوع والتكبير للسجود) . ورواه الحاكم في « مستدركه » (٤/ ٥٧١) ، برقم (٨٦٠٤) ، وقال : هذا حديثٌ صحيح ، ولم يخرجاه .

الذي تركناه ، قال : وما ذلك السبب ؟ قلتُ : أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله ، فإذا أشبه كتابَ الله كانت فيه الحجة. . . أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبهَ بمعنى كتاب الله ، أو أشبهَ بما سواهما من سنن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، أو أولى بما يَعرِفُ أهل العلم)[1] .

فانظر إلى هذا الكلام من هذا الإمام الكبير تعلمْ أنَّ ما نقولُهُ ونُطبِّقُهُ في حديث الجارية وغيره هو عين كلامه ، فقد تختلف ألفاظ الحديث بحسب نقل الراوي ، وآفةُ الأخبار نقلَتُها ، فلا بُدَّ أن يُنظَرَ في الحديث سندِهِ ومتنِهِ ، فإن صحَّ سندُهُ نُظِرَ في متنه ، وبناء على كلام الشافعيِّ ، وتوضيحاً للمسألة آتيك بأمثلة تبيِّن لك ذلك .

* * *

(١) « الرسالة » ، الصفحة (٢٨٤ ، ٢٨٥) .

بيانُ تَصَرُّفِ الرُّواةِ بألفاظ الحديثِ
ووُجُوبِ الجمعِ بينها عند الإمكان

المثالُ الأوَّل : حَديثُ قَبول الصَّدقةِ .

روى ابن حبان في « صحيحه » عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّ أحدكم ليتصدَّق بالتمرة إذا كانت من طَيِّبٍ ـ ولا يقبل الله إلاَّ الطَّيِّبَ ـ فيجعلُها اللهُ في كَفِّهِ ، فيربيها كما يربِّي أحدكم فُلُوَّهُ أو فصِيلَه ، حتى تكون في يده جلَّ وعلا مثلَ جَبَل »(١) .

ثم رَوَى بعدَه الحديثَ نفسَهُ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن تصدَّق بعِدل تمرة من كسبٍ طَيِّبٍ ، ولا يصعد إلى الله إلاَّ الطَّيِّبُ ؛ فإنَّ الله يتقبَّلُها بيمينه . . . » الحديث(٢) .

وفي رواية ثالثة للحديث نفسِه عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً قال : قال أبو القاسم صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما تصدَّق عبد بصدقة من كسبٍ طَيِّبٍ ، ولا يقبل الله إلاَّ طَيِّباً ، ولا يصعد إلى السماء إلاَّ طَيِّبٌ ، إلاَّ كأنَّما يضعها في يد الرحمن ، فيربيها له كما يربِّي أحدُكم فُلُوَّه وفصيلَهُ »(٣) .

فانظر كيف اختلف اللفظ ، مع أنَّ الراويَ واحد ، ففي الرواية الأولى : « ولا يقبل اللهُ إلاَّ الطَّيِّبَ » ، وفي الرواية الثانية : « ولا يصعد إلى الله إلاَّ الطَّيِّبُ » ، والروايتان تفسر إحداهُمَا الأخرى ، فيكون الصعود في الرواية الثانية كنايةً عن القبول ، كما في الرواية الأولى : « ولا يقبل اللهُ إلاَّ الطَّيِّب » ، وفي الرواية

---

(١) « صحيح ابن حبان » (٨/ ١١٢) ، كتاب الزكاة ، باب (صدقة التطوع) ، برقم (٣٣١٨) .
(٢) المرجع السابق نفسه ، برقم (٣٣١٩) .
(٣) « صحيح ابن حبان » (١/ ٥٠٤) ، كتاب الإيمان ، باب (الصفات) ، برقم (٢٧٠) .

الثالثة : «ولا يصعد إلى السماء إلا طَيِّبٌ» ، ثم إذا أمعنتَ النظر في الروايات الثلاثة تجد أنَّه قال في الرواية الأولى : « في كفِّه » ؛ أي : كفِّ الرحمن سبحانه، ثمَّ قال : « في يده » ، وفي الرواية الثانية قال : « يتقبَّلُها بيمينه » ، وفي الرواية الثالثة قال : « كأنَّما يضعها في يد الرحمن » ، وإذا جمعنا بين الروايات كلِّها يكون المعنى : أنَّ الله سبحانه يتقبَّلُهَا ، ويُثِيبُ صاحبَها ، فيكون معنى « الكف ، واليدِ ، واليمين » كنايةً عنِ القبول ، فإنَّ الإنسان إذا أعطى الفقير ؛ فإنَّ الفقير يقبلها بيمينه ، وتكون اليمين والكفُّ في حقِّه تعالى من إطلاق السبب على المُسَبَّبِ ؛ فإن اليد سبب القبول ، وهذا شائع في اللغة من المجاز المرسل ، أو تكون استعارة تمثيليَّة ، ويدُلُّ على ذلك قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم في الرواية الثالثة : « كأنَّما يضعها في يد الرحمن » ، فإنَّ الكاف في (كأنَّما) للتشبيه في سرعة القبول ، وأيضاً الأعمال إنَّما هي معانٍ ، والمعاني لا تصعد ولا تنزل ، وإليك كلام الإمام الحافظ ابن حبان في ذلك حيث قال بعد روايته هذا الحديث : (قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إلاَّ كأنَّما يضعها في يد الرحمن » يبيِّن لك أنَّ هذه الأخبار أطلقت بألفاظ التمثيل دون وجود حقائقها أوِ الوقوف على كيفيَّتها ؛ إذ لم يتهيَّأ معرفة المخاطَب بهذه الأشياء إلاَّ بالألفاظ التي أُطلقت بها)[1] .

والعجب من القاصرين الذين يأتون إلى رواية واحدة يكون لفظها مخالفاً للأصول ، ويقولون بها ، ثم يتركون باقي الروايات ، ويبنون على ذلك اعتقاداً أو حكماً ، فيَضِلُّون ، ويُضِلُّون ، وهم يعلمون أو لا يعلمون ، وكلُّ ذلك مصيبة .

المثالُ الثاني : حديثُ النُّزُولِ .

وإليك مثالاً آخر يُبيِّن لك اختلاف الرواية الذي قد يكون سبباً لضلال كثير من الناس ممَّن لا علم عندهم .

روى البخاريُّ ومسلم في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال : « ينزل ربنا تبارك وتعالى كلَّ ليلة

---

(١) « صحيح ابن حبان » (١/ ٥٠٥) ، كتاب الإيمان ، باب (الصفات) .

إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، يقول : مَن يدعوني فأستجيبَ له »[1] .

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « فتح الباري » أنَّ هذا الحديث ضُبِطَ بضمِّ الياء هكذا « يُنزِلُ » مبنياً للمعلوم ، حيث قال : (وقد حكى أبو بكر بن فورك أنَّ بعض المشايخ ضبطه بضمِّ أوَّله على حذف المفعول ؛ أي : يُنزِلُ مَلَكاً)[2] .

وروى النسائيُّ عن أبي هريرة نفسِهِ رضي الله عنه ـ راوي حديثِ النزول الذي في « الصحيحين » ـ عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « إنَّ الله عزَّ وجلَّ يُمهل حتى يَمضي شطرُ الليل الأوَّل ، ثم يأمر منادياً ينادي : هل من داعٍ يستجاب له ؟ هل من مستغفر يُغفر له ؟ هل من سائل يُعطى ؟ »[3] .

ورواية عثمان بن أبي العاص الثقفيِّ عند الطبرانيِّ : « تُفتح أبواب السماء نصفَ الليل ، فينادي منادٍ هل من داع فيستجاب له ، هل من سائلٍ فيُعطَى ، هل

---

(١) « صحيح البخاري » ، كتاب التهجد ، باب (الدعاء والصلاة من آخر الليل) ، برقم (١١٤٥) ، الصفحة (٦٠٤) ، « صحيح مسلم » بشرح النووي (٦/٣٦) ، كتاب الصلاة ، باب (صلاة الليل مثنى مثنى ، والوتر ركعة من آخر الليل) ، برقم (٧٥٨) .

(٢) « فتح الباري » (٣/٣٧) ، كتاب التهجد ، باب (الدعاء والصلاة من آخر الليل) ، برقم (١١٤٥)

(٣) « السنن الكبرى » (٩/ ١٨٠) ، باب (الوقت الذي يستحب فيه الدعاء) برقم (١٠٢٤٣) ، والحديث قال عنه الإمام القرطبي في « تفسيره » (٤/٢٦) الآية (١٧) من سورة آل عمران : (صححه أبو محمد عبد الحق ، وهو يرفع الإشكال ، ويوضح كل احتمال ، وأن الأول من باب حذف المضاف ؛ أي : يَنزِلُ ملكُ ربِّنا فيقول ، وقد روي : « يُنزِلُ » بضمِّ الياء ، وهو يبيِّن ما ذكرنا ، وبالله توفيقنا) ، ثم زد على تصحيح الإمام عبد الحق أنَّ الحديثَ حسن أو صحيح عند الحافظ ابن حجر أيضاً ، كما هي قاعدته في « فتح الباري » إذا سكت عنه ، وهذه الرواية تُبيِّنُ المرادَ من النزول الواردِ في الحديث ؛ إذِ السُّنَّة يُفَسِّرُ بعضُها بعضاً ، يقول الحافظ العراقيُّ في ألفيَّة الحديث :

وخيرُ ما فَسَّرتَهُ بالوارد

من مكروب فيُفَرَّج عنه ، فلا يبقى مسلمٌ يدعو بدعوة إلاَّ استجاب الله له ، إلاَّ زانية تسعى بفرجها ، أو عشاراً »[1] .

ورواه الإمام أحمد بلفظ : « ينادي منادٍ كلَّ ليلة : هل من داع فيستجاب له ، هل من سائل فيعطى ، هل من مستغفر فيغفر له ، حتى ينفجر الفجر »[2] .

وما أظنُّ أنَّ الأمر يحتاج إلى بيان .

فاختلاف ألفاظ هذه الروايات أدَّى إلى اختلاف معانيها ، وليس لأحد أن يختار منه ما يشتهي ويَدَعَ ، يقوِّي بذلك فسادَ معتقَدِه ؛ لأنَّه متَّى أمكن الجمع وجب المصير إليه اتِّفاقاً ، وقد نَصَّ على ذلك أئمَّة منهمُ الإمام الطحاويُّ ، والإمام النوويُّ ، والحافظ ابنُ حجر رحمهم الله تعالى .

قال الإمام الطحاويُّ رحمه الله تعالى : (وأولى الأشياء بنا أن يُحمَل الآثارُ على ما فيه اتِّفاقُها وتصحيحُها ، لا على ما فيه تنافيها وتضادُّها)[3] .

وقال الإمام النوويُّ رحمه الله تعالى في « شرح مسلم » : (لا خلاف بين

---

(١) رواه الطبراني في « الأوسط » (٣/ ١٥٤) ، برقم (٢٧٦٩) ، وفي « الكبير » (٩/ ٥٩) ، برقم (٨٣٩١) ، قال الحافظ الهيثميُّ في « مجمع الزوائد » (١٠/ ٢٣٥) : (رجالُهُ رجالُ الصحيح) ، وذكر مثل ذلك في موضعين آخَرَين من كتابه هذا .

(٢) « المسند » (٢٦/ ٢٠٧) ، برقم (١٦٢٨٠) ، قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠/ ٢٣٥) : (ورواه الطبراني بنحو لفظ أحمد ، ورجالهما رجال الصحيح ، غير علي بن زيد ، وقد وثق ، وفيه ضعف) ، قلتُ : مثل هذا حديثه حسن ولا ريب ، فقد نصَّ الحافظ الهيثميُّ نفسُه على تحسين حديث عليّ هذا في غير موضع من « مجمع الزوائد » ، انظر مثلاً (٩/ ٥٤٢) ، وكذا (٨/ ٢٩٤) منه . فانظر إلى قوله في رواية الطبراني : (فينادي مناد) ، وهو الملك ، ومثله قوله في رواية النسائي : (يأمر منادياً ينادي) ، ثم انظر إلى قوله : (فيُستجاب) حيث جَعَلَ الفعل مبنيّاً للمجهول ، وكذلك قوله : (فيُعطَى) ، و(فيُفَرَّج عنه) ؛ ذلك أنَّ الملك ليس هو المستجيب ، وليس هو المعطي ، ولا المُفَرِّج ، وإنَّما هو على الحقيقة الله سبحانه وتعالى ، لذلك جُعِلَ مبنيّاً للمجهول مثل (يُسْتَجَاب . . . إلخ) ، وما أظنُّ أنَّ عاقلاً يريد الحقَّ يشتبه عليه شيءٌ مما ذُكر ، أمَّا المعاند فسلاماً .

(٣) « شرح معاني الآثار » (٢/ ٩٧) ، كتاب الصوم ، باب (الصائم يقيء) .

العلماء أنَّه إذا أمكن الجمع بين الأحاديث لا يُصار إلى ترك بعضها ، بل يجب الجمع بينها)[١] .

وقال الحافظُ ابن حجر العسقلانيُّ رحمه الله تعالى : (والجمع ـ أي : بين الروايات ـ يُقَدَّمُ على الترجيح بالاتِّفاق)[٢] .

هذا واعلم أنَّا لمَّا علمنا يقيناً أنَّ النزول والصعود من صفات الأجسام ، وعلمنا أنَّ الله سبحانه ليس كذلك ؛ لأنَّه سبحانه ليس كمثله شيء ، وأنَّ هذا قد أجمع عليه السلف والخلف ـ ما عدا الحشويَّة المجسِّمة المشبِّهة ـ فلا يجوز القول بظاهر الرواية الأولى التي في « البخاري » ، والتي هي بفتح الياء « يَنْزِلُ » ؛ لأنَّه أمكن ووجب الجمع بينها وبين غيرها من سائر الروايات .

فوجدنا رواية النسائيِّ تبيِّن أنَّ النازل مَلَكٌ ، وأمكن الجمع بين الروايتين أوِ الثلاث مع ضمِّ الياء في « يُنزِل » ، فجمعنا بينها بأنَّ رواية « يَنزِل » بفتح الياء ـ التي هي رواية البخاري ـ إنَّما هي من باب المجاز ، فإنَّ العرب تنسب الفعل إلى الآمِر ، أو هو من حذف المضاف كما مَرَّ عن الإمام القرطبي ، ومثله في القرآن كثير ، منه قوله تعالى : ﴿ فَطَمَسْنَآ أَعْيُنَهُمْ ﴾ [القمر : ٣٧] والذي فعل ذلك بأمر الله سبحانه هو جبريلُ كما هو معلوم، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [العنكبوت : ٤٠] ، والذي أرسل الحجارةَ الملائكة ، يُوضِّحه قول الملائكة لسيِّدنا إبراهيمَ عليه السلام : ﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾ [العنكبوت : ٣٤]، وقوله تعالى عن الملائكة : ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٣٢﴾ لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ ﴾ [الذاريات: ٣٢ـ٣٣] ، إلى غير ذلك من الآيات ، فقد فَسَّرَ بعضُ القرآن بعضَهُ.

وخيرُ ما فَسَّرته بالوارد

---

(١) « شرح النووي على صحيح مسلم » (٣/ ١٥٥) ، كتاب الطهارة ، باب (آداب قضاء الحاجة) ، برقم (٢٦٦) .

(٢) « فتح الباري » (١٣/ ٤٢١) ، كتاب التوحيد ، باب (قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [هود :٧]) .

فقد نَسَبَ سبحانه الفعلَ إلى نفسه أوَّلاً بقوله : ﴿ أَخَذْنَا ﴾ [العنكبوت : ٤٠] ، ثمَّ نَسَبَ الفعلَ إلى السبب بقوله تعالى : ﴿ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [العنكبوت : ٤٠] فإنَّ الصيحة سببُ موتهم وهلاكهم ، وباقي الآيات مثلُ قولِهِ تعالى : ﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ ﴾ [العنكبوت : ٣٤] ، وقولِهِ تعالى : ﴿ لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الذاريات : ٢٣ـ ٣٣] بَيَّنَتْ أنَّ الفاعلَ همُ الملائكة بأمر الله تعالى .

ومثاله في لغة العرب قولُهَا : بنى المدينةَ الملك أو الأمير ، مع أنَّ الملك لم ينزل إلى المدينة ، ولم يباشر الطِّينَ والأحجار ، لكنَّه أمر بذلك ، فنُسب الفعل إليه ، وكما يُنسب الفعل إلى فاعله الحقيقيِّ ، فقد يُنسَبُ الفعل إلى سببه كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة : ٢] ، مع أنَّ الله سبحانه هو الفاعل الحقيقيُّ ، وإنَّما نُسِبَ الإخراج إلى الأرض مجازاً ، ومثله قوله تعالى : ﴿ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ ﴾ [إبراهيم : ٢٥] ، وقوله تعالى : ﴿ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ ﴾ [التوبة : ١٢٤] ، وكذا قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا ﴾ [الأعراف : ٥٧] ، ومعلومٌ أنَّ النخلة ليست تُحدِث الأُكُل ، ولا الآيات تُوجد العلم وتزيده في قلب السامع لها ، ولا الأرض تُخرج الكامن في بطنها من الأثقال ، ولكن إذا حَدَثَت فيها الحركة بقدرة الله سبحانه ظهر ما كُنِزَ فيها وأُودِعَ جوفَهَا[١] .

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ رحمه الله تعالى عند حديث النزول في « فتح الباري » : (استدل به ـ أي : حديث النزول ـ مَن أثبت الجهة ، وقال هي جهة العُلُوِ ، وأنكر ذلك الجمهور ؛ لأنَّ القول بذلك يفضي إلى التَّحَيُّز ، تعالى الله عن ذلك)[٢] .

يريدُ الحافظُ أنَّ مَن أثبتَ الجهةَ لزمه القولُ بالتَّحَيُّزِ الذي يُفضي إلى الحَدِّ

---

(١) انظر « أسرار البلاغة » للجرجاني ، الصفحة (٣٨٦) .

(٢) « فتح الباري » (٣/٣٦ ، ٣٧) ، كتاب التهجد ، باب (الدعاء والصلاة من آخر الليل) ، برقم (١١٤٥) . وقد حَرَّفَ ولبَّسَ ابنُ باز عند هذا النصِّ للحافظ ، حيث قَيَّدَ فَزَعَمَ أنَّ الجمهور هم جمهور المتكلِّمين ، وهذا باطل وتحريف لقصد الحافظ ، بل هم أهل الحقِّ سوادُ هذه الأمَّة الأعظم كما سبق بيانُهُ .

والجِسميَّة ، تعالى الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً .

فهذا الحافظ ابن حجر يُبَيِّنُ أنَّ مَن يحمله على ظاهره همُ المشبِّهة ، حيث قال : (وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم مَن حمله على ظاهره وحقيقته ، وهمُ المشبِّهة ، تعالى الله عن قولهم)[1] ، ومعلوم أنَّهم الحشويَّة الذين يأبَون أن يحملوه إلاَّ على حقيقته وظاهره .

ألا تعجب لماذا يَغضُّون الطرف عن باقي الروايات ؟

هل سألتَ نفسَك عن ذلك ؟ مع أنَّ راويَ حديث النزول إنَّما هو أبو هريرة نفسُه ؟ وقد أَيَّدَتْهُ رواية عثمان بن أبي العاص السابقة ، فهل ظهر ما يفعل تَصرُّف الرواة ؟

المثالُ الثالث : حديثُ (وَضعِ القَدَمِ في النار) .

مثال آخر لاختلاف ألفاظ الحديث : روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه : « يقال لجهنم : هل امتلأتِ ؟ وتقول : هل من مزيد ، فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها ، فتقول : قط ، قط »[2] .

وروى البخاري عن أبي هريرة نفسِهِ قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « تَحَاجَّتِ الجنَّة والنار . . . فأمَّا النار ؛ فلا تمتلىء حتى يضع رجله ، فتقول : قط ، قط ، قط ، فهنالك تمتلى »[3] .

وبمعناه رواه ابن أبي صالح ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من غير إضافة ، فقال : « حتى يضع فيها قدماً »[4] .

---

(١) المرجع السابق نفسه .

(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب التفسير ، باب (قوله تعالى : ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق : ٣٠]) ، برقم (٤٨٤٩) ، الصفحة (٦٠٤) ، « صحيح مسلم » بشرح النووي (١٧/ ١٨٠) ، باب (جهنم أعاذنا الله منها) ، برقم (٢٨٤٦) .

(٣) « صحيح البخاري » ، كتاب التفسير ، باب (قوله تعالى : ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق : ٣٠]) ، برقم (٤٨٥٠) ، الصفحة (٦٠٤) .

(٤) « الأسماء والصفات » ، باب (ما ذكر في القدم والرجل) ، الصفحة (٣٢٩) .

ورواه عبد الرزاق في « مصنفه » عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « تَحَاجَّتِ الجنَّة والنار . . . فأمَّا النار ؛ فإنَّهم يُلقَون فيها ، وتقول : ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق : ٣٠] ، فلا تمتلىء حتى يضع رجله ، أو قال : قدمه فيها ، فتقول : قط ، قط ، قط ، فهنالك تملأ ، وتنزوي بعضها إلى بعض »[1] .

وقبل أن نتكلَّم على الحديث نقول : إنَّ الله سبحانه وتعالى ليس جسماً ، ولا مُبَعَّضاً ، وليس له جوارح وأجزاء ، وذلك بإجماع أهل السُّنَّة والجماعة ، وقد مَرَّ بك ذلك كلُّه ؛ لأنَّ ما كان جسماً مركَّباً من أجزاء فإنَّ تركيبَه وُجِدَ بعد أن لم يكن مركَّباً ، وبذلك يكون محتاجاً لمن يركِّبه ، فهو مخلوق وليس خالقاً ، لكن الله تعالى ليس كذلك ، فهو الأوَّل بلا بداية ، وليس كمثله شيء ، وهو أحدٌ صَمَدٌ سبحانه .

هذا شيء ، والشيء الآخر الذي يجب معرفتُه ليُفَسَّر هذا الحديث من غير تشبيه لله بخلقه ، وليكون التأويل مُوَفِّقاً بين الروايات : أنَّ الله سبحانه قد وعد النار أنَّه سيملؤها من الإنس والجن ، ووَعدُهُ سبحانه لا يتخلَّف قطعاً ، فقد قال سبحانه : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة : ١٣] ، وقال سبحانه : ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [ق : ٢٩] ، قال ابن جرير عند قوله تعالى : ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ [ق : ٢٩] : (ما يغير القول الذي قلته لكم في الدنيا ، وهو قوله : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة : ١٣])[2] .

فإن كان وعد الله سبحانه لا يتخلَّف ، وقد وعد النارَ بأن يملأها من الجِنَّة والناس ، فكيف يعتقد هؤلاء الجهلةُ أنَّ الله سبحانه يُخلِفُ وعدَهُ ويملأ جهنم بقدمه ، التي يعتقدون أنَّها من ذاته ، تعالى الله عمَّا يقول الظالمون المُشَبِّهُونَ عُلُوّاً كبيراً .

---

(١) « مصنف عبد الرزاق » (١١/ ٤٢٢) ، باب (صفة أهل النار) ، برقم (٢٠٨٩٣) .
(٢) « جامع البيان » (١١/ ٤٢٤) ، تفسير سورة ق ، الآية (٢٩ ، ٣٠) .

فإذا كان الجمع بين الأحاديث واجباً بلا خلاف ـ كما سبق ـ فلا بد من سلوك طريقه ؛ ذلك أنَّ أحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّما هي بيان للقرآن ، فإنَّ رَبَّنَا سبحانه قال : ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة : ١٩] ، وقال سبحانه : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] ، فنجمع بين القرآن وبين كلام النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالتأويل الآتي والله المستعان :

أوَّلاً : ذَكَرَ في رواية البخاري : « يَضَعُ قَدَمَهُ » ، والرواية الأخرى التي عنده أيضاً : « يضع رجلَهُ » ، وفي رواية عبد الرزاق بالشك : « يضع رجلَهُ ، أو قال : قدمَهُ » ، والرواية التي ذكرها الحافظ البَيهقيُّ من غير إضافة وهي : « حتى يضع فيها قَدَماً » ، وعند اختلاف ألفاظ الروايات لا بُدَّ من الجمع بينها ، فنظرنا فوجدنا أنَّ حقيقةَ الرِّجل أو القدمِ المضافة إليه سبحانه مستحيلةٌ في حقِّهِ تعالى كما هو مُجمَعٌ عليه عند أهل السُّنَّة والجماعة ؛ لأنَّا لو قلنا بذلك لزم تشبيه الله سبحانه بخلقه ، والله جلَّ وعلا ليس كمثله شيء ، فإمَّا أن نأخذ بقول جمهور السلف ، ونُمِرَّ الأحاديثَ بدون تَعَرُّضٍ لتأويلٍ تفصيليّ ، بل نُؤَوِّلُهَا تأويلاً إجماليّاً ، بحيث ننفي التشبيه ، ونفوِّض المعنى إلى الله سبحانه ، وإمَّا أن نؤوِّلَها تأويلاً تفصيليّاً ، كما فعله بعض السلف وهو ما عليه أكثرُ أئمَّةِ الخلف ، والذي ينبغي في زماننا هذا أنَّه لا بُدَّ من التأويل التفصيليّ ؛ لكثرة المشبِّهة والجهلة وأهلِ الأهواء .

قال الإمام الحافظ أبو سليمان الخطابيُّ رحمه الله تعالى : (ولكن الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله حزبين ، منكِر لما يُروَى من نوع هذه الأحاديث رأساً ، ومُكَذِّبٌ به أصلاً ، وفي ذلك تكذيب العلماء الذين رَوَوا هذه الأحاديث ، وهم أئمَّةُ الدِّين ، ونَقَلَةُ السنن ، والواسطةُ بيننا وبين رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، والطائفةُ الأخرى مُسَلِّمَةٌ للرواية فيها ، ذاهبةٌ في تحقيق الظاهر ـ أي : قائلون بظاهر الأحاديث وحقيقةِ ألفاظها ـ منها مذهباً يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه ، ونحن نَرْغَبُ عنِ الأمرين معاً ، ولا نرضى بواحد منهما مذهباً ، فيَحِقُّ علينا أن نطلب لما يَرِدُ من هذه الأحاديث إذا صحَّت من طريق النقل والسند تأويلاً يُخَرَّجُ على معاني أصول الدين ، ومذاهبِ العلماء ،

ولا نُبْطِلُ الروايةَ فيها أصلاً إذا كانت طرقُها مرضيّةً ، ونَقَلَتُهَا عُدُولاً)[١] .

على أنَّا لسنا بحاجة للالتزام بالتأويل طالما أمكن الجمع ، لكن لما كان عناد هؤلاء وجهلُهُم يأبى ذلك ، فإنَّا نسلك سبيل الجمع بين الآيات والأحاديث مع التأويل ، لكي لا يبقى لأحد شبهة ، فنقولُ :

لَمَّا وَعَدَ الله تعالى جهنم بأنَّه سيملؤها من الجِنَّة والناس ، ووعدُهُ لا يتخلَّف ، إذاً مستحيل أن تُملأ جهنم من غير الإنس والجن ؛ لاستحالة تخلُّف وعد الله جلَّ وعلا ، فجهنم ما تزال تطلب المزيدَ من الكفار المَوعُودَةِ بهم حتى يضع الله سبحانه وتعالى فيها آخر دفعة منهم ، فتمتلىء بهم ، فتقول : قط ، قط ، أي : حسبي ، حسبي ، فعندها تمتلىء ، وفي رواية لابن عباس ذكرها ابنُ جرير في « تفسيره » : « فامتلأت فما فيها موضع إبرة »[٢] .

وهذا هو المفهوم مُختَصَراً من تأويل الحديث ، وإليك التأويلَ تفصيلاً :

أمَّا القَدَمُ ، فقال في « لسان العرب » : (القَدَمُ والقُدمَةُ : السابقةُ في الأمر ، يقال : لفلان قَدَمُ صِدْقٍ ؛ أي : أثرة حسنة ، قال ابن بَرِّي : القَدَمُ التَّقَدُّمُ ، قال الشاعر :

وإن يك قومٌ قد أصيبوا فإنَّهم ... بَنَوا لكم خير البَنِيَّةِ والقَدَم

وقال أميَّة بن أبي الصَّلْت :

عرفت ألاَّ يفوتَ اللهَ ذو قدم ... وأنَّه من أمير السوء منتقم

. . . وللكافر قَدَمُ شَرٍّ ، قال ذو الرُّمَّةِ :

وأنت امرؤ من أهل بيتِ ذُؤابة ... لهم قَدَمٌ معروفة ومفاخر

قالوا : القَدَمُ والسابقة ما تَقَدَّمُوا فيه غيرَهم)[٣] .

---

(١) « الأسماء والصفات » ، باب (ما ذكر في القدم والرجل) ، الصفحة (٣٢٩) .
(٢) « جامع البيان » (١١/ ٤٢٥) ، سورة ق ، الآية (٣٠) .
(٣) « لسان العرب » ، مادة (ق . د . م) .

وقال الإمام الخطابيُّ رحمه الله تعالى : (وذِكرُ القَدَم ههنا يحتمل أن يكون المراد به مَن قَدَّمَهُمُ اللهُ للنار من أهلها ، فيقع بهمُ استيفاءَ عدد أهل النار ، وكلُّ شيء قَدَّمتَهُ فهو قَدَمٌ ، كما قيل لِمَا هدمْتَهُ : هَدَم ، ولِمَا قبضتَهُ : قَبَض ، ومن هذا قوله عزَّ وجلَّ : ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس : ٢] ؛ أي : ما قَدَّمُوهُ من الأعمال الصالحة ، وقد روي معنى هذا عن الحسن)[١] .

وقال الإمام البيهقيُّ رحمه الله تعالى في « الأسماء والصفات » : (وفيما كتب إلي أبو نصر من كتاب أبي الحسن بن مهدي الطبريِّ حكايةً عن النَّضْر بن شُمَيل أنَّ معنى قوله : « حتى يضع الجبار فيها قدمه » أي : مَن سبق في علمه سبحانه أنَّه من أهل النار)[٢] .

وقال الإمام الحافظ أبو الفرج ابن الجوزيِّ رحمه الله تعالى في كتابه « دفع شبه التشبيه » عند كلامه على هذا الحديث : (قلتُ : الواجب علينا أن نعتقد أنَّ ذات الله تعالى لا تتبعَّض ، ولا يحويها مكان ، ولا تُوصف بالتغيُّر ، ولا بالانتقال . وقد حكى أبو عبيد الهروي عن الحسن البصري رحمه الله تعالى أنَّه قال : القَدَمُ همُ الذين قَدَّمَهُمُ اللهُ تعالى من شرار خلقه ، وأثبتَهُم لها ، وقال الإمام ابن الأعرابي : القَدَمُ المُتَقَدِّمُ . . . وقال أبو منصور الأزهري : القَدَمُ همُ الذين قَدَّمَ اللهُ بتخليدهم في النار)[٣] .

وقال الإمام الحافظ النبيه ابن حبان رحمه الله تعالى في « صحيحه » عند هذا الحديث : (هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة ، وذلك أنَّ يوم القيامة يُلقَى في النار من الأمم والأمكنة التي عُصِيَ الله عليها ، فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جلَّ وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار ، فتمتلىء ، فتقول : قط قط ، تريد : حسبي ، حسبي ؛ لأنَّ العرب تطلق في لغتها اسمَ القدم

---

(١) « الأسماء والصفات » ، باب (ما ذكر في القدم والرِّجل) ، الصفحة (٣٣٠) .
(٢) المرجع السابق نفسُهُ .
(٣) « دفع شبه التشبيه » ، الصفحة (١٧٠ ، ١٧١) .

على الموضع . . . لا أنَّ الله جلّ وعلا يضع قدمه في النار ، جلَّ ربُنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه)[1] .

قد مَرَّ هذا في باب التأويل ، لكن أعدته لكونه مفيداً في هذا المحلِّ أيضاً ، وقد مَرَّ بك كلام ابن عقيل أيضاً ، فراجعه إن شئت .

هذا بالنسبة لرواية : « يضع قَدَمَهُ » ، أمَّا الرواية الثانية : « حتى يضع رجله » ، فقد قال الإمام الخطابيُّ رحمه الله تعالى : (والعرب تسمي الجراد : رِجْلاً ، كما سَمّوا جماعة الظباء : سرباً ، وجماعةَ النعام : خيطاً ، وجماعةَ الحمير : عانة ، قال : وهذا وإن كان اسماً خاصاً لجماعة الجراد ، فقد يستعار لجماعة الناس على سبيل التشبيه)[2] .

فيكون التشبيه من حيث الكثرةُ والعدد .

وقال الحافظ ابن الجوزيّ رحمه الله تعالى في « دفع شبه التشبيه » : (فبعض الرواة رواه بما يظنُّه المعنى مِن أنَّ القَدَمَ الرِّجلُ ، وقد رواه الطبرانيُّ من طرق[3] ، فقال : « لقدمه ورجله » ، قلتُ[4] : وهذا دليل على تغيُّر الرواة عمَّا يظنُّونه ، على أنَّ الرِّجْل في اللغة جماعة)[5] . فيكون معنى الحديث على كلا الروايتين : حتى يضعَ ربُّ العزَّةِ جلَّ وعلا جماعةً من الكفار الذين سبق في علمه سبحانه إلقاؤهم فيها .

ثمَّ دليل آخر يُبيِّنُ صِحَّة ما قلناه ، وهو تتمَّة الحديث نفسِهِ بدليل المقابلة ،

---

(١) « صحيح ابن حبان » (١/ ٥٠٢) ، كتاب الإيمان ، باب (الصفات) .

(٢) « الأسماء والصفات » ، باب (ما ذكر في القدم والرجل) ، الصفحة (٣٣١) .

(٣) لم أره باللفظ الذي ذكره الحافظُ ابن الجوزي أعلاه ، ولكن سبق أن ذُكِرَتْ الروايةُ بالشَّكِّ عن « مصنف عبد الرزاق » : « حتى يضع رِجلَه أو قال : قدَمَهُ » ، وهي كذلك في « مسند الإمام أحمد » (٢١/ ٣٩١) ، برقم (١٣٩٦٨) ، مسند أنس بن مالك .

(٤) القائل الإمامُ ابن الجوزي .

(٥) « دفع شبه التشبيه » ، الصفحة (١٧١) .

وهو قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « ولا يزال في الجَنَّة فضلٌ ، حتى يُنشىء الله لها خَلْقاً ، فيسكنهم فضلَ الجَنَّة »[1] .

فهذا يؤكد أنَّ المعنى أنَّه يلقى في النار أهلها ، ومقابلُهُ : « وينشىء الله لما فضل من الجَنَّة خَلْقاً يسكنونها » ، والله تعالى أعلم .

المثالُ الرابع : حديثُ (تَزويجِ زينبَ من فوقِ سبع سماوات) .

ومثال آخر يبين ما يفعله تصرُّف الرواة ؛ فقد روى البخاري في « صحيحه » عن أنس رضي الله عنه قال : (فكانت زينب تفخر على أزواج النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، تقول : زَوَّجَكُنَّ أَهلِيكُنَّ ، وزوَّجني اللهُ تعالى من فوق سبع سماوات)[2] .

وفي رواية أخرى عند البخاري عن أنس نفسه رضي الله عنه قال : (وكانت تقول : إنَّ الله أنكحني في السماء)[3] .

فإذا نظرنا في هاتين الروايتين لم نجد لزينب رضي الله عنها فضلاً على غيرها من النساء ، سوى أنَّها زُوِّجَتْ مِن غير وليٍّ ولا شهود ، وهذه خصوصيَّة لها ، أمَّا أنَّ الله سبحانه قضى ذلك في اللوح المحفوظ ، فكذلك سائر النساء قضى الله سبحانه زَوَاجَهُنَّ في اللَّوح المحفوظ الذي فوق سبع سماوات ، كما هو معلوم ، وهنا تظهر فائدة الجمع بين الروايات .

ثمَّ نظرنا في روايات أخرى ، فوجدنا روايةً رواها الإمام ابنُ جرير الطبري في « تفسيره » عن الشعبي قال : (كانت زينبُ زَوْجُ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم تقول للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم : إنِّي لأدلُّ عليك بثلاثٍ . . . وإنِّي

---

(١) رواه مسلم في « صحيحه » (١٧/ ١٨٤) بشرح الإمام النووي ، باب (جهنم أعاذنا الله منها) ، برقم (٢٨٤٨) .

(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب التوحيد ، باب (وكان عرشه على الماء) ، الصفحة (١٢٧٦) ، رقم (٧٤٢٠) .

(٣) الرجع السابق نفسه برقم (٧٤٢١) .

أنكحنيك اللهُ من السماء ، وإنَّ السفير لَجبرائيل عليه السلام)[١] .

هذه الرواية أفادتنا معنىً جديداً ليس في تلك الروايتين ، وهو أنَّ جبريل عليه السلام ينزل بالوحي على النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فيما يأخذه من اللَّوح المحفوظ بأمر الله سبحانه ، ثم تأَكَّدَ لنا هذا المعنى بما رواه ابن جرير الطبري ، عن محمد بن عبد الله بن جحش قال : (تفاخرت عائشة وزينب ، قال : فقالت زينب : أنا الذي نزل تزويجي)[٢] .

فعلمنا من هذه الرواية أنَّ تَفاخر زينبَ إنَّما هو أنَّ القرآن نزل بذكرها ، فهي تُذكَرُ إلى يوم القيامة ، وهذا معنى الرواياتِ مجموعةً ، لا ما فهمه الحشويَّة أنَّ الله في السماء أو على السماء كما يُؤَوِّلُونَ ، لكنَّهم عندما يطرق أسماعَهم حديثٌ أو يقرؤونه ويكون ظاهره موافقاً لعقيدتهم من الجهة والحيِّز يعلنون به ، وينافحون عنه ، وهذا ليس من العلم في شيء ، أن نأخذَ روايةً وندعَ سائر الروايات ، هذا ضلال وليس علماً .

قال الإمام الأصوليُّ الفقيه السَّرَخسِيُّ : (إنَّ قولَ الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم مُوجِبٌ للعلم باعتبار أصله ـ أي : مَن سمع شيئاً مِن فمِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فهو في حقِّه قطعيٌّ ـ وإنَّما الشبهة في النقل عنه)[٣] .

وقال الإمام عبد الله بن وهب تلميذُ الإمام مالك رحمهما الله تعالى : (الحديث مَضِلَّةٌ إلاَّ للعلماء)[٤] ، ونقل ابن أبي زيد القيروانيُّ عن ابن عيينة قال : (الحديث مَضِلَّةٌ إلاَّ للفقهاء)[٥] .

وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى ـ وكان أميرَ المؤمنين في

---

(١) « جامع البيان » (١٠/٣٠٣) ، سورة الأحزاب ، الآية (٣٧) .
(٢) المرجع السابق نفسه .
(٣) « أصول السرخسي » (١/ ٣٥١) .
(٤) « ترتيب المدارك وتقريب المسالك » للقاضي عياض(١/ ٩٦) .
(٥) انظر « أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم » ، الصفحة (٥٨) .

الحديث ـ قال : (لا يجوز أن يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يصحُّ وما لا يصحُّ ، وحتى يحتجَّ بكلِّ شيء ، وحتى يعلمَ بمخارج العلم)[1] .

وهل مخارجُ العلم إلاَّ الروايات والأحاديث ؟!

وقال الإمام أبو علي النيسابوريُّ رحمه الله تعالى : (الفهم عندنا أجل من الحفظ)[2] .

وقال الإمام سفيان الثوريُّ رحمه الله تعالى : (تفسير الحديث خيرٌ من سماعه)[3] .

وفي « الفقيه والمتفقِّه » للخطيب البغدادي : (أنَّ رجلاً سأل ابن عُقْدَةَ عن حديث ، فقال له : أَقِلُّوا من هذه الأحاديث ، فإنَّها لا تصلح إلاَّ لمن علم تأويلها)[4] .

ثم روى عن ابن وهب قال : (سمعت مالكاً يقول : كثير من هذه الأحاديث ضلالة ، لقد خَرَجَتْ منِّي أحاديثُ لوَدِدْتُ أنِّي ضُرِبتُ بكلِّ حديث منها سوطَيْنِ ، وأنِّي لم أُحَدِّثْ به)[5] .

فإنَّه قد يأتي بعضُ مَن لا علم له ، فيقرأُ روايةً يفهمها على غير وجهها ، فيضِلُّ ويُضِلُّ .

المثالُ الخامس : حديثُ : « كانَ اللهُ ولم يكن شيءٌ قبلَهُ » .

روى البخاريُّ في « صحيحه » عن عمران بن حصين قال : إنِّي عند النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، إذ جاءه قوم من تميم . . . قال رسول الله صلَّى الله عليه

---

(١) رواه أبو نعيم في « الحلية » (٩/ ٣) ، ترجمة عبد الرحمن بن مهدي .
(٢) « تذكرة الحفاظ » (٢/ ٧٧٦) ، ترجمة يحيى بن يحيى بن صاعد ، برقم (٧٧١) .
(٣) « جامع بيان العلم » (٢/ ١١٤٤) ، برقم (٢٢٥٣) .
(٤) « الفقيه والمتفقه » (٢/ ٣٧٧) ، برقم (٧٧٦) .
(٥) المرجع السابق نفسه برقم (٧٧٧) .

وسلَّم : « كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، ثم خلق السماوات والأرض »[1] .

هذه الرواية ضَلَّ فيها ابن تيمية ، وتلميذُهُ البار ابنُ القيِّم ، ومَن نحا نحوهما ، وقلَّدهما التقليدَ الأعمى مِن حشويَّة زماننا ، حيث قالوا : إنَّ العرش قديم بالنوع ، حادِثٌ بالأفراد ، فجعلوا العرش قديماً بقدم الله جلَّ وعلا[2] ، فنقول لهم : العرش وُجِدَ بإرادة الله سبحانه ، أم بغير إرادته ؟ فإن قالوا : بغير إرادته ، فقد جعلوا الله سبحانه مقهوراً ، حيث وجد شيء في هذا الكون من غير إرادته ، وما كان مقهوراً فليس بإله ، وإن قالوا : وجد بإرادته ، قلنا لهم : يلزم من الإرادة للشيء تقدُّم الإرادة على المراد ، ولا شكَّ أنَّ إرادة الله قديمةٌ ، فيكون العرش حادثاً لا قديماً .

ونسألهم من وجه آخر ، فنقول : العرش ربٌّ أم مربوبٌ ؟ فإن قالوا : ربٌّ ـ وما أظنُّهم يقولونها ـ فقد كفروا ، وإن قالوا : مربوبٌ ، قلنا لهم : المربوب لا بُدَّ له أن يكون مقهوراً لربِّه والمقهورُ حادثٌ ؛ لأنَّه لا بُدَّ من تقدُّم الرَّبِّ على المربوبِ ، وإن قالوا : موجود بإيجاده تعالى ، قلنا لهم : فأين القِدم ؟

وهذا الكلام بناء على الدليل العقلي ، لكنَّنا إذا نظرنا فيما ورد من الروايات يتبيَّن لنا الأمر جلياً واضحاً ، والجمع بين الروايات واجب كما مرَّ ، فنظرنا

---

(١) « صحيح البخاري » ، كتاب التوحيد ، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود : ٧] ، الصفحة (١٢٧٦) ، رقم (٧٤١٨) .

(٢) قال الإمام العلامة جلال الدين الدواني رحمه الله تعالى في « شرح العقائد العضدية » ، الصفحة (١١ ، ١٢) : (وعلى هذا فلا يلزم قِدَمُ الشَّخصِ في شيءٍ من أجزاء العالم ، بل القِدَمُ الجِنسيُّ ، بأن يكون فردٌ من أفراد العالم لا يزال على سبيل التعاقب موجوداً ، وقد قال بذلك بعضُ المحدِّثين من المتأخِّرين ، وقد رأيتُ في بعض تصانيف ابن تيمية القولَ به في العرش) ، وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٣/ ٤٢١) من كتاب التوحيد ، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود : ٧] : (. . . وهو بمعنى : « كان الله ولا شيء معه » ، وهي أصرح في الرد على مَن أثبتَ حوادثَ لا أوَّلَ لها من رواية الباب ، وهي من مُستَشنَعِ المسائلِ المَنسُوبَةِ لابنِ تيمية) .

فوجدنا البخاريَّ روى عن عمرانَ بنِ حصين نفسِهِ رضي الله عنه الحديثَ نفسَهُ ، حيث قال فيه : « كان الله ولم يكن شيءٌ غيره »[١] ، فهذا الحديث يبيِّن عدمَ وجود شيءٍ مع الله سبحانه ، حيث قال : « ولم يكن شيءٌ غيره » ؛ أي : معه .

وإنَّما حصل لهم ما حصل من سوء الفَهم والاعتقاد ، حيث لم يُمَيِّزُوا ـ أو مَيَّزُوا وحَرَّفُوا ـ بين (كان) الأولى ، و(كان) الثانية ، فالأولى تدُلُّ على الوجود الأزليِّ الذي لم يسبقه عدمٌ وهو وجودُهُ سبحانه ، و(كان) الثانية ؛ أي : « وكان عرشه على الماء » تدُلُّ على الحدوث .

وقد أخرج سعيد بن منصور عن أبي عَوانةَ ، عن أبي بشر ، عن مجاهد ، قال : « بَدءُ الخلقِ العرشُ ، والماء ، والهواء ، وخلقتِ الأرض من الماء »[٢] .

فهذا الإمام مجاهد يروي أنَّ العرش مخلوق ، له بداية ، فلماذا لم يأخذوا بقوله هنا ، وأخذوا بقوله بإجلاس النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم على العرش مع عدم صِحَّته على ما يأتي ، أليس هذا اختياراً بالتشهي ؟

وأنا أعجب كيف وقع ابن تيمية ومَن تبعه فيما وقعوا فيه ـ إن كان عن علم أو جهل وما أظنُّ ـ وقد قال الله جلَّ جلاله : ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [التوبة : ١٢٩] ، وقال تعالى : ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة : ١٢٩]، وقال تعالى : ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج : ١٥] ، لكن هذا جزاء مَن دخل في علوم الفلاسفة وظُلماتهم التي يحاربها الحشويَّةُ مع أنَّ إمامَهُمُ ابنَ تيمية غارقٌ في تلك العلوم ، نسأل الله تعالى السلامة في الدين والدنيا والآخرة ، فطالما أنَّ الروايتين عن راوٍ واحد ، وأمكن الجمع بينهما ، وإذا أمكن الجمع فقد وجب ، وهؤلاء يَدَّعُونَ السَّلفيَّةَ ، والتَّمَسُّكَ بالكتاب والسُّنَّة ، فما بالهم تركوا الكتاب والسُّنَّة ، وقالوا بقول الفلاسفة ؟!!

---

(١) « صحيح البخاري » ، كتاب بدء الخلق ، باب قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم : ٢٧] الصفحة (٥٣٢) ، رقم (٣١٩١) .

(٢) ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في « مصنفه » (١٤/ ١٠٦) ، وسكت عنه الحافظ في « الفتح » (٦/ ٣٣٤) ، كتاب بدء الخلق ، باب (قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم : ١١]) .

أليس مجاهد من السلف ؟

أم أنَّ سلفهم أرسطو وغيره ؟

ومَن قال مِن السلف بأنَّ العرش قديمٌ بالنوع حادثٌ بالأفراد ؟!!

ولماذا كُفرَ الفلاسفةُ ؟ أليس بهذا ؟

المثالُ السادس : حديثُ : « إذا باتتِ المرأةُ هاجرةً فراشَ زوجِهَا » .

ثم أذكر آخر مثالٍ للاختلاف في الرواية ، ونبدأ بعدها الكلام على حديث الجارية الذي يستدل به هؤلاء الحشويَّة ، لنبيِّن ما فيه إن شاء الله تعالى .

روى البخاري ومسلم في « صحيحيهما » عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « إذا باتتِ المرأة هاجرةً فراشَ زوجها لعنتها الملائكةُ حتى تُصبحَ » ، وهذا لفظ مسلم[1] .

وروى البخاري أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إذا دعا الرجلُ امرأتَه إلى فراشه فأبت ، فبات غضبان عليها ، لعنتها الملائكةُ حتى تُصبحَ »[2] .

وروى مسلم عن أبي هريرة نفسِهِ رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « والذي نفسي بيده ، ما من رجلٍ يدعو امرأتَه إلى فراشها فتأبى عليه إلاَّ كان الذي في السماء ساخطاً عليها ، حتى يرضى عنها »[3] .

---

(١) انظر « صحيح البخاري » ، كتاب النكاح ، باب (إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها) ، الصفحة (٩٢٩) ، برقم (٥١٩٤) ، و« صحيحَ مسلم » (٧/١٠) بشرح النووي ، باب (تحريم امتناع المرأة من فراش زوجها) ، برقم (١٤٣٦) .

(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب بدء الخلق ، باب (إذا قال أحدكم : آمين ، والملائكة في السماء ، فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه) ، الصفحة (٥٤٠) ، برقم (٣٢٣٧) .

(٣) « صحيح مسلم » (٧/١٠) بشرح النووي ، باب (تحريم امتناع المرأة من فراش زوجها) ، برقم (١٤٣٦) .

ومِن هنا يأتي الزيغ والزغل ، فترى الحشويَّة الوالهين بحبِّ الشذوذ يتركون الروايتين الأُولَيَين ، ويأخذون بهذه الرواية ، ويقولون : الله في السماء ، فإذا حُوجِجُوا بأنَّه يستحيل كون الله في السماء ، أوَّلوا حرف الجر « في » ، وصيَّروه بمعنى « على » ؛ أي : على السماء .

وأنت إذا نظرت بين الروايات ترى أنَّ الراوي واحدٌ ، وهو أبو هريرة رضي الله عنه ، وقد صَرَّحَ في الروايتين الأُولَيَينِ أنَّ اللاعن إنَّما همُ الملائكةُ ، ومِن لوازم اللعن تقدُّم الغضب ، فإذا غضبتِ الملائكةُ لعنتِ المرأةَ غضباً لله ؛ لأنَّ هذه معصية من المرأة ، وقد علمنا أنَّ الملائكة هم سكان السماء ، وليس اللهَ سبحانه .

والحشويَّة يوافقوننا في ذلك ؛ لأنَّهم ينفون كونه في السماء ، وإنَّما يقولون : هو خارج العالم ، تعالى الله عمَّا يقولون .

ودليلُ أنَّ الملائكة هم سكان السماء : حديثُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أَطَّتِ السماء ، وحقَّ لها أن تئطَّ ، ما فيها موضع أربع أصابع إلاَّ عليه ملك ساجد »[1] .

وروى الترمذيُّ عن أبي سعيد مرفوعاً : « فأمَّا وَزِيرَايَ من أهل السماء ؛ فجبريل وميكائيل »[2] .

وروى البخاريُّ في « صحيحه » عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « إذا أحب اللهُ العبدَ نادى جبريلَ : إنَّ اللهَ يُحبُّ فلاناً

---

(١) « مسند الإمام أحمد » (٣٥/ ٤٠٥) ، برقم (٢١٥١٦) ، وهذا لفظه ، والحديث في « سنن الترمذي » ، الصفحة (٥٣٠) ، برقم (٢٣١٢) بلفظ : (إلا وملك واضع جبهته لله ساجداً) ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

(٢) « سنن الترمذي » ، الصفحة (٨٣٧) ، برقم (٣٦٨٠) ، قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، ورواه الحاكم في « المستدرك » (٢/ ٢٩٠) ، برقم (٣٠٤٦) ، وقال : هذا حديث صحيح ، ولم يخرجاه .

فأحببه ، فيُحبُّه جبريلُ ، فينادي جبريلُ في أهل السماء : إنَّ الله يُحبُّ فلاناً فأحبُّوه ، فيُحبُّه أهل السماء ، ثم يُوضعُ له القبول في الأرض »[١] .

وروى البخاريُّ في « صحيحه » حديث المعراج ، وفيه : « . . . فسألتُ جبريلَ ، فقال : هذا البيت المعمور ، يصلي فيه كلَّ يوم سبعون ألف ملكٍ ، إذا خرجوا لم يعودوا إليه »[٢] .

إلى غير ذلك من الأحاديث ، وانظر قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أهل السماء » ، ومعناه : سكانها ، قال ابن فارس في « مقاييس اللغة » : (وأهلُ البيت : سُكَّانُهُ)[٣] .

ونعود بعد هذا لننظر في الروايات ، ونجمع بينها ، فالجمع هنا ممكن ، بل واضح جليٌّ ، فيكون الساخط في رواية مسلم : « إلاَّ كان الذي في السماء ساخطاً عليها » هم الملائكةَ ، فتتفق الروايات ، ولا حجَّة للجهلة في جعل الاسم الموصولِ عائداً إلى الله ؛ لأنَّ الاسم الموصول مبهمٌ ، وقد اتَّفقنا أنَّ الله سبحانه ليس في السماء ، فأيُّ حجَّة فيه ؟!

وهذا كلُّه على التنزُّل ، لكن عند التدقيق والتحقيق والنظر في السند يتبيَّن لنا أنَّ الراوي للحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه هو أبو حازم ، وكلُّ مَن روى عن أبي حازم قال : « لعنتها الملائكة حتى تصبح » ، إلاَّ يزيد بن كيسان فقال : « إلاَّ كان الذي في السماء ساخطاً عليها » ، فيظهر لنا أن يزيد رواه بالمعنى ، على أن يزيد بن كيسان فيه ضعفٌ من جهة حفظه .

قال علي بن المدينيِّ : سألت عنه يحيى بن سعيد ، فقال : ليس هو ممَّن يُعتمد عليه ، وهو صالح وسط .

---

(١) « صحيح البخاري » ، كتاب بدء الخلق ، باب (ذكر الملائكة صلوات الله عليهم) ، الصفحة (٥٣٦) ، برقم (٣٢٠٩) .
(٢) « صحيح البخاري » ، كتاب بدء الخلق ، الصفحة (٥٣٦) ، برقم (٣٢٠٧) .
(٣) « مقاييس اللغة » ، مادة (أ . هـ . ل) .

وقال ابن حبان في كتابه « الثقات » : كان يخطىء ويخالف .

وقال الحاكم : ليس بالحافظ عندهم .

وأدخله البخاري في كتابه « الضعفاء » .

واقتصر الحافظ ابن حجر في « تقريب التهذيب » على قوله : صدوق يخطئ[1] .

بعد هذا كلِّه يتبيَّن لنا الأمرُ واضحاً جليّاً ، وليس بحاجة لمزيد مشقَّة وتكلُّف ، فإنَّه أخطأ في لفظ الحديث ، وإذا خالف الثقةُ على قولٍ مَن وثَّقه ، تكون روايتُه شاذَّةً ؛ لأنَّ الثقة إذا خالف مَن هو أوثق منه فحديثُه شاذٌّ ، وإن أخذنا بقول مَن ضعَّفه تكون روايتُه منكرةً ، والله تعالى أعلم .

فإن قال قائل : لماذا لا تكون رواية يزيد هي الصوابَ والباقي رَوَوها بالمعنى ؟

فالجواب : أنَّ هذا مناقض للعقل والشرع ، فإنَّ العقل يحيل عادةً أن يُخطىء العشرةُ ويُصيب الواحدُ ، وكذلك القاعدة : أنَّ المنكرَ والشاذَّ مِن قسم الحديث الضعيف ، والضعيفُ ساقطُ الاستدلال مع وجود الصحيح ، فلا يُقاومه عند التعارض .

فإن قلت : الحديث في « صحيح مسلم » ، فكيف تقول : إنَّه ضعيفٌ ؟

فأقول : كلامنا كان على شذوذ المتن ، وليس على السند ، مع ما تَبَيَّنَ لك ما في الرجل من الكلام ، وأنَّه يُخطىء ويُخالف ، ولا يُعتمد عليه ، وأيضاً الحديثُ قد يصحُّ سندُه ولا يصحُّ متنه كما هو معلوم ، وقد مرَّ بك مثل ذلك ، وكيف أنَّ الإمام أحمد ضرب على حديث مروي في « الصحيحين » وهو : « يُهلِكُ أمَّتي هذا الحيُّ من قريش . . . » ، وغير ذلك .

---

(١) « تقريب التهذيب » ، برقم (٧٧٦٧) ، وانظر « الجرح والتعديل » (٩/ ٢٨٥) ، برقم (١٢٠٩) .

فالحديث الذي في « الصحيحين » اتفقتِ الأمَّة على قبوله جملةً ، لا تفصيلاً ، وهذا الحافظ ابن حزم قد جزم بوضع حديث في « صحيح مسلم » ، قال الحافظ العراقي : (وروينا عن محمد بن طاهر المقدسيِّ ومِن خَطِّهِ نقلتُ ، قال : سمعتُ أبا عبد الله محمد بنَ أبي نصر الحميديَّ ببغدادَ يقول : قال لنا أبو محمد بن حزم : وما وجدنا للبخاري ومسلمٍ في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلاَّ حديثين ، لكلِّ واحد منهما حديثٌ تَمَّ عليه في تخريجه الوهَم مع إتقانهما وحفظهما وصِحَّة معرفتهما ، فَذَكَرَ ـ أي : ابنُ حزم ـ من عند البخاري حديثَ شريكٍ عن أنسٍ في الإسراء : أنَّه قبل أنْ يوحى إليه ، وفيه شقُّ صدره ، قال ابن حزم : والآفة من شريك ، والحديث الثاني عند مسلم حديثُ عكرمةَ بن عمار ، عن أبي زُمَيل ، عن ابن عباس[1] قال : كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم : ثلاث أَعطِنِيهِنَّ ، قال نعم ، قال : عندي أحسن العرب وأجمله أمُّ حبيبة بنت أبي سفيان أُزوِّجُكَها ، قال : « نعم. . . » الحديث ، قال ابن حزم : هذا حديث موضوع لا شكَّ في وضعه ، والآفة فيه من عكرمةَ بن عمار)[2] ، وقال الحافظ الذهبيُّ عند ترجمة عكرمةَ بن عمار : (قد ساق له مسلمٌ في الأصول حديثاً منكراً)[3] .

كما حكم الحافظ ابن كثير على حديث أبي هريرة في خَلْق التربة[4] أنَّه من غرائب « صحيح مسلم » ، وذكر أنَّه تكلَّم عليه ابن المدينيِّ والبخاريُّ وغيرُ واحد من الحفَّاظ ، وجعلوه مِن كلام كعب الأحبار ، وأنَّه اشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعاً[5] .

---

(١) يُرِيدُ حديثَ فضائل أبي سفيان ، الذي في « مسلم » (١٦/ ٦٢) ، برقم (٢٥٠١) .

(٢) « فتح المغيث » ، الصفحة (٣٩) فما بعدها .

(٣) « سير أعلام النبلاء » (٧/ ١٣٧) .

(٤) الذي رواه مسلم في « صحيحه » (١٧/ ١٣٣) بشرح النووي ، برقم (٢٧٨٩) ، كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب (ابتداء الخلق وخلق آدم) .

(٥) انظر « تفسير ابن كثير » (١/ ٧٣) ، سورة البقرة ، الآية (٢٩) .

وقد مَرَّ بك عن الحافظ العراقيِّ أنَّ الترجيح بين الأحاديث له أكثر من مئة وجه ، وإنَّما يرجَّح الحديث أوَّلاً من خلال رجاله إن صحَّ متنه ، وأنَّ الوجه الثاني بعد المئة وجوده في « الصحيحين » ، وكلُّ ما تقدم على وجه التَّوسُّع والبيان ، فقد أمكن الجمع ، وهو واجب بالاتِّفاق ، فلا يصار إلى الترجيح المُؤَدِّي لإسقاط إحدى الروايتين ، والله تعالى أعلم .

* * *

الباب الثالث

الكلام على حديث الجارية

الباب الثالث

الكلام على حديث الجارية

هذا أوان الكلام على حديث الجارية الذي طالما اختلفت واضطربت رواياتُهُ ، وهو الذي عَنونَّا له في هذا الكتاب ، وهذا الحديث الذي ينادي به حشويَّة زماننا لإثبات أنَّ الله جلَّ جلاله في السماء ، تعالى الله عمَّا يقولون .

واعلم أوَّلاً أنَّا لسنا أوَّلَ مَن تكلَّم على هذا الحديث وبَيَّنَ ما فيه من الاضطراب ، فقد سبقنا إلى ذلك أئمَّةٌ ؛ منهم الإمام أحمدُ ابن حنبلٍ حيث قال : (ليس كلُّ أحد يقول فيه : إنَّها مؤمنة ، يقولون : أعتقها)[1] ، فهذا نصٌّ من الإمام أحمد على اضطراب الحديث ، ومنهم أيضاً الإمام الفقيه الأصوليُّ شمس الأئمَّة السَّرَخسِيُّ حيث قال في كتابه الكبير « المبسوط » : (. . . مع أنَّ في صِحَّة ذلك الحديثِ[2] كلاماً ؛ فقد رُوِيَ : أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : أين الله ؟ فأشارت إلى السماء ، ولا نَظُنُّ برسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه يَطلب مِن أحدٍ أن يُثبت لله تعالى جهةً ولا مكاناً)[3] ، وسيأتي مزيدُ أقوال للأئمَّة في ذلك .

ولو أنَّ الحشويَّةَ سبروا طرق هذا الحديث ومتونَه ، وأنصفوا ، ووسَّعوا دائرة فهمهم ـ إن لم يكن زيغاً ـ لعلموا أنَّه لا حجَّة في هذا الحديث أصلاً ، لا من قريب ولا من بعيد ، ومن خلال ما مَرَّ بك من أنَّ اختلاف الألفاظِ يؤدِّي إلى اختلاف المعاني يتبيَّن لك الأمر نفسُهُ في حديث الجارية ، وأريد منك أيُّها القارىء الكريم قليلَ صبرٍ بتتبُّع ما سأذكره من تفصيل الكلام عليه ؛ فإنَّه ممَّا صرفتُ فيه مِنَ الوقت

---

(١) أخرجه الخلال في « السنة » (٩٩١) و(٩٩٣) .

(٢) يريدُ حديثَ الجارية .

(٣) « المبسوط » (٧/ ٤) ، باب (العتق في الظهار) .

والتعب والبحث والفِكْر والعناء مع معاناة المرض الشيءَ الكثير ، ووضعتُه حليةً يَعرفُ قيمتَها أهلُ الفضل ، وإنَّما يعرفُ الفضلَ لأهل الفضل أهلُهُ ، فإن لم يكن هذا التحقيقُ هدايةً لمن خالف وشَبَّهَ ، فَحَسبُ أهل السُّنَّة حجَّة لهم ، والله تعالى الموفِّق .

نبدأ أوَّلاً ببيان الروايات وتفنيدها ؛ ليتَّضح الأمرُ جليّاً بعون الله سبحانه :

روى الإمام أحمد في « مسنده » بإسنادٍ حسن قال : (حدثنا عبد الصمد ، حدثنا حماد بن سلمة ، حدثنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمةَ ، عن الشريد رضي الله عنه : أنَّ أُمَّهُ أوصت أن يُعتَقَ عنها رقبةٌ مؤمنة ، فسأل رسولَ الله عن ذلك فقال : عندي جاريةٌ سوداءُ نوبيَّةٌ ، فأُعتِقُهَا ؟ فقال : « ائت بها » ، فدعوتها ، فجاءت ، فقال لها : « مَن رَبُّكِ ؟ » ، قالت : الله ، قال : « مَن أنا ؟ » ، فقالت : أنت رسول الله ، قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[1] .

فهذه الرواية قال فيها صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن ربُّكِ ؟ » .

وروى الدارميُّ بإسناد حسن قال : (أخبرنا أبو الوليد الطيالسيُّ ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمةَ ، عن الشريد قال : أتيت النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، فقلتُ : إنَّ على أمي رقبةً ، وإنَّ عندي جاريةً سوداءَ نوبيَّةً ، أفتجزىء عنها ؟ قال : « ادع بها » ، قال : « أتشهدين أن لا إله إلاَّ الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[2] .

فهاتان روايتان عن الشريد بن سويد ، والسندُ من حماد إلى الشريد واحدٌ ، واللفظ مختلفٌ :

---

(١) رواه الإمام أحمد في مواضع من « مسنده » منها (٢٩/ ٤٦٥) ، برقم (٧٩٤٥) ، وأخرجه النسائي في « السنن الكبرى » (٦/ ١٦٣) ، برقم (٦٤٤٧) ، وأبو داود في « سننه » ، الصفحة (٤٧٧) ، برقم (٣٢٨٣) ، وابن حبان (١/ ٤١٨) ، كتاب الأيمان ، برقم (١٨٩) .

(٢) « سنن الدارمي » ، كتاب النذور والأيمان ، باب (إذا كان على الرجل رقبة مؤمنة) ، الصفحة (٣٢٥) ، برقم (٢٣٨٤) .

ففي الأول قال : « مَن ربُّكِ ؟ » ، ثم قال : « مَن أنا ؟ » .

وفي الثاني قال : « أتشهدين أن لا إله إلاَّ الله ؟ » .

فهذا أوَّل اضطراب لحديث الجارية ، مع عدم اختلاف القصة ، ومِن هنا ترى كيف يتصرَّف الرواة بالحديث ، ومِن ثَمَّ فأيُّ اللفظين أقرب إلى الإيمان : « أين الله ؟ » ، أم ما في هاتين الروايتين ؟

ولماذا ترك الحشويَّة هاتين الروايتين ، مع أنَّ سندَهما حسنٌ ، وشيخُهمُ الألبانيُّ قد حَكَمَ على إسناد روايةِ : « مَن ربُّكِ ؟ » في كتابه « صحيح أبي داود » بأنَّه حسن صحيح[1] ، فهل هذا إلاَّ انتقاءٌ بالتَّشهِّي والهوى ، وجَرْيٌ خلف التجسيم ؟

وروى مسلم في « صحيحه » قال : (حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وتقاربا في لفظ الحديث ، قالا : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن حجاج الصواف ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن هلال بن أبي ميمونة ، عن عطاء بن يسار ، عن معاوية بن الحكم السلمي قال : . . . وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قِبَلَ أُحُدٍ والجوانية ، فاطلعت ذات يوم ، فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بني آدم ، آسَفُ كما يأسفون ، لكنِّي صككتُها صكَّةً ، فأتيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فَعَظَّمَ ذلك علي ، قلت : يا رسول الله ، أفلا أعتقها ؟ قال : « ائتني بها » ، فأتيتُه بها ، فقال لها : « أين الله ؟ » ، قالت : في السماء ، قال : « من أنا ؟ » ، قالت : أنت رسول الله ، قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[2] .

وروى ابن قانع في « معجم الصحابة » بإسنادٍ حسن قال : (حدثنا محمد بن أحمد بن البراء ـ هو العبديُّ ـ حدثنا معافى بن سليمان ، حدثنا فليح ، عن

---

(١) « صحيح أبي داود » (٢/ ٣٢٢) ، الرقم (٣٢٨٣) .

(٢) رواه الإمام مسلم في « صحيحه » (٥/ ٢٠) بشرح الإمام النووي ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) برقم (٥٣٧) .

هلال ، عن عطاء بن يسار ، عن معاوية بن الحكم : أنَّه أراد عتق أَمَةٍ له سوداءَ ، فأتى بها النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، فقال لها : « مَن ربُّكِ ؟ » ، قالت : الذي في السماء ، فقال لها : « من أنا ؟ » ، قالت : رسول الله ، قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[1] .

وهذا سندٌ رجالُه ثقاتٌ ، ابنُ قانع وصفه الحافظ الذهبيُّ بالإمام الحافظ البارع الصدوقِ إن شاء الله تعالى[2] ، والكلام فيه من جهة البرقانيِّ مدفوعٌ ، قال الحافظ الخطيب البغداديُّ : (لا أدري لماذا ضعَّفه البرقاني ، فقد كان من أهل العلم والدراية والفَهم ، ورأيتُ عامَّةَ مشايخِنَا يوثِّقونَهُ)[3] ، ومحمد بن أحمد بن البراء البغدادي العبدي ، قال عنه الحافظ الخطيب في « تاريخه » : ثقةٌ[4] ، ومثلُهُ معافى بن سليمان ، وأمَّا فليح ؛ فمن رجال « الصحيحين » ، وأنت ترى أنَّ هذه الرواية ، ورواية مسلم سَنَدُهما عن هلال بن أبي ميمونةَ ، عن عطاء بن يسار ، عن معاويةَ بن الحكم ، ولفظ هذه الرواية يختلف عن لفظ مسلم ، حيث قال هنا : « مَن رَبُّكِ ؟ » ، ولم يقل لها : « أينَ الله ؟ » ، فهذا اضطراب في متن هذه الرواية ، والقصَّة متَّحدة ، مع أن لفظ : « قالت : في السماء » مُحتَمِلٌ أنَّها أشارت إلى السماء ، فلا تكونُ قد تَكَلَّمَتْ بلسانها ، وهو مَجمَعُ الروايات كما يأتي .

ورواه مالك في « الموطأ » : (عن هلال بن أسامة ، عن عطاء بن يسار ، عن عمر بن الحكم أنَّه قال : أتيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقلت : يا رسول الله ، إنَّ جاريةً لي كانت ترعى غنماً لي ، فجئتُها وقد فقدت شاة من

---

(١) « معجم الصحابة » (٣/ ٧٣) ، برقم (١٠٢٧) ، ترجمة الصحابي معاوية بن الحكم .

(٢) « سير أعلام النبلاء » (١٥/ ٥٢٦) .

(٣) « تاريخ بغداد » (١١/ ٨٨) ، وانظر « لسان الميزان » (٥/ ٥٠) ، برقم (٤٥٣٨) ، ترجمة عبد الباقي بن قانع أبي الحسين الحافظ .

(٤) « تاريخ بغداد » (١/ ٢٨١) ، وذكره الإمامُ ابنُ الجزري في « غاية النهاية في طبقات القراء » ، وقال عنه : القاضي مقرئٌ ثقةٌ مشهور ، ونقل توثيقه عن الخطيب البغداديِّ وغيرِهِ .

الغنم ، فسألتُها عنها ، فقالت : أكلَهَا الذئبُ ، فأسفت عليها ، وكنت من بني آدم ، فلطمتُ وجهها ، وعَلَيَّ رقبةٌ ، أفأعتقها ؟ فقال لها رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أين الله ؟ » ، فقالت : في السماء ، فقال : « مَن أنا ؟ » ، فقالت : أنت رسول الله ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أعتقها »)[١] .

ثمَّ لا بُدَّ لنا من الوقوف عند هاتين الروايتين : رواية مسلم ، وروايةِ مالك ؛ كي لا يطولَ بنا الفصلُ ويتشتَّتَ الفِكْرُ ، ثمَّ ننظر في السند لنرى أنَّ في سند هاتين الروايتين عطاءَ بنَ يسار ، ويحيى بنَ أبي كثير ، وقد تَفَرَّدَ عطاء بن يسار في كلِّ الروايات بالرواية عن معاوية بن الحكم ، فاحفظ هذا ؛ لأنَّ له شأناً سيأتي إن شاء الله تعالى .

أمَّا الكلام من جهة السند ، فإنَّ مالكاً يرويه عن عمر بن الحكم ، ولا يوجد في الصحابة مَنِ اسمه عمر بن الحكم ، نصَّ على ذلك ابن عبد البر في « التمهيد »[٢] ، وباقي الرواة يروونه عن معاوية بن الحكم ، فإذا أردنا أن ندقِّق نقول : هذا اضطراب في السند ؛ لأنَّ عمر بنَ الحكم تابعيٌّ أنصاريٌّ مدنيٌّ معروف ، ومعاويةَ بنَ الحكم صحابيٌّ ، ومالكٌ مُصِرٌّ على أنَّه عمر بن الحكم ، ولم يُقِرَّ أنَّه سها أو أخطأ ، يدُلُّ لذلك ما أخرجه أبو الفضل السليماني ، أنَّ معن بن عيسى قال لمالك : الناس يقولون : إنَّك تُخطىء في أسامي الرجال ، تقول : عمر بن الحكم ، وإنَّما هو معاوية ، فقال مالك : هذا حِفظُنَا ، وهكذا وقع في كتابي[٣] .

وقال الإمام الشافعيُّ : (وهو ـ أي : راوي الحديث ـ معاوية بن الحكم ،

---

(١) « موطأ الإمام مالك » ، كتاب العتق والولاء ، باب (ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة) ، الصفحة (٥٥٥) .

(٢) « التمهيد » (٢٢/ ٧٦) .

(٣) ذكر ذلك الإمام الزرقانيُّ في « شرحه على الموطأ » (٤/ ١٠٧) ، كتاب العتق والولاء ، باب (ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة) برقم (١٥٥٠) .

وكذلك رواه غيرُ مالكٍ ، وأظنُّ مالكاً لم يحفظِ اسمَه)[1] .

إذاً الاضطراب واقعٌ لا يُدفَع ؛ إذ لا يمكن أن تكون الرواية عن عمر بن الحكم التابعيِّ ؛ لأنَّه مصرِّحٌ بالصلاة مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ويروي القصةَ عن نفسه أنَّه أتى رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ولا يقال : إنَّ مالكاً أخطأ أو سها ؛ إذ قد مرَّ إصرارُهُ أنَّه عمر بن الحكم ، هذا من حيث السندُ ، أمَّا من حيث المتنُ ؛ فبين رواية مسلم ورواية مالك اختلاف في المعنى ، إذ في رواية مالك يقول : (وعَلَيَّ رقبة ، أفأعتقها ؟) ، وهذا يفيد أنَّ عليه نذراً سابقاً ، وعند مسلم يقول : (فعظم ذلك عليَّ ، قلتُ : يا رسول الله ، أفلا أعتقها ؟) ، فهذه الرواية تفيد أنَّه إنَّما أعتقها تبرئةً لذمَّته مِن ضربها ليكافىء الضربَ بالعتق .

وربَّما تقول ما الفرق ؟

والجواب : أنَّه إن كان إنَّما أعتقها براءة لذمَّته بسبب لطمها ، فلا يُشتَرَطُ فيها الإيمان ؛ لأنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال : (مَن لَطَمَ مملوكَه أو ضَرَبَهُ فكفَّارتُهُ أن يُعتقَهُ)[2] . فما وجه الجواب في رواية مسلم بـ : « فإنَّها مؤمنة » ؟!! مع أنَّ هذا اللفظَ لم يُذكَر في أكثر الروايات ، بل في رواية عبد الرزاق الآتية قال له صلَّى الله عليه وسلَّم : « أعتق أو أمسك » ، وهذا اضطرابٌ في المتن لاختلاف اللفظِ ، لا يُنكره إلاَّ معاند ؛ لأنَّ الحكم أيضاً يختلف كما لا يخفى ، ففي رواية مالك : قال الصحابيُّ : (عَلَيَّ رقبةٌ مؤمنة) ، فأجابه صلَّى الله عليه وسلَّم بقوله : « أعتقها » ، ولم يقل :« فإنَّها مؤمنة » ، مع أنَّه موضعها ، وفي رواية مسلم : أنَّه جاء يستشيره في عتقها ، فكان الجواب : « فإنَّها مؤمنة » ، وأيضاً رواية الدارمي حيث قال الصحابي : « إنَّ على أمِّي رقبةً » ، ولم يقيِّدها بالإيمان ، ثم كان الجواب : « فإنَّها مؤمنة » ، وهذا فيه مخالفة واضطرابٌ بين السؤال والجواب كما لا يخفى ، وسيأتي لهذا الاختلاف فائدة فانتظر .

---

(١) « الرسالة » للإمام الشافعي ، الصفحة (٧٦) ، برقم (٢٤٣) .

(٢) رواه الإمام مسلم في « صحيحه » (١٢٦/١١) بشرح النووي ، كتاب الأيمان ، باب (صحبة المماليك) ، رقم (١٦٥٧) .

وكلامنا الآن يجب أن يُتنبَّه له ، قد أشرت له عندما ذكرت عطاء بنَ يسار ، وقلتُ : إنَّ لنا معه شأناً ، وهذا هو :

روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : (أخبرني عطاء ـ وهو راوي حديث معاوية بن الحكم ـ أنَّ رجلاً كانت له جارية في غنم ترعاها ، وكانت شاة صفي ـ يعني : غزيرة في غنمه تلك ـ فأراد أن يعطيَها نبيَّ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فجاء السبُعُ فانتزع ضرعها ، فغضب الرجل ، فصكَّ وجه جاريته ، فجاء نبيَّ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فذكرَ ذلك له ، وذكر أنَّها كانت عليه رقبةٌ مؤمنةٌ وافية ، قد هَمَّ أن يجعلَها إيَّاها حين صكَّها ، فقال له النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « إيتني بها » ، فسألها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ » ، قالت : نعم ، « وأن محمَّداً عبد الله ورسوله ؟ » ، قالت : نعم ، « وأنَّ الموت والبعثَ حقٌّ ؟ » ، قالت : نعم ، « وأن الجنة والنار حقٌّ ؟ » ، قالت : نعم ، فلمَّا فرغ قال : « أعتق أو أمسك »)[1] .

وأنا أريد منك أن تحكم الآن : ما الفرق بين هذه القصة والقصة التي عند مالك ؟

أليست عينَها ؟ فإنَّه قال في رواية مالك : (وعَلَيَّ رقبة) ، وهذه مثلها ، وفي رواية مالك قال : « أين الله ؟ » ، وفي هذه الرواية قال : « أتشهدين أن لا إله إلا الله » ، وعطاء بن يسار هو الذي روى القصة نفسَها عن معاوية بن الحكم ، لكنَّه هنا أبهمه ، وقال : « رجلاً » ، ومسلم قال : « معاوية بن الحكم » ، وانظر ماذا سألها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم تَعرفْ كيف يتصرَّفُ الرواة بألفاظ الحديث ، فتقع الطَّامَّة ، ومن هنا تَرَكَ النَّحْويون غير ابن مالك ومن تبعه الاحتجاجَ بالحديث ؛ لتصرُّف الرواة بألفاظه .

ثمَّ شأننا الآن مع الراوي الثاني ، وهو يحيى بن أبي كثير ، وبيان كيف يتصرَّف الراوي بالرواية ، فقد روى عبد الرزاق في « مصنفه » : (عن معمر ،

---

(١) « مصنف عبد الرزاق » (٩/ ١٧٥) ، برقم (١٦٨١٥) ، باب ما يجوز من الرقاب .

عن يحيى بن أبي كثير ، قال : صكَّ رجلٌ جاريةً له ، فجاء بها النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يستشيره في عتقها ، فقال لها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أين ربك ؟ » ، فأشارت إلى السماء ، قال : « من أنا ؟ » ، قالت : أنت رسول الله ، قال : أحسبه أيضاً ذكر البعثَ بعد الموتِ والجنَّة والنار ، ثم قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[١] .

أليست هذه عينَ القصة التي عند مسلم ؟ حيث قال هنا : (فجاء . . . يستشيره) ، ولم يقل : (عَلَيَّ رقبةٌ مؤمنة) ، وقال هنا : (« أين رَبُّكِ ؟ » ، فأشارت إلى السماء) ، ورواية مسلم : (قالت : في السماء) ، ويحيى بنُ أبي كثير هو نفسُهُ راوي القصة التي عند مسلم وعبدِ الرزاق .

هل بقي شكٌّ أنَّ القصَّةَ واحدةٌ والألفاظَ مختلفةٌ ، ثمَّ أيُّ الألفاظ تُوافق الإيمان ؟ وهل ورد عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه حكم على أحد بالإيمان بمجرَّدِ اعتقاده أنَّ الله في السماء في غير هذه الرواياتِ المضطربة ، ثمَّ انظر كيف صرَّح الراوي بشكِّه في رواية عبد الرزاق عن يحيى ، فقال : « أحسبه أيضاً ذكر البعث بعد الموت . . . » ، مع أنَّه في رواية عبد الرزاق السابقةِ عن عطاء قد جزم بذلك ، وانتظر ما يُوضِّح لك الأمرَ أكثر .

روى الحافظ المزيُّ في « تحفة الأشراف » حديثَ الجارية عن معاوية بن الحكم ، ثم عن عمر بن الحكم كما عند مالك ، إلى أن قال : (. . . ورواه سعيد بن زيد أخو حماد بن سلمة ، عن توبة العنبري ، عن عطاء بن يسار ، قال : حدثني صاحب هذه الجارية نفسُهُ ، ولم يسمِّ اسمَهُ)[٢] ، وهذا لفظُهُ كما ساقه الحافظ الذهبيُّ بإسناده إلى سعيد بن زيد : (. . . نا سعيد بن زيد ، نا توبة العنبري ، حدثني عطاء بن يسار ، حدثني صاحب الجارية نفسُهُ ، قال : كانت لي جارية ترعى . . . الحديث ، وفيه : فمدَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يدَه إليها ،

---

(١) « مصنف عبد الرزاق » (٩/ ١٧٦) ، برقم (١٦٨١٦) باب ما يجوز من الرقاب .
(٢) « تحفة الأشراف » (١٠/ ٢١٦) ، برقم (١١٣٧٨) .

وأشار إليها مستفهماً : مَن في السماء ؟ قالت : الله ، قال :« فمَن أنا ؟ » ، قالت : أنت رسول الله ، قال :« أعتقها ؛ فإنَّها مسلمة »)[1] .

ورواية الحافظِ المِزِّيِّ إسنادُها إلى صاحب الجارية نفسِهِ حسنٌ كما ترى ، واللفظُ مختلِفٌ تماماً ؛ فإنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم أشار إليها مستفهماً ، ولم يسألها قولاً ، ثم انظر رواية عبد الرزاق عن يحيى : (فأشارت إلى السماء) ليتَّضح لك الأمرُ ، ويدُلُّك أنَّ الراوي تصرَّف به ، ففعل بالمعنى ما تراه من الاضطراب .

والألبانيُّ لما رأى هذا الحديثَ الحسنَ يهدمُ عليه فسادَ معتقده ضعَّفَ راويَه سعيدَ بنَ زيد ، فقال : (وإذا عَلِمتَ أنَّ حديثَ عطاء عن صاحب الجارية نفسِهِ لا يصحُّ مِن قِبَلِ إسناده ؛ لأنَّه من رواية سعيد بن زيد ، فهو وإن كان في نفسه صدوقاً ، فليس قويَّ الحفظ ، ولذلك ضعَّفه جمعٌ ، بل كان يحيى بن سعيد يضعفه جدّاً ، وقد أشار الحافظ في « التقريب » إلى هذا فقال : صدوق له أوهام. . .)[2] .

رحم الله محدِّثَ الدِّيار المغربيَّة عبد العزيز الغماريَّ حيث وصفَ الألبانيَّ بقوله : (يخترعُ القواعد على حسب ما يظهر له ويريدُه فهمُه ، ولهذا تجده في كلامه على الأحاديث يصحِّحُ ، ويضعِّفُ ، ويُثبتُ ، ويُبطلُ بما يخالفُ هو نفسَهُ إذا اقتضى نظرُهُ ، وجدالُهُ ، وخصامُهُ ، ولَدَدُهُ ذلك ؛ لأنَّ قواعدَهُ مبعثرةٌ ، فلا هي تابعة لأهل الحديث ، ولا لأهل الأصول ، ولا للفقهاء ، وغرضُهُ بذلك الهربُ من الوقوع في يد خصمه ؛ إذ وقع من الأقوال الشاذة الواهية وهي كثيرة. . . بحيث لو تتبَّعها الإنسانُ لأخرجَ منها كتاباً مفيداً للفُكاهة وقتَ الاستراحة من العمل الشاقّ ، يصلح أن يكون ذيلاً لكتاب « أخبار الحمقى

---

(١) « العلو للعلي الغفار » ، الصفحة (١٢٠) ، برقم (٥) ، وإذا أمعنت النظر تجد أن حديث مسلم ومالك وعبد الرزاق والمزيِّ واحدٌ ، وتكون الجاريةُ خرساء ، لكن الرواة ذكروا القولَ بدل الإشارة ، وهذا مستعمل في اللغة كما سيأتي .

(٢) « مختصر العلو » ، الصفحة (٨٢) ، في أثناء رده على الإمام الزاهد الكوثري .

والمغفلين » لابن الجوزيِّ رحمه الله تعالى)[1] .

والحقُّ أنَّ الأمر أكثر ممَّا قاله المحدِّثُ الغماريُّ ؛ لأنَّك لو أخذتَ كتابَ الألبانيِّ « إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل » ونظرت في الجزء الخامس منه ، في الصفحة (٣٣٨) ، لرأيتَ تناقضه كما هو شأنه ، حيث قال عند الكلام على حديث ابن عمر في سبق الخيل : (قلتُ ـ أي : الألبانيُّ ـ : وهذا إسنادٌ حسنٌ ، رجالُهُ كلُّهُم ثقات ، وفي سعيد بن زيد ـ وهو أخو حماد بن زيد ـ كلامٌ لا ينزل به حديثُهُ عن رتبة الحسن إن شاء الله ، وقال ابن القيم في « الفروسية » (ص٢٠) : « وهو حديثٌ جَيِّدُ الإسناد » . . .)[2] .

أليس هذا عجباً ! ! فإنَّه لمَّا كانت رواية سعيد بن زيد في سبق الخيل ولم تتعلَّق بما يخالف هواه جَعَلَ حديثَه لا ينزل عن رتبة الحسن ، ولكن لما وُجِدَ في حديث الجارية ما يخالف عقيدتَه ضَعَّفَ الحديثَ بهِ ، فتعجَّب ما بدا لك أن تعجب ! !

وكونُ حديثِ سعيدِ بن زيد حسناً هو الصوابُ عند مَن يخاف مولاه ويخالف هواه ، فقد ذكر سعيدَ بن زيد هذا الحافظُ الذهبيُّ في كتابه « مَن تُكُلِّمَ فيه وقد وُثِّق » ، وقد قال في أَوَّلِهِ : (فهؤلاء إن لم يكن حديثُهُم في أعلى مراتب الصِحَّة ، فلا ينزل عن رتبة الحسن)[3] .

ثم هو من رجال مسلم ، فقد احتجَّ به في « صحيحه » ، واستشهد به البخاريُّ أيضاً ، فَعَلَّقَ له في مواضع من « صحيحه »[4] ، قال الحافظ الذهبي في كتابه « الموقظة في علم مصطلح الحديث » : (فما في الكتابين رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ

---

(١) « بيان نكث الناكث » ، الصفحة (٥٢) .

(٢) « إرواء الغليل » (٥/ ٣٣٨) ، برقم (١٥٠٧) .

(٣) « من تُكُلِّم فيه وقد وُثِّق » ، الصفحة (٦٥) .

(٤) يقول الإمام ابن التركماني في كتابه « الجوهر النقي » (٦/ ١١٢) : (استشهد به ـ أي : سعيدِ بنِ زيد ـ البخاريُّ ، واحتجَّ به مسلمٌ) . ووثقه الحافظ الهيثمي في كتابه « مجمع الزوائد » (١/ ٤٨٢) ، برقم (٩٩٦) ، فكيف يُلتفَتُ بعد ذلك إلى دعوى تضعيف الألبانيِّ له ، هذا مع تناقضه فيه ؟!!

أو مسلمٌ في الأصول ، وروايتُهُ ضعيفةٌ ، بل حسنةٌ أو صحيحةٌ)[١] .

زد على ذلك توثيقَ الأئمَّة له ؛ كابن مَعِينٍ ، وابنِ سعد ، وسليمانَ بنِ حربٍ ، والعِجليِّ[٢] ، أمَّا الإمامُ البخاريُّ ؛ فقد قال فيه : صدوق حافظ ، ورضيه عبد الرحمن بن مهدي[٣] ، وقال فيه ابن عدي بعد أن ساق عنه جملة أحاديث له : ولسعيد بن زيد غير ما ذكرت أحاديث حسان ، وليس له متنٌ مُنكرٌ لا يأتي به غيره ، وهو عندي في جملة مَن ينسب إلى الصدق[٤] .

فرواية الحافظِ المِزِّيِّ إذاً حسنةٌ شأنُها شأنُ رواية الإمام مسلم كما يأتي ، وهي تفيد أنَّ السؤالَ إنَّما وقع بالإشارة ، دون قوله : « أين الله ؟ » ؛ لأنَّ القول يُطلق على الفعل والإشارة كما سيأتي .

وروى الإمام مالك في « الموطأ » : (عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بجارية له سوداء ، فقال : يا رسول الله : إنَّ عليَّ رقبة مؤمنة ، فإن كنتَ تراها مؤمنة أعتقها ، فقال لها رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أتشهدين أن لا إلـه إلا الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال : « أتشهدين أن محمداً رسول الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال : « أتوقنين بالبعث بعد الموت ؟ » ، قالت : نعم ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أعتقها »)[٥] .

---

(١) « الموقظة في علم مصطلح الحديث » ، الصفحة (٨٠) .

(٢) « معرفة الثقات » (١/ ٣٩٩) ، برقم (٥٩٠) ، وانظر « تهذيب التهذيب » (٤/ ٣٢) .

(٣) « تهذيب التهذيب » (٤/ ٣٢) .

(٤) « الكامل في الضعفاء » (٤/ ٤٢٥) ، برقم (٤٠٦) . وبه يتبيَّن لك مدى صِحَّة ما ذكره الألباني في « مختصر العلو » ، الصفحة (٨٢) ، حيث قال : (ما جاء في روايته ـ أي : سعيد بن زيد ـ من ذكر اليد والاستفهام ، هو ممَّا تفرَّد به دون كلِّ مَن روى هذا الحديث من الرواة الحفاظ ومَن دونهم ، فتفرُّده بذلك يعُدُّه أهلُ العلم بالحديث منكراً بلا ريب) ؟! وما ندري مَن هم أهل العلم الذين عناهم ؟!!

(٥) « موطأ الإمام مالك » ، كتاب العتق والولاء ، باب (ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة) ، الصفحة (٥٥٥) .

فهذه الرواية هي التي توافق الأصول ، فقد أقرَّت بالإيمان .

ثم نُنَبِّهُ هنا أنَّ الكلامَ في بيان أنَّ الحديث إنَّما يكون مضطرباً إذا تساوت الروايات صِحَّةً ولم تُرَجَّح إحداها ، أمَّا إذا كان أحدُ الرواة أحفظَ ، فينتفي الاضطراب ، ويُؤخَذ بالرواية الأصحِّ ، وتُترَكُ الروايةُ الأضعفُ .

قال الإمام النوويُّ في « التقريب » : (المضطرب هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة ، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ رُواتها ، أو كثرةِ صحبته المروي عنه ، أو غيرِ ذلك ؛ فالحكم للراجحة ، ولا يكون مضطرباً ، والاضطراب يُوجب ضعفَ الحديث ؛ لإشعاره بعدم الضبط ، ويقع في الإسناد تارة ، وفي المتن أخرى ، وفيهما ، مِن راوٍ ، أو جماعة)[1] .

فلا ريب أنَّ رواية الإمام عبد الرزاق الصنعانيِّ عن عطاء أصحُّ من رواية الإمام مسلم سنداً ومتناً ، فتُقَدَّم عليها ، وتُترك رواية مسلم ، ومَن أبى الترجيحَ فقد أبقى الاضطرابَ لا محالة .

فإن قلتَ : رواية عطاءٍ مرسلةٌ لعدم ذِكر الصحابي ؟

فالجواب : أنَّ عطاءً رواه عن صاحب الجارية نفسِهِ ، وقد لَقِيَهُ كما في رواية الحافظِ المِزِّيِّ ، حيث قال : (حدثني صاحبُ الجاريةِ نفسُهُ) ، فلا تغفل .

ولا يهولنَّك زعْمُ الألبانيِّ أنَّ رواية مسلم ثابتةٌ متَّفَقٌ على صِحَّتها[2] ؛ فإنَّ

(١) « التقريب مع شرحه تدريب الراوي » (١/ ٢٢٠) .

(٢) وذلك في كتابه « مختصر العلو » ، الصفحة (٨٢) ، عند الكلام على حديث سعيد بن زيد : (فمدَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يدَه إليها ، وأشار إليها مستفهماً : مَن في السماء ؟) ، حيث تعرض للإمام الكبير المحدث الزاهد الكوثري رحمه الله تعالى بالذم ، واتَّهمه بمحاولة التشكيك ، وقد بيَّنَّا صِحَّةَ ما ذهب إليه الإمام الكوثريّ رحمه الله تعالى من تحسين الحديث ، وبطلانَ ما ادَّعاه هذا اللصيق ، وتناقضَهُ في الحكم على سند الحديث ، وهنا نتابع الردَّ عليه فيما بقي من تخبطاته وتدليساته المكشوفة التي أودعها الصفحة (٨٢) من « مختصره » ، ولسان الحال يترجم ردَّ الألبانيِّ وتعديه على الإمام الكوثري ببيت قاله الأعشى :

كناطح صخرة يوماً ليفلقها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

الرجل دَعِيٌّ علمٍ معروفٌ عند أهل العلم بالكذب والتدليسِ والتناقض ، خصوصاً عندما يريد تأييدَ مشربه ، ودفعَ كلام الغير ، وبيانُ ذلك أن نقول :

كيف يُدَّعى أنَّ رواية مسلم متَّفقٌ على صِحَّتها ، والحافظُ ابنُ عبد البَرّ يقول في كتابه « الاستيعاب » : (معاوية بن الحكم له عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم حديثٌ واحدٌ حسنٌ في الكهانة . . . وفي عتق الجارية)[1] .

ويقول الحافظ الفَسويُّ في كتابه « المعرفة والتاريخ » عند الكلام عن هلال بن أبي ميمونةَ الذي يروي في مسلم عن عطاءٍ حديثَ الجارية : (هلالٌ ثقةٌ حَسَنُ الحديث ، يروي عن عطاء بنِ يسار أحاديثَ حِساناً)[2] .

فإن ادَّعى مُدَّعٍ أنَّ المراد بقوله : (حِساناً) الحُسنُ الذي هو الوصف ، وليس الحكمَ .

فالجواب : أنَّ هلال بن أبي ميمونةَ قد قال فيه أبو حاتم الرازيُّ : يُكتب حديثُهُ[3] ، وهو شيخٌ[4] ، وقال فيه النسائي : ليس به بأس[5] ، وهذا مِن أدنى ألفاظ التعديل ؛ ومَن كان هذا حاله فحديثُهُ يكون حسناً لا صحيحاً .

فأين دعوى الألبانيِّ اتِّفاقَ المُحَدِّثِينَ على تصحيحه ؟ هذا من حيث السند ، وأمَّا من حيث المتنُ ؛ فإليك البيانَ :

قد لَبَّسَ الألبانيُّ وغشَّ وخان إذ أسقط من كلام الحافظ البيهقي ما يخالف هواه عند ذكر حديث مسلم في « مختصر العلو » ، فزعم أنَّ مِمَّن صحَّح حديثَ

---

(١) « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » (٣/ ١٤١٤) .

(٢) « المعرفة والتاريخ » (٢/ ٢٧٠) .

(٣) يقول الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٦/ ٣٦٠) : (قد علمتُ بالاستقراء التام أنَّ أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل : « يُكتبُ حديثُهُ » أنَّه عنده ليس بحجة) .

(٤) انظر « الجرح والتعديل » ، لابن أبي حاتم (٩/ ٧٦) برقم (٣٠٠) ، وقول أبي حاتم : (شيخٌ) يُراد بالشيخ الضعيفُ ، كما في « الجرح والتعديل » (٦/ ١٠٩) ، وعند الذهبي قولهم : (شيخ) ليس بجرح ولا تعديل ، وقول ثالث : أنَّه من أدنى ألفاظ التعديل .

(٥) انظر « تهذيب الكمال » (٣٠/ ٣٤٤) ، رقم (٦٦٢٦) .

الجارية الحافظَ البيهقيَّ ، وهذا نصُّهُ بحروفه ، حيث قال : (والبيهقيُّ في « الأسماء » ، قال عقبه ـ أي : عقب حديثِ الجارية ـ (ص٤٢٢) : وهذا صحيح قد أخرجه مسلم)[١] .

لكن كلام الحافظ البيهقي خلاف هذا تماماً ، وإليك نصَّه بحروفه ليتَّضحَ لك الحقُّ ويظهرَ تلبيسُ هذه الطائفة ، قال الحافظ البيهقيُّ رحمه الله تعالى : (وهذا صحيحٌ ، قد أخرجه مسلم مقطعاً من حديث الأوزاعي ، وحجّاج الصواف ، عن يحيى بن أبي كثير ، دون قصة الجارية ، وأظنُّه ـ مُسلِماً ـ إنَّما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه ، وقد ذكرت في كتاب الظهار من « السنن » مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث)[٢] .

هل رأيتَ كيف غَشَّ وأسقطَ من الكلام ما يخالف هواه ، وأبقى ما يريد ؟!

أين خوف هؤلاء من ربهم عَزَّ وجَلَّ[٣] ؟!!

ويقول الحافظ البيهقيُّ أيضاً في كتابه « السنن الكبرى » : (أخرجه مسلم في « الصحيح » من حديث الأوزاعيِّ ، دون قصة الجارية)[٤] .

---

(١) « مختصر العلو » ، الصفحة (٨٢) .

(٢) « الأسماء والصفات » ، باب (قول الله عز وجل : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك : ١٦]) ، الصفحة (٣٩١) .

(٣) يقول الإمام تاجُ الدين السبكيُّ رحمه الله تعالى : (وفي المبتدعة لا سيما المجسِّمة زيادةٌ لا توجد في غيرهم ، وهو أنَّهم يرون الكذبَ لنصرة مذهبهم ، والشهادةَ على مَن يخالفهم في العقيدة ـ بما يسوء في نفسه وماله ـ بالكذب ، تأييداً لاعتقادهم . ويزداد حَنَقُهُم وتقرُّبُهُم إلى الله بالكذب عليه بمقدار زيادته في النيل منهم ، فهؤلاء لا يَحِلُّ لمسلم أن يعتبر كلامَهُم . . . ويرون أنَّهمُ المسلمون ، وأنَّهم أهلُ السُّنَّة ، ولو عُدُّوا عَدَداً لما بلغ علماؤهم ـ ولا عالم فيهم على الحقيقة ـ مبلغاً يُعتبر ، ويُكْفِرُونَ غالبَ علماء الأمَّة ، ثم يَعتَزُونَ إلى الإمام أحمدَ ابنِ حنبلٍ رضي الله عنه ، وهو منهم بريء) . « قاعدة في الجرح والتعديل » ، للإمام السبكيِّ ، المطبوع ضمن « أربع رسائل في علوم الحديث » بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، الصفحة (٤٨ ، ٤٩) .

(٤) « السنن الكبرى » (١٠/ ٥٧) ، باب (ما يجوز في عتق الكفارات) .

وهذا يدُلُّ على أنَّ النسخة التي لدى الحافظ البيهقيِّ ليس فيها قصة الجارية ، كما يدُلُّ كلام الحافظِ البيهقيِّ أنَّ القصةَ متَّحدةٌ ، واللفظَ مختلفٌ ، وهذا إشارة منه إلى اضطراب الحديث حيث قال : (وأظنُّه ـ مُسلِماً ـ إنَّما تركها لاختلاف الرواة في لفظه ، وقد ذكرتُ في كتاب الظهار من « السنن » من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث) .

وممَّن أشار إلى الاضطراب أيضاً الإمام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى حيث قال : (وفي اللفظ ـ لفظِ حديث الجارية ـ مخالفةٌ كثيرة)[1] .

ومَن يقرأ هذه الرسالةَ يعلم يقيناً صِحَّة ما قاله الحافظ ابنُ حجر ، فكيف يعيب الألبانيُّ ـ المتطفِّل على موائد أهل الحديث ، وليس له في العير ولا في النفيرـ على الإمام الحجَّة الزاهد الكوثري قولَه : (وقد فعلتِ الروايةُ بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب)[2] ؟

وإنَّك قد رأيتَ مَن سبق الإمامَ الكوثريَّ إلى ذلك من الأئمَّة الحفَّاظ .

وقد يدُلُّ لكلام الحافظ البيهقيِّ أنَّ مسلماً لم يروِ قصةَ الجارية كونُ الإمام البخاريِّ قد روى الحديثَ في « صحيحه » دون قصَّة الجارية ، ممَّا يُلمِحُ بأنَّ فيها شيئاً ، وتَذَكَّر أنَّ الإمام مسلماً كان قد رواها في (تحريم الكلام في الصلاة ، ونسخ ما كان من إباحته)[3] ، فلو كانت قصَّة الجارية تدُلُّ على عقيدةٍ لرواها في كتاب الإيمان مثلاً ، أو ما يفيده من الأبواب الدالَّة على التوحيد ، ثمَّ على التَّنَزُّلِ : الحديثُ بابه العِتق ، ولم يروه فيه ممَّا يزيدُ قوَّة كلام الإمام البيهقيِّ .

ثمَّ أزيدك بياناً ـ أيُّها القارىء الكريم ـ فأسوق لك طائفة مباركة من كلام كبار الأئمَّة الحفَّاظ أهل العلم بالحديث روايةً ودرايةً ؛ لأهدم به على الألبانيِّ ومَن

---

(١) « التلخيص الحبير » (٣/ ٢٥٠) ، كتاب الكفارات .

(٢) هامش « الأسماء والصفات » تحقيق الإمام الكوثري ، باب (قول الله عز وجل : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك : ١٦]) ، الصفحة (٣٩١) .

(٣) « صحيح مسلم بشرح النووي » ، كتاب (المساجد ومواضع الصلاة) ، (٥/ ٢٠) برقم (٥٣٧) .

قلَّده دعواه اتِّفاقَ المُحَدِّثِينَ على صِحَّة حديث الجارية سنداً فيما مضى ومتناً فيما يأتي ، فأقول :

١ـ قال الإمام الحافظ البيهقيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الاعتقاد والهداية » : (. . . وفي الجملة يجبُ أن يُعلَمَ أنَّ استواءَ الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدالٍ عنِ اعوجاج ، ولا استقرارٍ في مكان ، ولا مماسَّةٍ لشيء من خلقه ، لكنَّه مُستوٍ على عرشه كما أخبر بلا كيف ، بلا أين[١] ، أي : بائنٌ[٢] من جميع خلقه ، وأنَّ إتيانَه ليس بإتيانٍ من مكانٍ إلى مكان ، وأنَّ مجيئَهُ ليس بحركة ، وأنَّ نزولَهُ ليس بنُقلة ، وأنَّ نفسَه ليس بجسم ، وأنَّ وجهَهُ ليس بصورة ، وأنَّ يدَه ليست بجارحة ، وأنَّ عينَه ليست بحدقة ، وإنَّما هذه أوصافٌ جاء بها التوقيف فقلنا بها ، ونفينا عنها التكييف ، فقد قال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ، وقال : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص : ٤] ، وقال : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥])[٣] .

وقال رحمه الله تعالى في « الأسماء والصفات » نافياً المكان والجهةَ عن الله تعالى : (والذي رُوِيَ في آخر هذا الحديث إشارةٌ إلى نفي المكان عن الله تعالى ، وأنَّ العبدَ أين ما كان فهو في القرب والبعدِ من الله تعالى سواء ، وأنَّه الظاهرُ فيصحُّ إدراكُهُ بالأدلة ، والباطنُ فلا يصحُّ إدراكُهُ بالكون في مكان ، واستدلَّ بعضُ أصحابنا في نفي المكانِ عنه بقول النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أنت الظاهرُ فليس فوقك شيءٌ ، وأنت الباطنُ فليس دونك شيءٌ » ، وإذا لم يكن فوقه شيءٌ ، ولا دونه شيءٌ لم يكن في مكان)[٤] .

---

(١) قوله : (بلا أين) سقط من بعض النسخ ، والصواب إثباته من كلام الإمام البيهقيِّ ، وسبق نقل كلامه في حديث الجارية ، وأنَّ فيه اختلافاً في اللفظ ، وهو خير شاهد على ما نريد .

(٢) البينونة هنا بمعنى : المخالفة وعدم المشابهة في الذات والصفات ، لا بمعنى الانفصال ، الذي هو من لوازم الجسمية .

(٣) « الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد » ، الصفحة (٢١١ ، ٢١٢) ، باب (القول بالاستواء) .

(٤) « الأسماء والصفات » ، الصفحة (٣٧٣) ، باب ما جاء (في العرش والكرسي) .

٢ـ قال الإمام الحافظ أبو الوليد الباجيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى في « شرحه لموطأ الإمام مالك » المسمى « المنتقى شرح الموطأ » : (فصل : وقولُهُ للجارية : « أين الله ؟ » فقالت : في السماء : لعلها تريدُ وصفَه بالعُلُوِّ ، وبذلك يُوصَفُ كلُّ مَن مِن شأنه العُلُوُّ ، فيقال : مكان فلان في السماء ، بمعنى عُلُوِّ حاله ورفعتِهِ وشرفِهِ)[1] .

٣ـ قال الإمام الحافظُ القاضي عياض رحمه الله تعالى في « شرحه لصحيح مسلم » عند كلامه على حديث الجارية : (قال الإمام[2] : إنَّما أراد النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أن يطلبَ دليلاً على أنَّها موحِّدةٌ ، فخاطبها بما يُفهم قصدَه ؛ إذ علامة الموحِّدين التوجُّهُ إلى الله إلى السماء عند الدعاء وطلب الحوائج ؛ لأنَّ العربَ التي تعبد الأصنامَ تطلبُ حوائجَها من الأصنام ، والعجمَ من النيران ، فأرادَ عليه السلام الكشفَ عن معتقدِها هل هي ممَّن آمن ؟ فأشارت إلى السماء وهي الجهةُ المقصودةُ عند الموحِّدين كما ذكرنا . وقيل إنَّما السؤال بـ« أين » ههنا سؤالٌ عمَّا تعتقدُهُ من جلالة الباري سبحانه وعظمتِهِ ، وإشارتُهَا إلى السماء إخبارٌ عن جلالته تعالى في نفسِها ، والسماءُ قِبلةُ الداعين ، كما أنَّ الكعبةَ قِبلةُ المصلِّين ، كما لم يدُلَّ استقبالُ القِبلة على أنَّ اللهَ تعالى فيها ، كذلك لم يدُلَّ التوجُّهُ إلى السماء والإشارةُ إلى السماء على أنَّ اللهَ سبحانه فيها . . . ثمَّ تسامح بعضُهم في فصل منه بالكلام في إثبات جهة تخصُّه ، أو يُشارُ إليه بحيِّزٍ يحاذيه ، وهل بين التكييف من فرقٍ أو بين التحديدِ في الذات والجهاتِ بون ؟! لكن إطلاقُ ما أطلقه الشرعُ من أنَّه ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام : ١٨] وأنَّه استوى على عرشه مع التمسُّك بالآية الجامعةِ للتنزيه الكُلِّيِّ الذي لا يصحُّ في معقولٍ سواه من

---

(١) « المنتقى شرح الموطأ » (٨/ ٣٢٠) ، كتاب (العتاق والولاء) ، عند حديث الجارية .

(٢) يريد بالإمام : أبا عبدِ الله محمد بنَ علي المازَريَّ المالكيَّ رحمه الله تعالى ، ونصُّ الإمام المازري تجده في « شرحه على صحيح مسلم » المسمى « المُعْلِم بفوائد مسلم » (١/ ١٧٧) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

قوله : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] عصمةٌ لمن وفَّقه الله وهداه)[١] .

٤ـ قال الإمامُ الحافظ أبو العبَّاس القُرطبيُّ المالكيُّ ـ شيخُ الإمام أبي عبد الله القرطبيِّ صاحبِ « التفسير » الشهير رحمهما الله تعالى ـ في « المُفهِم شرحِ صحيح مسلم » : (قوله صلَّى الله عليه وسلَّم للجارية : « أين الله ؟ » هذا السؤال من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم تَنَزُّلٌ مع الجارية على قدر فهمها ، إذ أراد أن يظهر منها ما يدُلُّ على أنَّها ليست ممَّن يعبد الأصنام ولا الحجارة التي في الأرض ، فأجابت بذلك ، وكأنَّها قالت : « إنَّ الله ليس من جنس ما يكون في الأرض » ، و« أينَ » ظرفٌ يُسألُ به عن المكان . . . لا يصحُّ إطلاقُهُ على الله تعالى بالحقيقة ؛ إذ الله تعالى منزَّهٌ عنِ المكان ، كما هو منزَّهٌ عنِ الزمان ، بل هو خالقُ الزمان والمكان ، ولم يزل موجوداً ولا زمانَ ولا مكان ، وهو الآن على ما عليه كان ، ولو كان قابلاً للمكانِ لكان مختصّاً به ، ويحتاج إلى مخصِّصٍ ، ولكان فيه إمَّا مُتَحَرِّكاً وإمَّا سَاكِناً ، وهما أمرانِ حادثان ، وما يتَّصفُ بالحوادث حادثٌ . . . وإذا ثبت ذلك ثبت أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّما أطلقه على الله بالتوسُّع والمجاز لضرورة إفهام المُخَاطَبَةِ القَاصِرَةِ الفَهم ، الناشئةِ مع قوم معبوداتُهُم في بيوتهم ، فأراد النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أن يتعرف منها هل هي ممَّن يعتقد أنَّ معبودَهُ في بيت الأصنام أم لا ؟ فقال لها :« أين الله ؟ » ، فقالت :« في السماء » ، فقنع منها بذلك وحكم بإيمانها إذ لم تتمكن من فهم غير ذلك . . . وقد حصل من هذا الأصل المُحَقَّقِ أنَّ قول الجاريةِ : « في السماء » ليس على ظاهره باتِّفاق المسلمين ، فَيَتَعَيَّنُ أن يُعتَقَدَ فيه أنَّه مُعَرَّضٌ لتأويل المُتَأَوِّلينَ ، وأنَّ مَن حَمَلَهُ على ظاهره فهو ضَالٌّ مِنَ الضَّالِّينَ)[٢] .

---

(١) « إكمال المعلم بفوائد مسلم » (٢/ ٤٦٥ ، ٤٦٦) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

(٢) « المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسلِم » (٢/ ١٤٢ـ ١٤٥) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية ، وانظر كلام هذا الإمامِ بتمامه فيه .

إذا كان المسلمون متَّفقين على صرف هذا الحديث عن ظاهره بنقل هذا الإمام وغيرِهِ ، فكيف يزعم الألبانيُّ الاتِّفاقَ المطلقَ الذي يُفيد صِحَّةَ المتن والسند ، ولئن سُلِّمَ له جدلاً صِحَّة السند ، فأين الاتِّفاق على المعنى الذي يزعمه من الجهة والمكان العدمي ، الذي هو محلُّ النزاع ؟

ثمَّ انظر يرحمك الله مَن هو الضَّالُ ؟ المتأوِّلُ المُنَزِّهُ ، أم الجاهلُ الحامل الكلامَ على ظاهره ؟! وكلامُ هذا الإمام وغيرِهِ أنَّ المسلمين متَّفقون على نفي الجهة عنِ الله سبحانه ، كما أنَّهم متَّفقون على تأويل هذا الحديث إجمالاً أو تفصيلاً ، وهذا يهدم الصنم المزعومَ في عقولهم أنَّه في السماء على رأس الحشويَّة عامَّةً والألبانيِّ خاصَّةً .

٥ـ قال الإمامُ الحافظ النوويُّ رحمه الله تعالى في « شرحه لصحيح مسلم » عند حديث الجارية : (هذا الحديثُ من أحاديث الصفاتِ ، وفيه مذهبان كما تقدم ذكرُهُما مَرَّاتٍ في كتاب الإيمان : أحدهما : الإيمان به من غيرِ خوضٍ في معناه مع اعتقادِ أنَّ الله ليس كمثله شيءٌ ، وتنزيهِهِ عن صفات المخلوقين ، والثاني : تأويلُهُ بما يليقُ به ، فمَن قال بهذا قال : كان المرادُ امتحانَها ، هل هي موحِّدةٌ تُقِرُّ بأنَّ الخالقَ المدبِّر الفعالَ هو اللهُ وحدَهُ ، وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبلَ السماءَ كما إذا صلَّى المُصَلِّي استقبلَ القبلة ؟ وليس ذلك لأنَّه مُنحَصِرٌ في السماء كما أنَّه ليس منحصراً في جهةِ الكعبة ، أو هي من عبدة الأوثان العابدين للأوثان التي هي بين أيديهم ؟ فلمَّا قالت : في السماء ؛ عَلِمَ أنَّها موحِّدةٌ)[١] .

٦ـ قال الإمام الحافظ المجتهد تقيُّ الدين السبكيُّ رحمه الله تعالى في « السيف الصقيل » رَادّاً على ابن القيِّم إثباتَهُ الجهةَ الحسِّيَّةَ بحديث الجارية : (قوله : « أين الله ؟ قالت : في السماء » قد تكلَّم الناس عليه قديماً وحديثاً ،

---

(١) « شرح الإمام النووي لصحيح مسلم » (٥/ ٢٤) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

والكلام عليه معروف ، ولا يقبله ذهن هذا الرجل[١] ؛ لأنَّه مَشَّاء على بدعته لا يقبل غيرَها . . .)[٢] .

٧ـ قال الإمامُ أبو عبد الله الأُبِّيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى في « إكمال إكمال المُعْلِم شرح صحيحِ مُسلِم » عند حديث الجارية : (قولُه : « أين الله ؟ » قيل : أرادَ معرفةَ ما يدُلُّ على إيمانها ؛ لأنَّ معبوداتِ الكفّار من صنمٍ ونار ، وكلٌّ منهم يسأل حاجتَهُ من معبوده ، والسماءُ قبلةُ دعاءِ الموحِّدين ، فأرادَ كشفَ معتقدِهَا ، فخاطبَها بما تفهمُ ، فأشارتْ إلى الجهة التي يقصدُها الموحِّدون ، ولا يدُلُّ ذلك على جهةٍ ، ولا . . . وقيل : إنَّما سألها بـ« أين ؟ » عمَّا تعتقِدُهُ من عظمةِ الله تعالى ، وإشارتُها إلى السماء إخبارٌ عن جلالِهِ في نفسِها . . . وقد أجمع أهلُ السُّنَّة على تصويب القولِ بالوقف عنِ التفكُّر في ذات الله تعالى ؛ لحَيْرَةِ العقل هنالك ، وحرمةِ التكييف ، والوقفُ في ذلك غير شكّ في الوجود ، ولا جهلٍ بالموجود ، فلا يقدحُ بالتوحيد ، فهو حقيقة)[٣] .

٨ـ قال الإمامُ الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ رحمه الله تعالى في « شرحه على صحيحِ الإمام البخاريِّ » منزِّهاً الله تعالى عن « الأين » : (وفي قصة موسى والخضر من الفوائد أنَّ الله يفعلُ في ملكه ما يريدُ ، ويحكمُ في خلقه بما يشاء ممَّا ينفع أو يضرُّ ، فلا مدخلَ للعقل في أفعاله ، ولا معارضةَ لأحكامه ، بل يجبُ على الخلق الرضا والتسليم ؛ فإنَّ إدراك العقولِ لأسرار الربوبيَّة قاصرٌ ، فلا يتوجَّهُ على حكمِهِ « لِمَ » ولا « كيفَ » كما لا يتوجه عليه في وجودِهِ « أينَ » و« حيثُ »)[٤] .

---

(١) يريد بالرجل : ابنَ قيم الجوزية .

(٢) « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » ، الصفحة (١٠٦) فما بعدها .

(٣) « إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم » (٢/ ٢٤١) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

(٤) « فتح الباري » ، (١/ ٢٦٦) ، برقم (١٢٢) ، كتاب العلم ، باب (ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيكل العلم إلى الله) .

وقال عند شرحه لحديث سيدنا أنس : « إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنَّه يناجي ربَّهُ ، فلا يبزقنَّ أحدُكُم قِبَلَ قبلته » : (وفيه الردُّ على من زَعَمَ أنَّه على العرشِ بذاته)[١] .

وقال أيضاً عند شرحِهِ لحديث النزول : (قولُه صلَّى الله عليه وسلَّم : « ينزل ربُّنا إلى السماء الدنيا » استدلَّ به مَن أثبتَ الجهةَ ، وقال : هي جهةُ العُلُوِّ ، وأنكر ذلك الجمهورُ ؛ لأنَّ القول بذلك يُفضِي إلى التحيُّزِ ، تعالى الله عن ذلك)[٢] .

٩ـ ذكر الإمام الحافظ السيوطيُّ في « شرحه على موطأ الإمام مالك » المسمى بـ« تنوير الحوالك » كلام الإمام الحافظ الباجيِّ المُتَقَدِّم مُقِرّاً له[٣] .

١٠ـ ذَكَرَ الإمامُ أبو عبد الله محمدُ بنُ يوسف السَّنوسيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى في « مكمل إكمال إكمال المُعلِم »[٤] كلامَ الإمام الأُبِّيِّ المالكيِّ في كتابه « إكمال إكمال المُعلِم » السابقَ ، وأقرَّهُ عليه ، وقال في متن عقيدتِهِ « أمّ البراهين » : (وممَّا يستحيلُ في حقِّهِ تعالى. . . أنْ يكونَ في جِهَةٍ للجِرم ، أو له هو جهةٌ ، أو يتقيَّدَ بمكانٍ ، أو زمان)[٥] .

وبعد هذا كلِّه أين اتِّفاقُ المُحَدِّثِينَ على تصحيح حديث الجارية ؟

فأنت ترى أنَّ مَنِ اعتبر سندَهُ ، تكلَّمَ في المتن محلِّ الشاهد والخلافِ بما تراه من التأويل والتَّنزِيهِ الذي يُبطل ما يريده الألبانيُّ ـ ومَن قَلَّدَهُ ـ من المكان العدميِّ

---

(١) « فتح الباري » ، (١/٦٠٦) ، رقم (٤٠٥) ، كتاب الصلاة ، باب (حك البزاق باليد من المسجد) .

(٢) « فتح الباري » ، (٣/٣٦) ، كتاب التهجد ، باب (الدعاء والصلاة من آخر الليل) ، رقم (١١٤٥) .

(٣) « تنوير الحوالك » (١/٥٧٦) ، كتاب (العتاق والولاء) ، عند ذكر حديث الجارية .

(٤) « مكمل إكمال إكمال المُعلِم » (٢/٢٤١) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

(٥) « أم البراهين » ، الصفحة (١٢٩) ، « شرح السنوسي على الصغرى » .

والجهةِ الحسِّيَّةِ المزعومةِ فوقَ العرش ، تعالى رَبُّنَا عن ذلك عُلُوّاً كبيراً .

وهذا نَزْرٌ يسيرٌ من كلام الأئمَّةِ الحفَّاظِ شُرَّاحِ الحديث ممَّن يستفيد منهمُ الحشويَّة وينكرون فضلهم ، بل إنَّ جُلَّ اعتمادات الحشويَّة في مباحثهم الحديثيَّة على فضل موائد أئمَّتنا ، هذا ولو أردنا أن نَتَتَبَّعَ كلام أئمَّة أهل السُّنَّة مِنَ الحفَّاظ المحدِّثين ، والمفسِّرين ، والفقهاء ، والأصوليين ، وغيرِهم لطال بنا الكلام وما وسعنا ذلك ، ولكن خُذْ كلاماً جامعاً يُبَيِّنُ لك حقيقةَ ما نقوله ، وأنَّه هو الحقُّ الذي يجب المصير إليه ، والذي مضى عليه أكابر أئمَّتنا ، وهو ما أجمع عليه أهل السُّنَّة والجماعة قاطبة ، ومعهم في ذلك سائرُ الفِرق خلا المجسِّمة مِن الكَرَّامِيَّة ومَن سايرهم من جهلة الحنابلة ، ومَن لا عقل له .

قال الإمام أبو منصور عبد القاهر البغداديّ رحمه الله تعالى في كتابه « الفَرق بين الفِرَق » : (وأجمعوا ـ أهلُ السُّنَّة والجماعة ـ على أنَّه لا يحويه مكانٌ ، ولا يجري عليه زمانٌ ، على خلاف قولِ مَن زعم من الهِشاميَّة والكرَّامِيَّة أنَّه مماسٌّ لعرشه ، وقد قال أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه : إنَّ الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرتِهِ لا مكاناً لذاته ، وقال أيضاً : قد كان ولا مكان ، وهو الآن على ما كان)[1] .

وقال رحمه الله تعالى في بيان الأصول التي اجتمعَ عليها أهلُ السُّنَّة ، وضَلَّلُوا مَن خالفَهم فيها : (وقالوا ـ أهل السُّنَّة والجماعة ـ : بنفي النهاية والحدِّ عن صانع العالم ، على خلاف قول هشام بنِ الحكم الرَّافضيِّ في دعواه أنَّ معبودَه سبعة أشبار بشبر نفسه ، وخلافِ قولِ مَن زعمَ من الكرَّامِيَّةِ أنَّه ذو نهاية من الجهة التي تُلاقي العرشَ ، ولا نهايةَ له من خمسِ جهات سواها)[2] .

ثُمَّ عودٌ إلى الكلام على حديث الجارية ، روى الإمامُ أحمد في « مسنده » قال : (حدثنا يزيد ، أخبرنا المسعوديُّ ، عن عون ، عن أخيه عبيد الله بن

---

(١) « الفَرق بين الفِرَق » ، الصفحة (٣٣٣) .
(٢) « الفَرْق بين الفِرَق » ، الصفحة (٣٣٢) .

عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : أنَّ رجلاً أتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم بجارية سوداء أعجميَّة ، فقال : يا رسول الله ، إنَّ عليَّ عتقَ رقبة مؤمنة ، فقال لها رسول الله : « أين الله ؟ » ، فأشارت إلى السماء بإصبَعها السبابة ، فقال لها : « من أنا ؟ » ، فأشارت بإصبَعها إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وإلى السماء ؛ أي : أنت رسول الله ، فقال : « أعتقها »)[1] .

وأخرجه ابن خزيمة[2] من طريق الحسين بن الوليد ، عن مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ولم يذكر متن الحديث ، لكن قال ابن عبد البر في « التمهيد » : إنَّه ـ أي : سندَ ابن خزيمة ـ بلفظ حديث « الموطأ » سواء[3] .

وقد مَرَّتْ بك رواية مالك قبلُ وهي : « أتشهدين » ، والسند الذي ذكره ابن خزيمة صحيحٌ ، فيكون ابنُ خزيمة رواه بلفظ : « أتشهدين » ، ويكون الجمع بين هاتين الروايتين روايةِ أحمد وابنِ خزيمة مع مالك أنَّها خرساء ، فسألها : « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ » ، فأشارت بإصبَعها السبابة ، وهذه الإشارة بالسبابة تدُلُّ على التوحيد والتنزيه ، لا على الجهة ، فيكون الجواب مطابقاً للسؤال تماماً .

ثُمَّ الراوي لهذه الروايات الثلاث هو عبيد الله ، لكن لما اختلف الرواة عنه تَغَيَّرَ لفظ الحديث ، وسبب هذا الاضطراب اختلاط المسعوديِّ[4] الذي في سند أحمد، أمَّا رواية مالك وابنِ خزيمة عن ابن شهاب ـ وهو من كبار الحفَّاظ الأثبات ـ

(١) « مسند الإمام أحمد » (١٣/ ٢٨٥) ، برقم (٧٩٠٦) .
(٢) « التوحيد » لابن خزيمة ، الصفحة (١٢٤) .
(٣) « التمهيد » (٩/ ١١٤) ، أو« فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر » (٢/ ٣٧) .
(٤) يزيد بن هارون الذي روى الحديثَ عن المسعوديِّ هو ممن سمع منه بعد اختلاطه ، قال في « تهذيب الكمال » (١٧/ ٢٢٤) : (سمع منه ـ أي : المسعوديِّ ـ عبدُ الرحمان بن مهدي ، ويزيد بن هارون أحاديثَ مختلطة) . تنبيه : كتبت كلمة (الرحمن) في المطبوع من « تهذيب الكمال » بألف والصواب حذفها ، انظر « أدب الكتاب » للصولي ، الصفحة (٥٢) ، و« درة الغواص » للحريري ، الصفحة (٤٢٤) .

فقد رواه عن عبيد الله نفسِهِ بلفظ : « أتشهدين » ، والمسعوديُّ يرويه عن عَون أخي عبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الله ، فالخطأ إمَّا من المسعوديِّ ـ وهو الظاهر ـ لاختلاطه ، وإمَّا من عَون أخي عبيد الله ؛ فإنَّ عَوناً له رواية عند الطبرانيِّ ستأتي عن أبيه عبد الله : أنَّها امرأة ، وعلى كلٍّ روايةُ المسعوديِّ ضعيفةٌ لضعفه ، أمَّا رواية مالكٍ ؛ فهي صحيحةٌ ، وظاهرها الإرسال لكنَّها محمولة على الاتصال للقاء عبيد الله جماعةً من الصحابة ، كما ذكره ابن عبد البَرِّ في « التمهيد »[١] ، على أنَّ الإمام أحمد رواها موصولةً في « مسنده » ، حيث قال : (حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا مَعْمَرٌ ، عنِ الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن رجلٍ من الأنصار بلفظ : « أتشهدين أن لا إله إلا الله »)[٢] .

وما أظنُّ أنَّه قد بقي أدنى شكٍّ أو لَبْسٍ ، فالأمرُ بدا واضحاً وضوحَ الشمس في رابعة النهار .

ثُمَّ لنا أن نسلك طريقاً آخر ههنا إن لم نُرِد الجمعَ ؛ وهو تركُ الترجيح بين هذه الروايات ؛ لأنَّه إنَّما يكون عند التعارض كما هو معلوم ، والضعيفُ لا يعارضُ الصحيحَ ، فوجب رَدُّ الضعيفِ حيث عُلِمَ ضَعفُ واختلاطُ أحدِ رُواتِهِ ، وهو المسعوديُّ .

وروى الطبرانيُّ في « الكبير » ، وابن أبي شيبة ، عن ابن عباس : (أنَّ رجلاً أتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فقال : إنَّ عليَّ رقبة ، وعندي جاريةٌ سوداءُ أعجميَّةٌ ، فقال : « ائتني بها » ، فقال : « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال : « أتشهدين أني رسول الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال :

---

(١) انظر « التمهيد » (٩/ ١١٤) ، أو « فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر » (٢/ ٣٧) .

(٢) « مسند الإمام أحمد » (٢٥/ ١٩) ، برقم (١٥٧٤٣) ، وقال الحافظ الهيثمي : (رجاله رجال الصحيح) ، « مجمع الزوائد » (١/ ١٧٠) كتاب الإيمان ، باب (ما يحرم دم المرء وماله) .

« أعتقها »)[1] ، وهذا الحديث وإن كان فيه ابن أبي ليلى ، وهو سيء الحفظ ، لكن قال ابن عدي : (وهو مع سوء حفظه يكتب حديثه)[2] ، فكيف وقد تَأَيَّدَ بالشواهد الصحيحة ؟! ورواية الطبرانيِّ هذه توافق روايةَ أحمد عن عبيد الله ، وتُشبِهُ روايةَ مالكٍ أيضاً ، وهناك روايات أخرى أعرضنا عنها لضعف سندها .

وبعدما رأيتَ من الأسانيد والمتون ، وبيانِهَا ، والتوفيقِ بينها ، وأنَّ بعض الأسانيد مضطرب ، وكذلك بعض المتون ، ومتى أمكن الجمع بين الروايات وجب ، كما مَرَّ أكثر من مَرَّة ، وقد سلكنا هذا السبيل فجمعنا بينها ، وكان لنا أن نسلك طريق الترجيح ، فَيُرَدُّ الضعيفُ بالصحيح ، لكنَّنا آثرنا الجمعَ إلاَّ في موضعٍ ، ومن هنا يتبيَّن زيغ الزائغين وضلال المُضِلِّينَ .

لماذا الاقتصار على رواية واحدة ، وتركُ باقي الروايات ؟ مع أنَّ الصواب ـ إن أنصفوا ـ هو رواية : « أتشهدين » ، أليس بالشهادتين يُحكم بإيمان المرء وإسلامه ؟ وهل من أركان الإيمان القولُ بأنَّ الله سبحانه في مكانٍ ؟!! فإن زعمتم ذلك فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، ولن تجدوا إلى ذلك سبيلاً .

* * *

---

(١) « المعجم الكبير » (١٢/ ٢٦) ، برقم (١٢٣٦٩) ، و« مصنف ابن أبي شيبة » (١١/ ٢٠) ، برقم (١٠٣٩٢) .

(٢) « الكامل » (٧/ ٣٩٧) ، برقم (١٦٦٣) .

الجمع بين الروايات من حيث المعنى واللغةُ

ثُمَّ هنا ملحوظة هامَّة جدّاً ، تجمع أيضاً بين رواية : (قالت : في السماء) ، وبين رواية : (أشارت إلى السماء) ، وهذا على التَنَزُّلِ أنَّ روايةَ : (قالت) ثابتةٌ ، فقد جاء في رواية أبي هريرة عند أحمد ، وروايةِ عبد الرزاق عن يحيى بن أبي كثير ، لمَّا سألها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : (فأشارت إلى السماء) ، ورواية أبي هريرة عند أحمد توضِّح ما نريده أكثر ، حيث قال : (فأشارت إلى السماء بإصبَعها السبابة ، وأشارت بإصبَعها إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وإلى السماء) ؛ أي : أنتَ رسول الله ، بل روايةُ المِزِّيِّ : (فمدَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يدَه إليها ، وأشار إليها مستفهماً : « مَن في السماء ؟ » ، بل في رواية الحارث في « مسنده » عن أبي هريرة قال : « جارية لا تُفصح . . . » ، فأشارت برأسها إلى السماء)[1] .

فعلى احتمال أنَّ القصَّة متعدِّدةٌ نجمع بين الروايات فنقول : في رواية : « أتشهدين » تكون الجارية متكلِّمة ، وسئلت لفظاً ، فأجابت كذلك ، ورواية : (أشارت) ، ورواية : (قالت : في السماء) تكون الجارية خرساء لا تحسن الكلام ، ولا يهولنك ذلك ؛ فقد ورد في أكثر الروايات : أنَّها أعجميَّة ، وهي رواية أحمد ، والبزار ، وابن أبي شيبة ، والطبرانيِّ ، وعبدِ الرزاق ، و« مسندِ الحارث » ، وينبغي أن يُمَيَّزَ بين العجميَّة ، وبين الأعجميَّة ، قال ابنُ منظور في « لسان العرب » : (قال أبو إسحاق : الأعجم الذي لا يُفصِح ، ولا يُبِينُ كلامه ، وإن كان عربيَّ النَّسَبِ ، قال الشاعر :

مَنهَلٌ للعِبَادِ لا بُدَّ مِنهُ   مُنتَهَى كُلِّ أَعجَمٍ وفَصِيحِ

. . . فأمَّا العَجَمِيُّ : فالذي من جنس العَجَم أفصحَ أو لم يُفصِح ، والجمع

(١) « بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث » للحافظ الهيثمي ، برقم (١٥) .

عَجَمٌ . . . وكل مَن لم يُفصِح بشيءٍ فقد أعجمه . . . والأعجم : الأخرس)[1] .

لهذا قلت لك : لا يَهولنَّك أنَّها خرساء .

وقال ابن فارس في « معجم مقاييس اللغة » : (ويقال للصبيِّ ما دام لا يتكلَّم ولا يفصح : صبيٌّ أعجمُ . . . وقولهم : العجم ، الذين ليسوا من العرب . . . وقال ذو الرُّمَّةِ :

ديارَ مَيَّةَ إذا ميٌّ تساعفنا ولا يَرى مثلَهَا عُجم ولا عرب

وكلُّ مَن لم يقدر على الكلام فهو أعجم)[2] .

فعلى احتمال تعدُّد قصَّة الجارية نقول : لمَّا كانت خرساء لا تحسن الكلام ، يكون قد سألها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالإشارة ، كما في رواية المِزِّيِّ : « فَمَدَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يدَه إليها ، وأشار إليها مُستَفهِماً : « مَن في السماء ؟ » ، فأجابت بالإشارة ؛ أي : أنَّها لا تعبد آلهة في الأرض ، فليست مجوسيَّةً تعبدُ النارَ ، ولا هي من عبدة الأصنام .

ولَمَّا كانت متكلِّمةً سُئِلت قولاً ، فأجابتْ كذلك ، ولا يَرفَعَنَّ حَشويٌّ عَقِيرَتَهُ ويقول : أشارتْ إلى جهة معبوده ؛ لأنَّ رواية أحمد : « أشارت إلى السماء بإصبَعها السبابة » ؛ أي : أنَّها موحِّدة ؛ لأنَّ الإشارة بالسبابة دليلُ التوحيد ، كما هو معلومٌ عند مَن يَفهم ، واستدلالي بما في رواية أحمد مع ضَعفها استدلالُ تفسير ، والتفسير بالضعيف أولى من العقل وحده الذي لا يرضاه هؤلاء .

وإشارتُها إلى السماء لنفي آلهةٍ في الأرض ، فهي إشارة احتراز ، وليست إشارةَ تَعيينٍ ، وقد جمعتْ إشارتُهَا بين شيئين : نفي عبادتها لآلهة الأرض ،

---

(١) « لسان العرب » ، مادة (ع . ج . م) .

(٢) « معجم مقاييس اللغة » ، مادة (ع . ج . م) ، ويشهد له حديث مسلم ، عن عمارة بن رؤيبة لَمَّا رأى بشر بنَ مروان على المنبر رافعاً يديه ، قال : (قَبَّحَ الله هاتين اليدين ، لقد رأيتُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ما يزيد على أن يقول بيده هكذا ، وأشار بإصبَعه المسبحة) ، « صحيح مسلم » (٦/ ١٦٢) بشرح النووي ، كتاب الجمعة ، باب (تخفيف الصلاة والجمعة) ، برقم (٨٧٤) .

وتوحيدها لله سبحانه وتعالى حيث أشارتْ بالإصبَع ، والإشارة إلى السماء تفيد التعظيم ، لا أنَّ الله في السماء ، كما يفهم المُشَبِّهَةُ .

وكذلك يوضِّحُ يقيناً أنَّها خرساء : أنَّه عندما سألها صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن أنا ؟ » ، فأشارت إليه ، وإلى السماء ؛ أي : أنت رسول الله ، فهل هنالك أوضح من هذا ، والقاعدة المشهورة : أنَّ لازم المذهب ليس بمذهب ، فلماذا تُلزمون الجارية بأنَّها تعتقد أنَّ الله في السماء ؟

مع أنَّ ظاهر الحديث يخالفكم ؛ فإنَّكم تقولون : الله ليس في السماء .

ثمَّ ما يدريكم أنَّها عنت فوقَ السماء والجهةَ والمكانَ العدميَّ الذي تزعمون وجود معبودكم فيه ، أم حَدَّثتكُم هذه الجارية المسكينة بذلك ؟!

وما يدريكم معاشر الحشويَّة أيَّ سماء أرادت ، وإلى أيِّ شيءٍ قصدت ، هل هذا إلاَّ تقوُّلٌ منكم على هذه الجارية ؟!

وأنا أسأل كلَّ عاقل : لو أردتَ أن تستفهم من أخرس عن اعتقاده كيف تسأله ؟ وكيف يجيب ؟

والإشارة إلى السماء دليل العُلُوِّ المَعنويِّ ، الذي هو التعظيم ، فإنَّك إذا أردت أن تمدح إنساناً ، تقول : فلان في السماء ، وتقول : فلان فوق ، وتقول : فلان فوق الريح ، ولا تعني أنَّه بجسده ، أو أنَّ مكانه هناك ، وإنَّما تريدُ ارتفاعَ منزلته ، وهذا من الجارية الخرساء جهدُ المُقِل ، على أنَّ هؤلاء الحشويَّة ينفون أنَّ الله في السماء ، ويقولون : هو على السماء ، سبحانه وتعالى عمَّا يصفون ويعتقدون .

وممَّا يؤيد أيضاً أنَّها خرساء : ما رواه الإمام الحارث في « مسنده » عن أبي هريرة قال : (جاء رجل بجارية سوداء لا تفصح . . . فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن ربك ؟ » ، فأشارت برأسها إلى السماء . . . الحديث)[1] .

---

(١) انظر « بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث » للحافظ الهيثمي ، رقم (١٥) .

وممَّا يؤيِّد أيضاً أنَّها خرساء : أنَّ الإمام البيهقيَّ بَوَّبَ للحديث في « سننه » بقوله : (باب إعتاق الخرساء إذا أشارت بالإيمان وَصَلَّتْ)[1] ، فهذا الإمام البيهقيُّ لم يقلْ : أشارتْ إلى مكانٍ فيه الله ، أو إلى الله ، بل قال : « أشارت بالإيمان » .

ثمَّ شيءٌ آخر ، وهو أنَّ هذه الجارية صغيرة ، لا تعرف ما الصلاة ، بدليل رواية عبد الرزاق : « جارية سوداء أعجميَّة ، لا تدري ما الصلاة »[2] ، وروايةِ مالكٍ بسند صحيح في « المدونة » : « بوليدة سوداء »[3] .

فيا أيُّها العقلاءُ جاريةٌ صغيرةٌ خرساءُ لا تدري ما الصلاةُ تبنون على إشارتها عقيدة ؟! وفي أيِّ آيةٍ أو حديثٍ أنَّ مِنَ الإيمان اعتقادَ مكانٍ لله تعالى ؟!

فإن قالوا : إنَّما ذلك بإقرار النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم لها .

قلنا لهم : هل عقولُكُم بقدر عقل تلك الجارية الصغيرةِ الخرساء راعيةِ الغنم التي لا تدري ما الصلاةُ حتى يكون حكمُكُم حكمَهَا ؟! وهذا على فرض صِحَّة الحديث ، وقد تَبَيَّنَ خلافُهُ ، أو أنتم أعلم من الأئمَّة الحفَّاظ والفقهاء الذين فهموا من الحديث خلاف ما فهمتُم ، أفيعقل هذا ؟!

وهذا كُلُّهُ على فرض اختلاف القصَّة ، ولكن رواية مسلم وابنِ قانع والبيهقيِّ وأحمدَ والمِزِّيِّ تفيد أنَّ قصةَ معاوية بن الحكم واحدة ، وهو ما أفهمه كلامُ الإمام البيهقيِّ المَارُّ[4] ، وأيضاً حديث الجارية إنَّما هو واقعة حال لا عموم لها .

ثمَّ أريد أن أضع الحشويَّة وأهل السُّنَّة والجماعة في الميزان :

أهلُ السُّنَّة يُؤَوِّلُونَ لِيُنَزِّهُوا رَبَّهُم سبحانه عن مشابهة المخلوقين ؛ لقوله تعالى

---

(١) « سنن البيهقي الكبرى » (٧/ ٣٨٨) .

(٢) رواه عبد الرزاق في « مصنفه » ، كتاب المُدَبَّر ، باب (ما يجوز من الرقاب) ، (٩/ ١٨٢) رقم (١٦٨٥١) .

(٣) « المدونة الكبرى » (١/ ٥٩٧) ، كتاب النذور الأول ، كفارة اليمين بالعتق .

(٤) انظر الصفحة (١٨١) من هذا الكتاب .

في الآية المحكمة : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] فكيف يكون مَن ليس كمثله شيء في مكان ؟

والحشويَّة يُؤَوِّلُونَ ـ والتأويل بنظرهم تحريف!! ـ كلمةَ (في) بمعنى : (على) ؛ ليجعلوا الله في مكان!!

فأيُّ الفريقين يعرف رَبَّهُ ؟ الذي يُنَزِّهُهُ عن مشابهة الخلق فيوافِقُ الآية المحكمةَ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ، أَمِ الذي يُشَبِّهُهُ سبحانه بخلقه ؟!

وانظر إلى مكابرتهم وتَعَنُّتِهِم ، يُجَوِّزُونَ لأنفسهم أن يُؤَوِّلُوا ؛ ليجعلوا معبودَهُم في مكان ، ويمنعون غيرَهُم من التأويل ، هل هذا إلاَّ تَحَكُّمٌ وَلَيٌّ للنصوص بحسب أهوائهم ؟!

ثمَّ مَن قال من الأمَّة ـ غير الحشويَّة ـ أنَّ مَنِ اعتقد أنَّ الله في السماء يكون مؤمناً ؟ وهذا والد عمران بن الحصين كما رواه البيهقيُّ في « الأسماء والصفات » قال له النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « كم تعبد اليوم من إله ؟ » ، قال : سبعة ، ستة في الأرض ، وواحد في السماء ، قال : « فأَيُّهُمْ تعدُّ لرهبتك ولرغبتك ؟ » ، قال : الذي في السماء ، قال : « أَمَا إنَّك لو أسلمتَ علمتُك كلمتين تنفعانك » ، قال : فلمَّا أسلم حصينٌ أتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فقال : يا رسول الله ، علمني الكلمتين اللَّتين وعدتنيهما ، قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « قُلْ : اللَّهُمَّ ألهمني رشدي ، وعافني من شرِّ نفسي »[1] .

فقد كان اعتقاد الكفار في الجاهلية أنَّ الله في السماء ، وهذا لم يُثبت لهم إيماناً من وجه ، وحديث حصين هذا ضعيفٌ ، وإنَّما ذَكَرتُهُ استئناساً وبياناً في أنَّهم يعتقدون أنَّ الله تعالى في السماء .

ثمَّ استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك : ١٦] لا يفيدهم

---

(١) « الأسماء والصفات » ، الصفحة (٣٩٢) ، باب (ما جاء في قول الله عز وجل : ﴿ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا ﴾ [الملك : ١٦]) .

شيئاً ؛ لأنَّها ليست بنصٍّ أنَّه الله سبحانه ، فَإِنَّ ﴿ مَّن ﴾ في الآية اسمٌ موصول ، وهو من أدوات العموم ، أو هو مُبهَمٌ ، وأكثر المفسرين أنَّهم الملائكة ، وإن قالوا : إنَّ ابنَ جرير قال عند قوله تعالى : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك : ١٦] : الله ، قلنا لهم : ومنذ متى كنتم تأخذون بأقوال الرجال!!

ألستم تقولون هم رجال ونحن رجال!!

وابن جرير ليس معصوماً ، بل قول الصحابي ليس بحجة عند كثير من الأصوليين ، ثمَّ إنَّ المفسِّرين خالفوا ابنَ جرير ، قال الإمام القرطبيُّ رحمه الله تعالى في « تفسيره » عند هذه الآية : (قال ابن عباس : أأمنتم عذاب من في السماء إن عصيتموه ، وقيل : تقديره : أأمنتم من في السماء قدرتُهُ وسلطانُهُ وعرشُهُ ومملكتُهُ ، وخصَّ السماء ، وإن عَمَّ ملكُهُ تنبيهاً على أنَّ الإله الذي تنفذ قدرته في السماء ، لا مَن يعظمونه في الأرض ، وقيل : هو إشارة إلى الملائكة ، وقيل : إلى جبريل ، وهو الملك الموكَّل بالعذاب ، قلتُ ـ أي : القرطبيُّ ـ : ويحتمل أن يكون المعنى : أأمنتم خالقَ مَن في السماء أن يخسف بكم الأرض ، كما خسفها بقارون... وقال المحققون : أأمنتم من فوق السماء ، كقوله : ﴿ فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة : ٢] ؛ أي : فوقها ، لا بالمماسَّة والتَّحَيُّزِ ، لكن بالقهر والتدبير ، وقيل : معناه : أأمنتم مَن على السماء ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] ؛ أي : عليها ، ومعناه : أنَّه مُدَبِّرُهَا ومالكُهَا ، كما يقال : فلان على العراق والحجاز ؛ أي : واليها وأميرها ، والأخبارُ في هذا البابِ كثيرة صحيحة منتشرة ، مشيرةٌ إلى العُلُوِّ ، لا يدفعُها إلا ملحدٌ أو جاهلٌ معاند ، والمرادُ بها توقيرُهُ ، وتنزيهُهُ عن السفل والتحت ، ووصفُه بالعُلُوِّ والعظمةِ ، لا بالأماكنِ والجهاتِ والحدودِ ؛ لأنَّها صفاتُ الأجسام ، وإنَّما ترفع الأيدي بالدعاء إلى السماء ؛ لأنَّ السماء مهبط الوحي ، ومنزل القطر ، ومحلُّ القدس ، ومعدن المطهرين من الملائكة ، وإليها تُرفع أعمال العباد ، وفوقها عرشُهُ وجنَّتُهُ ، كما جعل الله الكعبة قبلةً للدعاء والصلاة ، ولأنَّه خلق الأمكنة ، وهو غيرُ محتاج إليها ، وكان في أزله قبل خلقِ

المكان والزمان ، ولا مكانَ له ولا زمان ، وهو الآن على ما عليه كان)[1] .

فانظر ـ رحمك الله ـ كلامَ هذا الإمام ، فإنَّك تراه كُلَّهُ تأويلاً ، حيث أَوَّلَ العُلُوَّ بالقهر والغلبة ، ثمَّ نفى عنِ الله المكانَ ، وفي كلامه ردٌّ على هؤلاء الجهلة الذين يستدلُّون برفع الأيدي إلى السماء معتقدين أنَّ الله هناك ، تعالى عمَّا يقولون عُلُوّاً كبيراً .

وقال الإمام البيضاويُّ رحمه الله تعالى في « تفسيره » : (. . . ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك : ١٦] ، يعني : الملائكة الموكلين على تدبير هذا العالم ، أو الله تعالى على تأويل مَن في السماء أمره ، أو قضاؤه ، أو على زعم العرب ، فإنَّهم زعموا أنَّه تعالى في السماء)[2] .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في « التلخيص الحبير » : (فائدة : قول الرافعي :« . . . يستأنس له بما في رواية البزار عن ثَوبان : من توضأ فأحسن الوضوء ثمَّ رَفَعَ طرْفه إلى السماء . . . » الحديثَ ، قال ابن دَقيقِ العِيدِ في « شرح الإلمام » : رَفْعُ الطَّرْف إلى السماء ، للتَّوجُّه إلى قبلة الدعاء ، ومهابط الوحي ، ومصادر تصرُّف الملائكة)[3] .

انظر أيُّها الفَطِنُ مَنِ الذي يعتقد أنَّ الله في السماء ؟! ثمَّ انظر مَن يُقَلِّدُ هؤلاء الحشويَّةُ ؟!

وعلى التَّنَزُّلِ نقول لهم : إن لم نُؤَوِّل قولَ ابنِ عباس وابنِ جرير أنَّه الله بتأويل

---

(١) « الجامع لأحكام القرآن » (١٨/ ١٤١) ، تفسير سورة الملك ، الآية (١٦) .

(٢) « تفسير البيضاوي » (٢/ ١٠٨٢) ، تفسير سورة الملك ، الآية (١٦) ، وبهذا وغيره من كلام أئمَّة التفسير تتبيَّن مرادَ الحافظ ابن جرير الطبريِّ في « تفسيره » ، وإنَّما يَفهمُ كلامَ العلماءِ العلماءُ ، وهذا نَزْرٌ يسير من النقل عن أئمَّة التفسير ، وإن شئت فطالع كتب المفسِّرين قاطبة ، فإنَّك لن تجد فيهم واحداً ذهب إلى غير هذا المعنى ، ومَن أطلق في تفسيره فإنَّه مُنَزِّهٌ في اعتقاده .

(٣) « التلخيص الحبير » في الكلام الحديث رقم (١٢١) .

مَن في السماء ملكه وسلطانه ، نقول : إن طرأ الاحتمال سقط الاستدلال ، فلا حجَّة في الآية أصلاً .

ثمَّ بعد هذا نعود إلى حديث الجارية ، ونقول نجمع بين رواية : (قالت في السماء) ، ورواية : (أشارت إلى السماء) بأنَّ العرب تطلق القول على الفعل ، قال في « لسان العرب » : (قال ابن الأثير : العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال ، وتطلقه على غير الكلام واللسان ، فتقول : قال بيده ؛ أي : أخذ ، وقال برجله ؛ أي : مشى ، وقد تقدم قول الشاعر :

وقالت له العينانِ سمعاً وطاعةً

أي : أومأت ، وقال بالماء على يده ؛ أي : قلب ، وقال بثوبه ؛ أي : رفعه ، وكل ذلك على المجاز والاتساع)[١] ، وقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « الأكثرون هم الأقلون ، إلاَّ مَن قال هكذا وهكذا »[٢] ؛ أي : أنفق في وجوه الخير .

فيكون معنى : (قالت في السماء) ؛ أي : أشارت إلى السماء ، فيجمع بين رواية مسلم : (قالت في السماء) ، ورواية أحمد ويحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق : (أشارت إلى السماء) ، وبين رواية المِزِّيِّ : (أومأ بيده إليها) ، بأن يقال : لمَّا كانت خرساء ـ والخرساء تكون صماء لا تسمع كما هو مشاهد فيمَن لا يتكلَّم ـ كان معنى « أين الله » إشارتَهُ لها كما هي رواية المِزِّيِّ ، وليس كلاماً منه ، ومعنى : (قالت في السماء) أشارت إلى السماء ؛ لأنَّ القول يكون بمعنى الفعل كما مرَّ عن « لسان العرب » ، ثمَّ نقول على التَّنَزُّلِ أيضاً : إذا طرأ الاحتمال ـ ولا احتمال ـ بين القول والإشارة سقط الاستدلال .

---

(١) « لسان العرب » ، مادة (ق . و . ل) .

(٢) رواه البخاري في « صحيحه » ، الصفحة (١٠٩١) ، كتاب الاستئذان ، باب (من أجاب بلبيك وسعديك) ، رقم (٦٢٦٨) ، ومسلم (٧/ ٧٥) بشرح النووي ، كتاب الزكاة ، باب (تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة) ، رقم (٩٩١) .

ويظهر لي إشارة لطيفة من الحديث[1] ؛ وهي أنَّ صاحب الجارية ربَّما اشتبه عليه الأمرُ في العتق ، بأنَّه هل تكفي الإشارة منها لثبوت الإيمان لصِحَّة الكفارة أو النذر ، أم أنَّه لا بُدَّ من النطق بالشهادتين ، فلا يصحُّ أن يعتقها لأنَّها خرساء ؛ لأنَّه قد نذر وَشَرَطَ الإيمانَ ، أو أنَّ عليه كفارةً ، وكان لا بُدَّ عنده أن تكون مؤمنة كما نذر ؛ ليصحَّ الوفاء بنذره أو كفارته ، ويدُلُّ له أنَّه استفتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم بذلك بأنَّ عليه رقبة ، و(على) تفيد الوجوب ، فيكون السؤال : هل يصح التكفير عن اليمين ، أو الوفاء بالنذر بجارية لا تستطيع الكلام ، وإنَّما تشير إشارة ؟

هذا ما ظهر لي ، والله تعالى أعلم .

وآخر نقد لحديث الجارية : أنَّه جاء في بعض الروايات : أنَّها مؤمنة ، وهذا وَصفٌ مطلقٌ للإيمان ، والمطلق ينصرف إلى الكامل كما هو معلوم في الأصول ، فرواية : « إنَّها مؤمنة » بهذا الإطلاق يخالفها الإجماعُ ، وإليك بيانه :

قال الإمام النوويُّ رحمه الله تعالى في « شرحه على صحيح مسلم » عند حديث جبريل عليه السلام في بيان الإيمان والإسلام : (قال عبد الرزاق ـ أي : الصنعاني صاحب « المصنف » ـ : سمعت مَن أدركت من شيوخنا وأصحابنا ؛ سفيانَ الثوريَّ ، ومالكَ بن أنس ، وعبيدَ الله بن عمر ، والأوزاعيَّ ، ومَعْمَرَ بنَ راشد ، وابنَ جريج ، وسفيانَ بن عيينةَ ، يقولون : الإيمانُ قولٌ وعملٌ يزيد وينقص ، وهذا قول ابن مسعود ، وحذيفةَ ، والنَّخَعِيِّ ، والحسنِ البصريِّ ، وعطاءٍ ، وطاووسٍ ، ومجاهدٍ ، وعبدِ الله بنِ المبارك ، فالمعنى الذي يستحقُّ فيه العبدُ المدحَ والولايةَ من المؤمنين هو إتيانه بهذه الأمور الثلاثة : « التصديق بالقلب ، والإقرارِ باللسان ، والعمل بالجوارح » ؛ وذلك أنَّه لا خلاف بين الجميع أنَّه لو أَقَرَّ وعَمِلَ على غير علم منه ومعرفة بربِّه لا يستحقُّ اسم مؤمن . . .

---

(١) ثم مَنَّ الله بتوفيقه ، فوقفتُ على رواية أبي عوانة (٢/ ١٤٢) ، برقم (١٧٢٧) ، وفيها : (قلت : يا رسول الله ، لو أعلم أنها مؤمنة لأعتقتها) .

وكذلك إذا أَقَرَّ بالله تعالى وبرسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، ولم يعمل بالفرائض لا يُسَمَّى مؤمناً بالإطلاق ، وإن كان في كلام العرب يُسَمَّى مؤمناً بالتصديق ، فذلك غير مستحقّ في كلام الله تعالى لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال : ٢ ، ٣ ، ٤] ، فأخبرنا سبحانه وتعالى أنَّ المؤمن مَن كانت هذه صفتَهُ ، وقال ابن بطَّال في باب « من قال : الإيمان هو العمل » : فإن قيل قد قَدَّمتُم أنَّ الإيمان هو التصديق ، قيل : التصديق هو أوَّل منازل الإيمان ، ويوجب للمصدِّق الدخولَ فيه ، ولا يوجب له استكمالَ منازله ، ولا يسمى مؤمناً مطلقاً ، هذا مذهب جماعة أهل السُّنَّة أنَّ الإيمان قول وعمل ، قال أبو عبيد[1] : وهو قول مالك ، والثوري ، والأوزاعيِّ ، ومَن بعدهم من أرباب العلم والسُّنَّة ، الذين كانوا مصابيح الهدى ، وأئمَّة الدين من أهل الحجاز ، والعراق ، والشام ، وغيرهم)[2] .

فهذه الزيادة التي عند مسلم وغيره : « فإنَّها مؤمنة » بإطلاقها مخالفةٌ لما عليه جماعةُ أهل السُّنَّة ومَن سلف ذكره ، كما نقله الإمام النوويُّ ، وقد جاء في بعض الروايات : أنَّها لا تدري ما الصلاة ، فكيف تكون مؤمنة كاملةَ الإيمان ـ كما يُفِيدُهُ الإطلاق ـ وهي لا تدري ما الصلاة ؟ مع أنَّه في رواية « المدونة » : (أنَّها وليدة) ، أي : فهي إذاً راعية غنمٍ لا تعرف مِنَ الدين شيئاً ، فكيف تُوصَفُ بالإيمان الكامل ؟! على أنَّ هذه الكلمةَ ليست في كثيرٍ مِن الروايات .

ثمَّ إنَّ كلمة : « فإنَّها مؤمنة » جوابٌ وقد سبق أنَّ بيَّنَّا أنَّه غيرُ موافق للسؤال ، فإنَّ السؤال إنَّما هو عن مكافأة الضرب بالعتق كما هو رواية مسلم ، ويدُلُّ له

---

(١) في كتاب « الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته » ، الصفحة (٧٣) .

(٢) « شرح النووي على صحيح مسلم » (١/ ١٤٦ ، ١٤٧) ، كتاب الإيمان ، باب (الإيمان يزيد وينقص) .

ما رواه ابن عمر قال : سمعت رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول : (مَن لَطَمَ مملوكه أو ضَرَبَهُ ؛ فكفَّارتُهُ أن يُعتِقَهُ)[1] ، فهذا يبيِّن بياناً واضحاً لا مِرْيَةَ فيه عدمَ اشتراط الإيمان في عِتق المكافأةِ للضرب ؛ لأنَّ قولَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « فكفَّارتُهُ أن يُعتِقَهُ » حَصرٌ للمبتدأ في الخبر .

ولعلَّ قائلاً يقول : إنَّ عند أبي حنيفة وأتباعِهِ أنَّ الإيمان التصديقُ دون العمل .

فالجواب : أنَّ الكلام في مطلق الإيمان وكمالِهِ ، وليس في أصله ، فلا يصحُّ أن يُسَمَّى الرَّجُلُ مؤمناً إيماناً مطلقاً إلاَّ بالتصديق والعمل ، يدُلُّ له قوله صلَّى الله عليه وسلَّم في غير حديث : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين »[2] ، وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه »[3] ، وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن » ، قيل : مَن يا رسول الله ؟ قال : « الذي لا يأمن جارُه بوائقَه »[4] ، إلى غير ذلك من الأحاديث ، فهذا المنفي من قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا يؤمن » ؛ أي : الإيمان الكامل المطلق ، والله تعالى أعلم .

وما أظن بعد هذا كلِّه أن يأتي عاقل ويستدل بحديث الجارية ، ويبني عليه عقيدة فاسدة باطلة تشبه عقيدة كفار الجاهلية ، فينبغي أن يستحي هؤلاء الحشويَّة

---

(١) رواه الإمام مسلم في « صحيحه » بشرح النووي (١١/ ١٢٦) ، كتاب الأيمان ، باب (صحبة المماليك) ، رقم (١٦٥٧) .

(٢) « صحيح مسلم » (٢/ ١٥) بشرح النووي ، كتاب الإيمان ، باب (وجوب محبة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم) ، برقم (٤٤) .

(٣) « صحيح البخاري » ، كتاب الإيمان ، باب (من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه) ، الصفحة (٥) ، برقم (١٣) .

(٤) « صحيح البخاري » ، كتاب الأدب ، باب (إثم من لا يأمن جاره بوائقه) ، الصفحة (١٠٥٢) ، برقم (٦٠١٦) .

من جهلهم ، وقلَّةِ اطلاعهم ، وتَبَجُّحِهِم حيث جلسوا أن يقولوا : أين الله ؟ مُستَدِلِّينَ بهذا الحديث .

سبحان مَن لا يُشبه شيئاً مِن خلقه ، ولا يشبهُهُ شيءٌ ، تعالى عنِ الحدود والغايات والمكان ، ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ .

هذا آخر ما وفَّق الله كتابته على يد هذا الفقير الراجي رحمة ربِّه وعفوه سائلاً المولى الكريم حسنَ الختام ، والوفاةَ على كامل الإيمان ، وأن يتقبَّل منِّي بفضله ومَنِّهِ هذه الرسالةَ ، ويجعلها ذخراً لي يوم القيامة بكرمه ، إنَّه سميع قريب مجيب ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين .

* * *

الخاتمة

نسألُ اللهَ الكريمَ حُسنَهَا

وبعد أن فرغنا مِمَّا مَنَّ اللهُ سبحانه بكتابته من البيانِ لما جاء متشابهاً ، أوِ اشتبَهَ على مَن عصاه فهمُهُ ، وممَّا أثبتناه من الدلائل الواضحةِ على صِحَّة ما أردنا مِن تنزيه الباري جلَّ وعلا عن مشابهة الحوادث ، ومِن الجَمع بين النصوص التي يُوهِمُ ظاهرُهَا غيرَ مفهومِهَا المراد ، وخاصةً حديثَ الجارية الذي بَيَّنَّا ما فيه من النقد سَنَداً ومَتناً مِمَّا لا يوجد في غير هذه الرسالةِ بأسلوب واضح يدركه المبتدي فضلاً عن غيره ، يَسعدُ بها مَن وَفَّقَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ لقراءتها وفَهمِ ما فيها ، كما بَيَّنَا بياناً لا مزيد عليه بطلانَ حجةِ المخالفين للكتاب والسُّنَّة مِمَّن يَزعُمُ التَّمَسُّكَ بهما ، بل كان إمامُهم ظواهرَ النصوصِ التي أدخلتْهُم في ظلماتِ التشبيه المُردِي ، ثمَّ أرجو مِمَّن وَقَفَ على رسالتنا هذه ألاَّ يُسرعَ بالإنكار قبل التَّثَبُّتِ :

وكَم مِن عائبٍ قَولاً صَحيحاً ... وآفتُهُ مِن الفهمِ السَّقيمِ

ومَن ظنَّ فيها شيئاً غيرَ صوابٍ ؛ فلسنا من المعاندين ولا المعصومين ، بشرط أن يكون للبحث فيه مجال بعد أن يكون قد فَهِمَ ما أردناه .

وكان الفراغ من كتابتها مساء يوم الجمعة ١/ صفر/ ١٤٢٩ هـ

في دمشق الشام حماها الله تعالى ورعاها

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- « الإتقان في علوم القرآن » ، للحافظ السيوطي ، تحقيق : الدكتور مصطفى البغا ، دار ابن كثير ، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م ، دمشق .
- « الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة » ، للإمام القرافي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م ، بيروت ـ لبنان .
- « الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد » ، لإمام الحرمين الجويني ، تحقيق : أسعد تميم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م ، بيروت ـ لبنان .
- « أدب الكتاب » للصولي ، تحقيق سميح إبراهيم صالح ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ، دار البشائر ، دمشق .
- « إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل » ، الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، بيروت ـ لبنان .
- « الاستيعاب » ، لابن عبد البر ، مطبوع بهامش « الإصابة » ، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٨هـ .
- « الأسماء والصفات » ، للحافظ البيهقي ، تحقيق : الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م ، مصر .
- « أصل الدين والإيمان » ، مأمون حموش ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م ، دمشق .
- « أصول السرخسي » ، تحقيق : الدكتور وفيق العجم ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م ، بيروت ـ لبنان .
- « اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد ابن حنبل » ، تحقيق أشرف صلاح علي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، بيروت ـ لبنان .

- « الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة » ، تحقيق : عبد الله الدرويش ، دار اليمامة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م ، دمشق .
- « إكمال المعلم بفوائد مسلم » ، للقاضي عياض اليحصبي ، تحقيق : يحيى إسماعيل ، دار الوفاء ، الطبعة الثانية ١٩٩٨م ، مصر .
- « أنوار التنزيل وأسرار التأويل » ، للبيضاوي ، دار صادر ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م ، بيروت - لبنان .
- « الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته » ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، دار الهدى والرشاد ، بعناية أحمد فواز الحُميِّر ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م ، دمشق - سوريا .
- « بحر العلوم » ، تفسير السمرقندي ، تحقيق : الشيخ علي معوض والشيخ عادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، بيروت - لبنان .
- « البحر المحيط في الأصول » ، للزركشي ، تحقيق : الدكتور عمر الأشقر ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت .
- « البحر المحيط في التفسير » ، لأبي حيان الأندلسي ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض .
- « بدائع الفوائد » ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق : هشام عطا ، وعادل العدوي ، وأشرف أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- « البداية والنهاية » ، لابن كثير ، دار الحديث ، الطبعة السادسة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، مصر - القاهرة .
- « البرهان في علوم القرآن » ، للزركشي ، تحقيق : الدكتور يوسف مرعشلي ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، بيروت - لبنان .
- « بغية الباحث عن مسند الحارث » ، للهيثمي ، دار الطلائع ، تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني ، مصر - القاهرة .

ـ « بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » ، لابن تيمية ، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن القاسم ، دار القاسم ، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ ، الرياض .

ـ « بيان نكث الناكث المعتدي بتضعيف الحارث » ، لعبد العزيز الغماري ، تحقيق حسن السقاف ، دار النووي ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م ، الأردن ـ عمان

ـ « تاريخ بغداد » ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

ـ « تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم » ، للزاهد الكوثري ، انظر حرف (س) « السيف الصقيل » .

ـ « التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين » ، لأبي المظفر الإسفراييني ، تحقيق : الكوثري ، نشر السيد عزت العطار الحسيني ، مطبعة الأنوار الطبعة الأولى ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م .

ـ « تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري » ، لمؤرخ الشام أبي القاسم بن عساكر ، قدم له الكوثري ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ، دمشق .

ـ « تحفة الأشراف » ، للمزي ، الدار القيمة ، الهند ، إشراف : عبد الصمد شرف الدين ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

ـ « تدريب الراوي » ، للحافظ السيوطي ، تحقيق : د أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م ، بيروت ـ لبنان .

ـ « تذكرة الحفاظ » ، للحافظ الذهبي ، دار إحياء التراث ، بغير تاريخ ، بيروت ـ لبنان .

ـ « ترتيب المدارك » ، للقاضي عياض ، طبعة المغرب ، مكتبة الحياة ، تحقيق : ابن تاويت الطَّنجي ١٣٨٣هـ .

ـ « تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد » ، محمد بخيب المطيعي ، مطبعة كرم ، الطبعة الثانية ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م .

ـ « التعريفات » ، للجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، بيروت ـ لبنان .

- « تفسير ابن كثير » ، دار الخير ، دمشق الحلبوني ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- « تفسير البيضاوي » ، انظر حرف (أ) « أنوار التنزيل » .
- « التقريب » ، للنووي ، المطبوع مع « تدريب الراوي » للسيوطي ، دار الكتاب العربي ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، بيروت - لبنان .
- « تقريب التهذيب » ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : محمد عوامة ، دار ابن حزم ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، بيروت - لبنان .
- « التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح » ، للحافظ العراقي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، بيروت - لبنان .
- « التلخيص » ، للسعد التفتازاني ، مع مجموعة شروح وحواش ، دار السرور . بدون تاريخ .
- « التلخيص الحبير » ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : د شعبان محمد إسماعيل ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، مصر .
- « التمهيد » ، دار وزارة عموم الأوقاف ، المغرب ، مصطفى أحمد العلوي ، ومحمد البكري .
- « تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك » ، للسيوطي دار النشر : المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٣٨٩ - ١٩٦٩م .
- « تهذيب الكمال » ، للحافظ المزي ، تحقيق : د بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م ، بيروت - لبنان .
- « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر ، الفاروق الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، القاهرة مصر .
- « جامع البيان في تفسير القرآن » ، للإمام الطبري ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، بيروت - لبنان .
- « جامع بيان العلم » ، للحافظ ابن عبد البر ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، السعودية .

- « الجرح والتعديل » ، لابن أبي حاتم ، تصوير عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م ، بيروت ـ لبنان .
- « الجامع لأحكام القرآن » ، للقرطبي ، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ، بيروت ـ لبنان .
- « الجوهر النقي » ، لابن التركماني ، انظر حرف (س) « السنن الكبرى » للبيهقي .
- « حاشية العلامة قاسم بن قطلوبغا على المسامرة شرح المسايرة » ، انظر حرف (م) « المسامرة » .
- « حلية الأولياء » ، لأبي نعيم الأصفهاني ، دار الفكر ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- « الخصائص » ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م ، مصر .
- « درء تعارض العقل والنقل » ، لابن تيمية ، صححه وضبطه عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م ، بيروت ـ لبنان .
- « درة الغواص » للحريري ، تحقيق بشار بكور ، دار الثقافة والتراث ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م ، دمشق ـ سوريا .
- « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ، لابن الجوزي ، تحقيق : حسن السقاف ، دار النووي ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م ، عمان ـ الأردن .
- « الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة » ، للحافظ ابن حجر ، دار الجيل ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م ، بيروت ـ لبنان .
- « ذيل طبقات الحفاظ » ، لابن رجب مكتبة العبيكان ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٥م ، الرياض .
- « الرسالة » ، للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، تصوير دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، دون تاريخ .
- « رد المحتار على الدر المختار » ، المعروف بـ« حاشية ابن عابدين » ، دار إحياء التراث العربي ، تصوير عن البولاقية .

- « روضة الناظر وجنة المناظر » في أصول الفقه ، لابن قدامة المقدسي ، انظر حرف (ن) « نزهة الخاطر » .

- « سنن أبي داود » ، لسليمان بن الأشعث السجستاني ، دار الفيحاء دمشق ، دار السلام ، الرياض ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

- « سنن الترمذي » ، دار السلام الرياض ، دار الفيحاء ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م ، دمشق .

- « سنن الدارمي » ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م ، بيروت ـ لبنان .

- « السنن الكبرى » ، للحافظ البيهقي ، وبهامشه « الجوهر النقي » للإمام ابن التركماني ، تصوير الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، القاهرة .

- « السنة » للخلال ، الفاروق الحديثة ، تحقيق الحسن بن عباس بن قطب ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

- « سير أعلام النبلاء » ، للحافظ الذهبي ، أشرف على التحقيق شعيب الأرناؤوط ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ، بيروت ـ لبنان .

- « سنن النسائي الكبرى » ، مؤسسة الرسالة ، حسن عبد المنعم شلبي ، بإشراف شعيب الأرناؤوط .

- « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » ، لأبي الحسن تقي الدين السبكي ، وبهامشه تعليقات الكوثري المسماة « تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم » ، مكتبة زهران ، مصر خلف جامع الأزهر .

- « شرح العقيدة الواسطية » ، محمد خليل هراس ، راجعه عبد الرزاق عفيفي ، صححه إسماعيل الأنصاري ، تحت إشراف رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م ، الرياض .

- « شرح معاني الآثار » ، للإمام الطحاوي ، تحقيق : محمد النجار ومحمد جاد الحق ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

- « شرح موطأ الإمام مالك » ، للإمام الزرقاني ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، دون تاريخ .
- « شروط الأئمة الخمسة » ، المطبوع ضمن « ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث » ، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ، بيروت ـ لبنان .
- « شرح نونية ابن القيم » ، انظر حرف (ن) « نونية ابن القيم » .
- « شرح صحيح الإمام مسلم » ، للإمام النووي ، مكتبة الغزالي ومؤسسة مناهل العرفان ، دون تاريخ .
- « صحيح البخاري » ، دار الفيحاء دمشق ، دار السلام ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م ، الرياض .
- « صحيح ابن حبان » ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م ، بيروت ـ لبنان .
- « صحيح ابن خزيمة » ، تحقيق : د محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م ، بيروت ـ لبنان .
- « صحيح سنن أبي داود » ، للألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، الرياض .
- « صحيح مسلم » ، انظر حرف (ش) « شرح الإمام النووي » .
- « صدق الخبر في خوارج القرن الثاني عشر » ، السيد عبد الله حسن باشا الحسيني .
- « طبقات الشافعية الكبرى » ، للإمام التاج السبكي ، تحقيق : الدكتور محمد الطناحي والدكتور عبد الفتاح الحلو ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- « العلو للعلي الغفار » ، للذهبي ، تحقيق : حسن السقاف ، دار الإمام النووي ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م ، عمان ـ الأردن .
- « العقيدة الطحاوية » ، لأبي جعفر الطحاوي ، تعليق : عبد العزيز بن باز ، مكتبة السنة ـ القاهرة .

- « العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية » ، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني ، ت : محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٣م ، مصر .
- « غياث الأمم في التياث الظلم » ، لأبي المعالي الجويني ، تحقيق : الدكتور عبد العظيم الديب ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ، قطر .
- « فتح الباري شرح صحيح البخاري » ، للحافظ ابن حجر ، ترقيم فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م ، القاهرة .
- « فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر » ، ترتيب المغراوي ، مجموعة التحف النفائس الدولية ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م ، الرياض .
- « الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية » ، لأحمد زيني دحلان ، دار البشائر ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م ، بيروت ـ لبنان .
- « الفَرق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية منهم » ، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م ، بيروت ـ لبنان .
- « الفصل في الملل والأهواء والنحل » ، لابن حزم الظاهري ، وضع حواشيه أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م ، بيروت ـ لبنان .
- « الفقه الأكبر » ، مع شرحه لملا علي القاري ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ، بيروت ـ لبنان .
- « الفقيه والمتفقه » للخطيب البغدادي .
- « قاعدة في الجرح والتعديل » للإمام السبكيِّ ، المطبوع ضمن « أربع رسائل في علوم الحديث » بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م ، بيروت ـ لبنان .
- « الكاشف » ، للحافظ الذهبي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، بيروت ـ لبنان .

ـ « الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية » ، سعيد عبد اللطيف فودة ، دار الرازي ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م ، عمان ـ الأردن .

ـ « الكافية الشافية » ، منظومة ابن القيم ، انظر حرف (ن) « النونية » .

ـ « كشف الأسرار عن أصول البزدوي » ، لعلاء الدين البخاري ، تحقيق : المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م ، بيروت لبنان .

ـ « كشف الأسرار شرح أصول المنار » ، لأبي البركات النسفي ، دار الكتب العلمية بيروت .

ـ « كنز الوصول إلى معرفة الأصول » المعروف بـ« أصول البزدوي » لفخر الدين البزدوي ، مع شرحه « الكافي » لحسام الدين السِّغناقي ، تحقيق : فخر الدين قانت ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، الرياض .

ـ « الكامل في الضعفاء » ، للإمام ابن عدي ، تحقيق : عادل عبد الجواد وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م ، بيروت ـ لبنان .

ـ « لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م ، بيروت ـ لبنان .

ـ « اللمع » ، للإمام الشيرازي ، تحقيق : محي الدين مستو ويوسف بديوي ، دار ابن كثير ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م ، دمشق .

ـ « مجمع الزوائد » ، للحافظ الهيثمي ، تحقيق : عبد الله درويش ، دار الفكر ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .

ـ « المجموع » ، للإمام النووي ، دار الفكر ، دون تاريخ .

ـ « مجموع الرسائل والمسائل » ، لابن تيمية ، تحقيق : محمد رشيد الرضا ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م ، بيروت ـ لبنان .

ـ « مجموع الفتاوى ، لابن تيمية » ، الإشراف العلمي مركز التراث للحاسوب ، الأردن ـ عمان ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .

- « المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز » ، لابن عطية ، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد .

- « مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة » ، لابن قيم الجوزية ، اختصره محمد بن الموصلي ، دار الكتب العلمية - بيروت .

- « مختصر العلو » ، للألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، بيروت - لبنان .

- « المدخل » ، لابن الحاج المالكي ، دار الفكر ، ١٩٨١م ، دمشق .

- « المدونة » ، تحقيق أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ١٩٩٤م ، بيروت - لبنان .

- « المسامرة شرح المسايرة » ، مع حاشية زين الدين بن قطلوبغا على المسايرة ، صححه وضبطه احتشام الحق آسيا آباذي .

- « المستدرك على الصحيحين » ، للحاكم النيسابوري ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، بيروت - لبنان .

- « مسند أحمد » ، شارك في التحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، بيروت - لبنان .

- « مسند أبي عوانة » ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .

- « مسند الطيالسي » ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .

- « مصنف عبد الرزاق الصنعاني » ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، بيروت - لبنان .

- « مصنف ابن أبي شيبة » ، صححه عبد الخالق الأفغاني ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، باكستان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٧م .

- « معجم الصحابة » ، لابن قانع ، مكتبة الغرباء الأثرية ، تحقيق : صلاح بن سالم المصراتي ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- « معجم الطبراني الأوسط » ، مكتبة المعارف ، تحقيق : د محمود الطحان ، الرياض ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- « معجم الطبراني الكبير » ، دار إحياء التراث ، تحقيق : حمدي السلفي .

- « المعرفة والتاريخ » ، للفسوي ، تحقيق خليل منصور ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .

- « معرفة الثقات » ، للعجلي ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم ، مكتبة المدينة المنورة ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- « المعلم بفوائد مسلم » ، لأبي عبد الله المازري المالكي ، تحقيق : محمد الشاذلي النيفر ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٧م .

- « معيد النعم ومبيد النقم » ، لتاج الدين السبكي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م ، بيروت ـ لبنان .

- « ملحة الاعتقاد » ، لسلطان العلماء العز بن عبد السلام ، تحقيق : حسن السماحي سويدان ، دار القادري ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

- « المنتقى شرح موطأ الإمام مالك » ، للإمام الباجي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م ، بيروت ـ لبنان .

- « من تكلم فيه وهو موثق » ، للذهبي ، مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ ١٤٠٦هـ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد شكور أمرير المياديني .

- « الموافقات » ، للإمام الشاطبي ، تحقيق : إبراهيم رمضان ، تعليق : عبد الله دراز ، دار المعرفة بيروت .

- « المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم » ، لأبي العباس القرطبي ، تحقيق : الدكتور محي الدين مستو ، ويوسف بديوي ، دار ابن كثير ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م ، دمشق .

- « مقالات الإسلاميين » ، لأبي الحسن الأشعري ، صححه هلموت ريتر ، دار النشر فرانز شتايز بفسبادن ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ « مقاييس اللغة » ، لابن فارس ، تحقيق : محمد عوض مرعب والآنسة فاطمة أصلان ، دار إحياء التراث العربي ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

ـ « مقدمة ابن الصلاح » ، تحقيق : الدكتور نور الدين العتر ، دار الفكر ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، دمشق .

ـ « الموطأ » ، للإمام مالك ، ترقيم فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١م ، القاهرة .

ـ « الموقظة » ، للذهبي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر ، الطبعة الثامنة ١٤٢٥ هـ ، بيروت ـ لبنان .

ـ « نزهة الخاطر العاطر شرح روض الناظر وجنة المناظر » ، الشيخ عبد القادر الدومي ، دار ابن حزم ، مكتبة الهدى ، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م ، بيروت ـ لبنان .

ـ « النقض على بشر المريسي » ، رد الدارمي على بشر المريسي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ ، بيروت ـ لبنان .

ـ « النكت على مقدمة ابن الصلاح » ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : ربيع بن هادي عمير ، دار الراية ، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ ، الرياض .

ـ « نهاية الأقدام في علم الكلام » ، لعبد الكريم الشهرستاني ، حرره الفرد جيوم ، مكتبة المتنبي القاهرة .

ـ « نونية ابن القيم » المسماة بـ« الكافية الشافية » ، شرح خليل الهراس ، دار الكتب العلمية بيروت .

ـ « الوصية » ، المطبوع ضمن مجموعة « العقيدة وعلم الكلام من أعمال الإمام محمد زاهد الكوثري » ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م ، بيروت ـ لبنان .

* * *

فهرس الكتاب

* * *

يصدر للمؤلف بعون الله تعالى وتوفيقه

- «البدر الأنور في شرح الفقه الأكبر».
- «الحق الحقيق في حكم المسح على الجورب الرقيق».
- «الرد على من خالف النبي القائل: ليس بيني وبين عيسى نبي».
- «القول الأزهر في إعراب كلمة فأكثر».
- «كشف الغطاء عن أخطاء الخطباء».
- «مسألة جواز البيع نقداً وبالتقسيط».